الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
وزارة التعليـم العالـــي والبـــحـث العلـــمي
جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل–

كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

مذكـــرة بعنـــوان:

المصطلح النحوي في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين

مذكرة مقدمة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي
تخصص: المصطلحية

إعداد الطالبتين:
- حكيمة بوعش
- رحمة بوسنون

إشراف الأستاذ:
- الحاج قديدح

لجنـــــة المناقشـــــــة:

1- سليم لطرش..... رئيسا

2- الحاج قديدح ..... مشرفا ومقررا

3- محمد بولحية..... ممتحنا

السنة الجامعية: 2016/2015 م
(1437/1436 هـ)

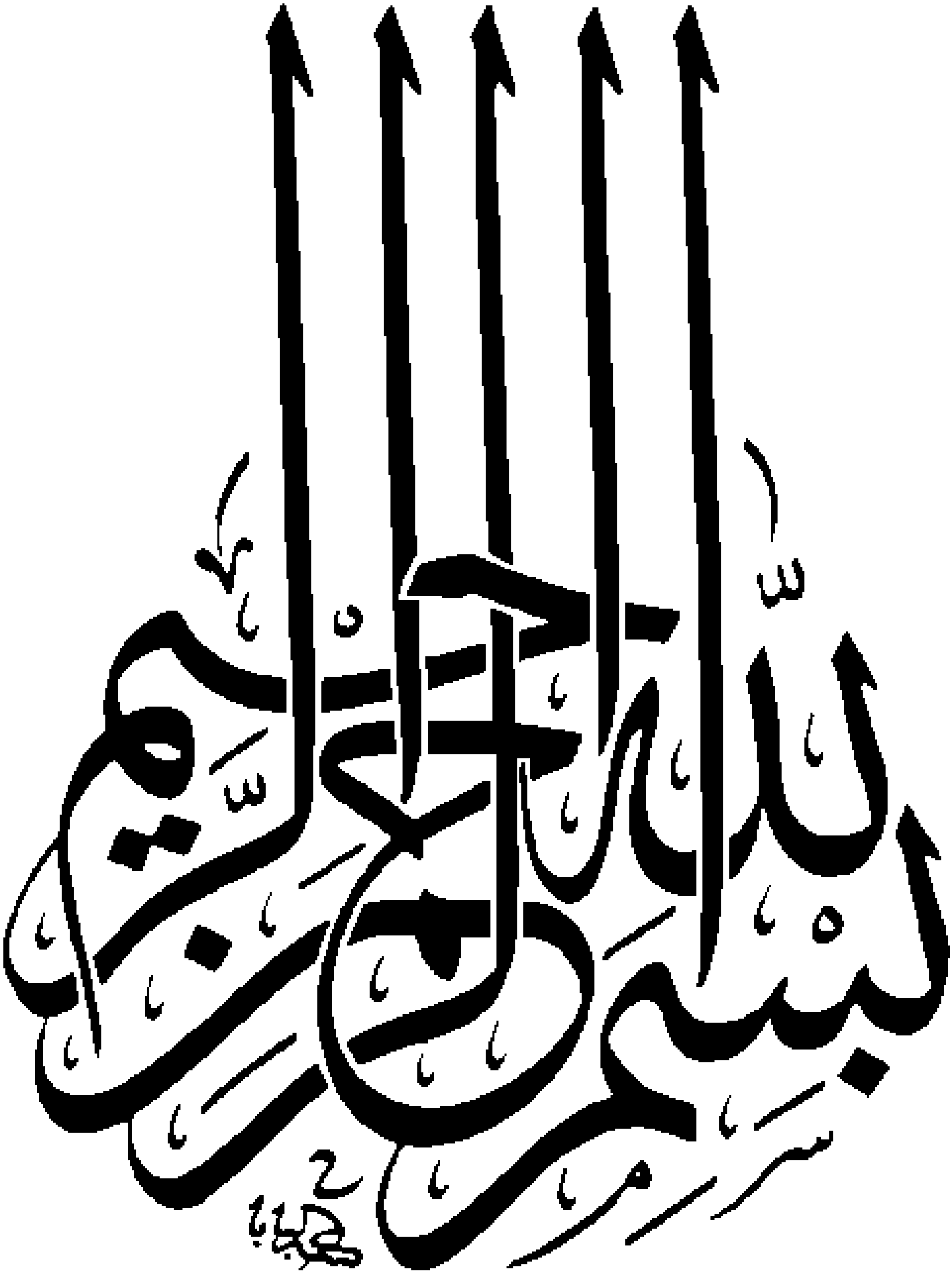

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ)

صدق الله العظيم

تشكر وعرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف "الحاج قديدح" الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث

كما نتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ "بوسنون جمال" على دعمه لنا.

شكر وتقدير كذلك لأعضاء اللجنة المناقشة ولكل الأساتذة الذين كان لهم الفضل خلال مشوارنا الدراسي.

مقدمة

مقدمة:

الحمد لله الذي سخّر للإنسان عقلا وحواسا، وكرّمه عن سائر المخلوقات ليعمل صالحا يفيد به ويجزى عليه

أما بعد:

فإن اللغة العربية تعدّ من أعرق اللغات في العالم، وأقدمها أصالة، وذلك بما تمتاز به من خصائص انفردت بها، وهي ككلّ اللغات لها خصائصها ومميزاتها وقواعدها المبنية عليها، هذه القواعد التي وضعت بعد تلك المرحلة الانتقالية من العصر الجاهلي إلى العصر الإسلامي، مع ظهور الرسالة المحمدية، فكان الحفاظ على الكتاب الكريم والسنة النبوية الهدف الأوّل من وضع علم النحو.

والنحو باعتباره علما كان لزاما أن يمرّ بمراحل تطوّرية لاكتماله، فبدأ أولا كوسيلة لصون اللسان، ثم هدفا لتحقيق قواعد العربية وتأسيسها، ثم أصبح دافعا للمنافسة ما بين العلماء، فاشتدّت المناظرات وكثرت فيما بينهم، والغاية محاولة تحقيق المنهج الصواب.

هذه الأخيرة التي أشعلت شعلة الخلاف النحوي ما بين المذاهب، وولّدت بعض الفروقات في خصائصها العامة.

وتبقى من أشهر تلك المذاهب، ما يعرف بالمذهب البصري والكوفي، فالأوّل له الريادة المسبقة في العناية بعلم النحو، ولعلّ هذا ما كتب له الرواج والبقاء ما بين النحاة.

لكن مهما يقال عن هذه المذاهب، وعن خصائصها وعن معاييرها العامة، تبقى لها أهداف موحّدة، تتجلّى في الحفاظ على اللغة العربية من اللحن والخطأ، وصون القران والسنة النبوية الشريفة.

لهذا كان لعلم النحو الأهمية القصوى في نظر النحاة فاهتموا به أيّما اهتمام، ففي كل فترة يظهر علماء غايتهم التحقيق والتجديد فيه ؟، وبالأخذ بتلك الخلافات المذهبية ظهر آخرون غايتهم تحقيق الإنصاف في هذا العلم، ومحاولة جمع القدر الكافي للمادة العلمية من كلا المذهبين، لرسم المنهجية الصحيحة لعلم النحو بعيدا عن تلك الفروقات والعصبية لمذهب على حساب آخر؛ وإنما الغاية الأولى البحث عن الرأي الصواب وترجيح الشواهد الأكثر اقناعا، ومن هؤلاء أبو البركات عبد الرحمن بن الأنباري، الذي خلف مؤلفا في الخلاف النحوي أصبح دليلا عليه لما ناله من الشهرة والدراسة.

ولعلّ هذه الشهرة والإشارة إليه من قبل جميع الدارسين في النحو كانت دليلا لنا على الإقبال عليه كموضوع بحث بتوجيه من الأستاذ، حيث أن الخلاف النحوي كان ولازال من المواضيع الهامة الدافعة إلى البحث والدراسة لدى جميع النحاة العرب قديما وحديثا فكان كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين

والكوفيين" محطة بحثنا في الموضوع المعنون بـ"المصطلح النحوي"، وقد تمحورت إشكالية البحث في هذا الكتاب، بطرح تساؤلات منها: لم حضي هذا الكتاب بهذه الشهرة ؟ كيف عالج ابن الأنباري تلك المسائل الخلافية، وما هي أهم المصطلحات التي وقع فيها الخلاف ما بين المذهبين ؟ وكيف حكم ابن الأنباري في هذا الخلاف ؟

كلّ هذه التساؤلات شكّلت لدينا هذه الإشكالية حول مضمون كتاب "الإنصاف" ومدى علاقته بالمصطلح النحوي وما مرّ به.

وفي محاولة للإلمام بهذا الموضوع، اتبعنا خطة تضمنت فصلين، فصل نظري تحت عنوان "في المصطلح النحوي" تفرّع إلى أربع عناصر، بحيث عرّجنا في الأول إلى تعريف المصطلح النحوي، وفي الثاني إلى الحديث عن نشأة وتطور المصطلح النحوي، أما الثالث فقصرناه على اطلالة عن المدارس النحوية والمصطلح النحوي، وفي العنصر الرابع كان الحديث عن الخلاف النحوي ما بين البصريين والكوفيين.

أما الفصل التطبيقي فقد عنوناه بـ: "ابن الأنباري والمصطلح النحوي" بحيث خصّصّ العنصر الأول لتعريف موجز بالأنباري وكتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف"، والثاني للمنهج المتبع في الكتاب، أما الثالث فكانت فيه محصلة البحث عن أهم المصطلحات النحوية فكان معنونا بـ:

"المصطلح النحوي عند الأنباري ما بين البصريين والكوفيين". هذا بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، متتبعين في ذلك المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لهذه الدراسة، ومعتمدين على مجموعة من المصادر والمراجع أولها كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين "لأبي البركات ابن الأنباري"، ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة النحو لـ مهدي المخزومي.

وكانت من أكثر الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث كثرة المصادر والمصنفات النحوية التي ولّدت لدينا صعوبة في تصنيف المعلومات وجمعها.

وفي الأخير نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف على توجيهاته وحسن تعامله، وكل أمنياتنا أن نكون قد وفينا ولو بالجزء القليل في هذا الموضوع.

الفصـــل الأول

في المصطلح النحوي

أولا: تعريف المصطلح النحوي

1/ تعريف المصطلح

2/ تعريف النحو

3/ تعريف المصطلح النحوي

ثانيا: نشأة وتطور المصطلح النحوي

1/ نشأة المصطلح النحوي

2/ الأدوار التي مرت بها نشأة النحو

ثالثا: المدارس النحوية والمصطلح النحوي

1/ المدرسة البصرية

2/ المدرسة الكوفية

– المصطلح النحوي ما بين الكوفيين والبصريين

3/ المدرسة البغدادية

رابعا: الخلاف ما بين البصريين والكوفيين

1/ الأسباب التي أدت إلى الخلاف ما بين البصريين والكوفيين

2/ منشأ الخلاف بين البصريين والكوفيين

3/ مظاهر الخلاف بين المذهبين

4/ ثمرة الخلاف بين البصريين والكوفيين

أولا: تعريف المصطلح النحوي

1/ تعريف المصطلح:

أ- التحديد اللغوي:

بالعودة إلى المعاجم اللغوية نجد أن لفظ مصطلح أو اصطلاح مأخوذ من جذر لغوي (ص.ل.ح).

وفي معجم لسان العرب لابن منظور:

صَلَحَ: الصَّلاَحُ: ضد الفساد، يَصْلُح ويَصْلَحُ صَلاحًا وصُلُوحًا.

الاستصلاح: نقيض الاستفساد، وأصلح الشيء بعد فساد أقامه والصُّلحُ تصالح القوم بينهم والصُّلْحُ السِّلم، وقد اصطلحوا وصالحو وتصالحوا وصّالحو، مشددة الصاد قلبوا التاء صادا و أدغموها في الصاد بمعنى واحد.

وقوم صُلُوح: متصالحون كأنهم وضعوا بالمصدر والصلاح بكسر الصاد والعرب تؤنثها والاسم الصلح ويذكر ويؤنث، وأصلح ما بينهم وصالحهم مصالحة وصلاحا.[1]

وفي تاج العروس للزبيدي:

صَلُحَ: الصلَاحُ ضدّ الفساد وقد يوصف بها آحاد الأمة وقد صَلَحَ كمَنَعَ وهي أفصح لأنها على القياس

يقال: أَصْلَحَ الدّابة إذا أحسن إليها فصَلَحَتْ.

ويقال: وقع بينهما صُلْحٌ، تصالح القوم بينهم وهو السَّلم بكسر السين المهملة وفتحها يذكر ويؤنث، والصّلحُ أيضا اسم جماعة متصالحين يقال هم لنا صُلحٌ أي مصالحون[2] .

وفي أساس البلاغة ورد:

صَلَحَ: صَلَحْت حال فلان وهو على حال صالحة، واتتني صالحة من فلان ولا تعد صالحته وحسناته.

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، دار صاد للطباعة والنشر ، بيروت، لبنان ، ط4، 2005، مجلد8، مادة (صلح)، ص 267.

[2] الزبيدي، تاج العروس، تحق: عبد المنعم خليل ابراهيم، كريم سيدي محمد محمود، ، دار الكتب العلمية ،بيروت، ط1، د س، ص319.

وصلح الأمر أَصْلحته وأصلحت النعل، وأصلح الله تعالى الأمر وأصلح الله تعالى في ذريته صالحه وسعي في إصلاح ذات البين وصلح حال فلان بعد الفساد[1].

إذن من هذه المعاني ،نجد أن مادة (صلح) تتخذ الضدّ مفهوما يقابل المعنى المراد، فالصّلاح ضدّ الفساد.

ب/ التعريف الاصطلاحي:

استقلّ الأمر بلفظة الاصطلاح في "التعريفات" للشريف الجرجاني على النحو التالي :

«الاصطلاح عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول، وبإخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما، وقيل الاصطلاح إخراج الشيء من معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد وقيل الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين»[2].

إذن فالمعنى الاصطلاحي ينّص على اتفاق لغوي بين أفراد جماعة لغوية حول مواضعات اسمية مخصوصة في ميدان أو علم معين، فإن تمّ بين علماء الفقه فهو مصطلح فقهي، وإن تمّ بين علماء النحو فهو المصطلح النحوي.

2/ تعريف النحو:

أ-التعريف اللّغوي:

النحو: إعراب الكلام العربي، والنحو: القصد والطريق يكون ظرفا ويكون اسما، نَحَاهُ يَنْحُوهُ ويَنْحَاهُ نَحوًا وانْتَحَاهُ، ونحو العربية منه، إنما هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، والجمع أنحاء ونُحُوّ، وأبا الأسود الدؤلي وضع وجوه العربية وقال للناس: انحو نحوه وسميّ نحوا.

وقال ابن السّكيت: نَحَا نَحْوَهُ إذا قَصَدَهُ ونحا الشيء يَنْحَاهُ ويَنْحوه إذا حرّفه، ابن يزرج: نَحَوْتُ الشيء أَنْحُته أنحوه وأنحاه، ورجل ناح من قوم نحاة: نحويّ، وكأن هذا إنما هو على نسب، وأنحى عليه انتحي عليه إذا اعتمد عليه[3].

---

[1] الزمخشري ،أساس البلاغة ،تحق :فريد نعيم ،شوقي المعري، ، مكتبة البيان، ،بيروت، ط1 ،1991،ص 460

[2] الشريف الجر جاني ،معجم التعريفات ،تحق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة ،ص27.

[3] ابن منظور، لسان العرب، مادة (نحا)، ص 309.

وفي تعريف لغوي آخر:

نحو هو على أنحاء شتّى، لا يثبت على نحو واحد ونَحْوْتُ نَحْوَ وعنده نحو من مئة رجل، وإنّكم لتنظرون في نُحُوٍّ كثيرة، وفلان نحويٌّ من النحاة وانتحاه: قصده، وانتحى بقرنه عرض له، وانتحي على شقّه الأيسر اعتمد عليه.

ونحاه عن مكانه تنحيه، فَتَنّحى عنه، وتنَّحَ عيني ونَحّ الدمع عن خدك، وناحيته مُنَاحاه صرت نحوه، وصار نحوي، وأنحى عليه بالسّطور والسّيف.[1]

النحو :بفتح النون وسكون الحاء في اللغة الجانب والطريق والقصد وإعراب كلام العرب ،يقال: ما أحسن نحوك.[2]

ب- التعريف الاصطلاحي:

أورد العلماء تعاريف عديدة للنحو، فنجد الشريف الجرجاني يعرفه بأنه: «علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرها. وقيل: النحو: علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال، وقيل علم بأصول يعرف بها صحة الكلام وفساده». [3]

فهذا التعريف ينّص على أن النحو مجموعة قوانين وقواعد ترتكز عليها التراكيب العربية، وهو يقتضي معرفة أحوال الكلم وأصوله.

ويعرفه ابن جني بقوله: «هو انتحاء سمت العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكبير، فالإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شد بعضهم عنها ردّ به إليها، وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحوا، كقولك قصدت قصدا ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم».[4]

وفي تعريف آخر لابن سراج: «النحو علم بأقيسة تغيير ذوات الكَلِم وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب».[5]

---

[1] الزمخشري، أساس البلاغة، ص 116.

[2] التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحق: على دحروج ، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1996م، ج 1، ص 1684.

[3] الجرجاني، معجم التعريفات، ص 202.

[4] ابن جني، الخصائص، تحق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية (د، ط)، ج1، ص 34

[5] السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، دار المعرفة الجامعية، كلية الآداب جامعة طنطا، د ط، 1426 هـ، 2006 م، ص 20

إذن فالمعنى الاصطلاحي للنحو ينحصر في كونه علم بقواعد وقوانين اللغة العربية ومعرفة تراكيبها وبناءها وأصول الكلم فيها، فهو صناعة علمية يعرف بها أحوال الكلام العربي من جهة ما يَصِّح فيه، وما يفسد معناه، وهو قائم على مقاييس مستنبطة من الفصاحة العربية.

3- تعريف المصطلح النحوي:

لكلمة المصطلح دلالتان:

الأولى: الدلالة اللغوية وهي مأخوذة من أصل المادة (صلح) كما ورد في المعاجم العربية.

والثانية: الدلالة العلمية (الاصطلاحية) وتعني اتفاق جماعة على أمر مخصوص.

وهذا الاتفاق إن تمّ بين جماعة الفقهاء على مسائل في الفقه نتج عنه مصطلح في الفقه، وإن كان بين جماعة من النحاة صنعوا مصطلحا نحويا.

فكلمة (الاصطلاح) إذن تعني الاتفاق، وهذا الاتفاق بين النحاة عل استعمال ألفاظ فنية معينة في التعبير عن الأفكار والمعاني النحوية، هو ما يعبّر عنه بالمصطلح النحوي. [1]

إذن فالمصطلح النحوي هو ذلك اللفظ المستعمل في التعبير عن الدراسة اللغوية المختصة بالأحكام والقواعد التي تضبطها وسرد المسائل الخلافية ما بين جماعة النحاة.

[1] عوض أحمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، كلية الآداب، جامعة الرياض السعودية، ط1، 1401 ، هـ، 1981، ص 39.

ثانيا: نشأة وتطور المصطلح النحوي

1- نشأة المصطلح النحوي:

لقد أورد العلماء روايات مختلفة متباينة حول نشأة النحو العربي، فهناك من يرى أنّ علي بن أبي طالب هو الذي تفطن إلى تلقين أبي الأسود الدؤلي لمبادئ النحو وألقى إليه أصولا فاحتدى إليها ونحا نحوها، وهناك من قال أن أبا الأسود الدؤلي هو صاحب الفكرة، وفي حين زعم، آخرون أن طبيعة عصر علي وأبي الأسود طبيعة بدائية لا تهيء لأصحابها أن يؤلفوا ويقسموا ويضعوا المبادئ والأصول. [1]

ويرى أحمد أمين (ت1954م) أن تاريخ نشأة النحو العربي يشوبه الكثير من الغموض، حيث يقول:« تاريخ النحو في منشئه غامض كل الغموض، فإنّا نرى فجأة كتابا ضخما هو كتاب سيبويه ولا نرى قبله ما يصح أن يكون نواة تبين سنّة طبيعية من نشوء وارتقاء وكل ما ذكروه من هذا القبيل لا يشفي الغليل».[2]

ومن خلال هذا يلاحظ هذا التضارب والاختلاف حول نشأة النحو ومصدره الأوّل تضاربا واختلافا يجعل التأريخ المحدد لهذا العلم أمرا صعبا.

والثابث تاريخيا أن علم النحو نشأ بسيطا واستغرق وقتا معتبرا حتى بلغ مرحلة النضج والكمال، ولم يكتب له النماء الذي نراه الآن والتفرع في البحث والاحتجاج القوي والقياس الدقيق والنظر الثاقب والتعليل البارع إلا في القرن الرابع هجري وما تلاه من قرون إذ بعد هذا القرن أزهر عصر الإبتكار في تأليف النحو واللغة. [3]

أما عن أسباب التفكير في وضع النحو فهي تتلخص في ثلاثة وهي:

1- انتشار اللحن على الألسنة خاصة حين قراءة آية الذكر الحكيم يقول ابن خلدون:« وخشى أهل العلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأسا ويطول العهد بها فينغلق القرآن والحديث على الفُهُوم، فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطردة شبه الكليّات والقواعد يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ويلحقون الأشباه بالأشباه، مثل أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب، والمبتدأ مرفوع، ثم رأوا تغيّر الدلالة بتغيّر حركات هذه الكلمات، فاصطلحوا على تسميته إعرابا، وتسمية الموجب لذلك التغير عاملا وأمثال ذلك، وصارت كلها

---

[1] مازن المبارك، النحو العربي، دار الفكر، بيروت، ط3، 1981، ص 7.

[2] أحمد أمين، ضحى السلام، ج 2، دار الكتاب العربي، بيروت ، ط10،(د،س)، ص 285.

[3] ينظر أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، (د، ط)، 1985، ص 156

اصطلاحات خاصة بهم فقيدوها بالكتاب وجعلوها صناعة لهم مخصوصة واصطلحوا على تسميتها بعلم النحو»[1]

يتجلى من هذا القول أن الهدف الأول الذي سعى العلماء إليه من خلال وضع النحو هو الحفاظ على اللغة العربية وصونها عن اللحن والخطأ الذي يؤدي إلى سوء فهم قواعدها وتراكيبها.

2- الدور الأساسي الذي يؤديه علم النحو بفروعه، المختلفة في فهم القرآن الكريم وتفهيمه، خصوصا بعد شيوع رقعة الإسلام، وكثرة الداخلين الجدد في الدين الإسلامي وحاجتهم إلى تعلم هذا العلم، إذ يقول الشيخ محمد الطنطاوي:«...وكانت هذه النهضة الميمونة بالبصرة التي كان في أهلها ميل بالطبيعة إلى الاستفادة من هذا الفن اتّقاءا لوباء اللّحن الزّاري بصاحبه، وبخاصة الموالي الذين كانوا أحوج الناس حينذاك إلى تلقي هذا العلم رغبة منهم في تقويم لسانهم وتخليصه من رطانة العجمة، وحبّا في معرفة لغة الدين الذي اعتنقوه، وطمعا في رفع قدرهم بين العرب، فصدقت عزيمتهم في دراسته والتزيد منه وما انفكوا جادِّين فيه بعدئذ حتى نبغ منهم كثير قاموا بأوفى قسط في هذا العلم وقادوا حركته العلمية»[2] .

إذن فالفهم الصحيح للّغة العربية وللقرآن الكريم يتطلبان العلم بالنحو.

3- لابد أن يضع الأوائل النحو ويبدعوه مثلما وضعوا غيره من العلوم الاسلامية، كالفقه والقراءات، ومصطلح الحديث والبلاغة والتفسير وغيرها، حتى ولو كانت الفصاحة والابتعاد عن اللحن والخطأ هو الأساس في الأداء اللغوي. [3]

مع هذا يبقى السّبب الرئيس وراء هذا الوضع هو اتقاء وباء اللحن الذي أصاب كلام العرب من جراء الاختلاط مع العجم وغيرها من المسببات التي أدّت إلى انتشاره، قال أبو الطيب: «واعلم أن أقل ما اختل من كلام العرب وأحوج إلى التعلم: الإعراب، لأن اللحن ظهر في كلام الموالي والمتعرّبين من عهد النبي صلى الله عليه وسلم، فقد روينا أن رجلا لحن بحضرته، فقال:" أرشدوا أخاكم فقد ضلَّ" وقال أبو بكر لأَنْ أقرأ فأسقط أحَبُّ إليّ من أن أقرأ فألحن»[4] .

---

[1] ابن خلدون، المقدمة، تحق وتقديم عبد السلام الشدادي، خزانة ابن خلدون، بيت الفنون والعلوم والآداب الدار البيضاء، ط1، ج1، ص304.

[2] محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف القاهرة، ط2، د س، ص17.

[3] محمود سليمان ياقوت، مصادر التراث النحوي، دار المعرفة الجامعية،(د، ط)، 2003 ،ص10.

[4] عبد الواحد ابن علي أبو الطيب، مراتب النحويين، تحق، محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت،ط1، 1423هـ، 2002م، ص19.

وذلك أن الخطأ في الحركات الإعرابية يؤدي إلى الخلط في المفهوم والخروج بالمعنى عن موضعه الصحيح، قال ابن قتيبة: سمع أعرابي مؤذنا يقول أشهد أن محمد رسولَ الله بنصب رسول، فقال ويحك يفعل ماذا! وهذا لأنّ الصحيح المنتظر سماعه هو رسولُ بالضم وليس النصب لأن رسول خبر أن مرفوع بالضمة، وهو بذاك الخطأ جعله بدل أي فضلة.

لهذا وذاك أهابت العصبية العربية بالعلماء في الصدر الأول الاسلامي أن يصدّوا هذا السيل الجارف الذي كاد يكتسح اللغة العربية بما قذف إليها من لحن، فكان زمن وضعه الصدر الأول للإسلام لأن علم النحو ككل قانون تتطلبه الحوادث وتقتضيه الحاجات ولم يكن قبل الإسلام ما يحمل العرب على النظر فيه.[1]

أما عن مكان وضع علم النحو ونشوءه، فهو "العراق" التي كانت مهدا لنشأة النحو وذلك للأسباب التالية:

– كان العراق ملجأ للعجم قبل الفتح الإسلامي، وبعد الفتح أقبل المسلمون عليها عربا وعجما، وإذ أنها تمتاز بأسباب الحياة الناعمة ورغد العيش.

– كان العراق أكثر البلاد العربية إصابة بوباء اللحن وتعرضا لمصائبه بسبب هذا المزج (بين العرب والعجم)

– كان العراقيون ذوي عهد قديم بالعلوم والتأليف ولهم فيها خبرة متوارثة. [2]

ولعل هذا ما جعل البصرة أسبق مدن العراق اشتغالا بالنحو، وأهلّها لمصدر الصدارة فيه، بحيث احتضنت النحو زهاء قرن من الزمان، وعن أول ما وضع من هذا العلم فيستنبط من رواية أبو الأسود حين قال:

« دخلت على أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه فوجدت في يده رقعة...ثم ألقى إليّ بالرّقعة وفيها مكتوب:" الكلام كله اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمّى، والفعل ما أنبئ به، والحرف ما جاء لمعنى، وقال لي أُنْحُ هذا النحو وأضف إليه ما وقع إليك واعلم يا أبا الأسود أن الأسماء ثلاثة: ظاهر ومضمر واسم لا ظاهر ولا مضمر، وإنما يتفاضل الناس يا أبا الأسود فيما ليس بظاهر ولا مضمر وأراد بذلك الاسم المبهم.

ثم قال: وضعت بابي العطف والنحت، ثم بابي التعجب والاستفهام إلى أن وصلت إلى باب (إن وأخواتها) ما خلا لكن، فلما عرضتها على علي رضي الله عنه – أمرني بضم لكن إليها، وكنت كلما وضعت بابا من أبواب

[1] محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ اشهر النحاة، ص20.

[2] إبراهيم عبود السّامرائي، المفيد في المدارس النحوية المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، (ط1)،1427 هـ، 2007م،ص23.

النحو عرضته عليه إلى أن حصلت ما فيه الكفاية قال:" ما أحسن هذا النحو الذي قد نحوت" فلذلك سميّ النحو.[1]

إيثارا من العلماء على استبقاء كلمة علي رضي الله عنه.

2/ الأدوار التي مرت بها نشأة النحو:

لقد شاء الله للبصرة أن تنفرد برعاية صرح النحو زهاء قرن من الزمان قبل أن تشترك معها الكوفة، إذ كان علماء الكوفة مشغولين حتى منتصف القرن الثاني للهجري بقراءات القرآن ورواية الشعر والأخبار، وقلَّمَا نظروا في قواعد النحو إلا قليلا من أساتذتها ممن تتلمذوا على نحاة البصرة.

يقول ابن سلام (232هـ): «وكان لأهل البصرة في العربية قدمة وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية»[2].

ويقول ابن النديم (438هـ): «إنما قدمنا البصريين أولا، لأنّ علم العربية عنهم أخذ»[3]، ومهما قيل فإن أهل الكوفة لم يفتهم الاشتراك في هذا العمل الضخم إذ اتخذوا البصرة متتلمذا لهم حتى يسّر الله لهم من ثماره النصيب الأوفى فاشترك علمائها مع علماء البصرة في النهوض به من عهد الخليل بن أحمد (175هـ) شيخ الطبقة الثالثة من البصريين، وأبا جعفر الرؤاسي (185هـ) شيخ الطبقة الأولى من الكوفيين، وعندئذ طفق علماء البصريين يتنافسون طبقة طبقة في الظفر بقصب السبق في هذا الميدان حتى نمت أصوله واكتملت لبناته وعناصره، وما استّهل العصر العباسي الأول ألا وهو يدرس دراسة واسعة النطاق فسيحة الميادين في البصرة والكوفة، ولم ينقض هذا العصر إلا وقد كمل وأوفى على الغاية في بغداد قبل تمام القرن الثالث هجري، ومن هنا نشأ المذهب البغدادي وكانت غايته في غالب الأمر الترجيح بين المذهبين البصري والكوفي، وإن كانت له بعض الآراء التي انفرد بها كما سيأتي، ثم انتشر نور هذا العلم وشاع في أرجاء الحواضر الإسلامية في الأندلس والشام ومصر، وكان في كل منها علماء بارعون مؤلفون في هذا العلم لم يتفرقوا –غالبا– أو يبتعدوا عن أصول السابقين وفروعهم إلا نادرا.

وأيا كان فلقد درج مؤلفو الطبقات إلى تقسيم الأدوار التي مربها النحو إلى أربعة أدوار كما قسموا كل دور إلى طبقات، فكان للدور الأول طبقتان انفردت بهما البصرة، وللثاني ثلاث طبقات اشتركت الكوفة مع البصرة فيهن وللثالث طبقتان مشتركتان أيضا ثم نحا نحاة بغداد منحاة الترجيح.

---

[1] أبو البركات كمال الدين بن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط3، 1405هـ ، 1985م، ص18،19.

[2] محمد ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، قرأه وشرحه أبو فهم محمود محمد شاكر، السفر الأول، دار المدني بجدة، ص13.

[3] محمد بن أبي يعقوب اسحاق، كتاب الفهرست، تحق، رضا تجدد، ج1، ص71.

وهذه الأطوار الأربعة هي:

- طور الوضع والتكوين: وهو بصري خالص

- طور النشوء والنمو: وهو دور تشترك فيه المدرستان، البصرية والكوفية.

- طور النضج والكمال: وهو كذلك دور تشترك فيه المدرسة البصرية والكوفية.

- طور الترجيح والبسط في التصنيف: وفي هذا الدور برزت مذاهب جديدة كالمذهب البغدادي والأندلسي.[1]

ومن خلال هذا نعرف أن للبصرة سبع طبقات وللكوفة خمسا، وأنه يقابل الطبقة الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة من البصريين الطبقة الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة على الترتيب من الكوفيين[2]

وكان لكل طبقة علمائها المشهورين الذين مثلوها، ولكل دور من هذه الأدوار أثره ومنهجه في إثراء هذا العلم بنظريات وتوجهات ساهمت في تطوير علم النحو.

ثالثا: المدارس النحوية والمصطلح النحوي

شهدت كثير من الحواضر والأقطاب العربية حركات لغوية في القديم، حيث انبعثت منها مراكز للبحث والدراسة أغنت اللغة العربية بالإفراز عن قواعد وأنماط لغوية خاصة بهذه اللغة العريقة، ولعل من أهم هذه الأقطاب تلك المدارس النحوية، التي كانت لها الريادة في دراسة النحو العربي، بأولائك العلماء الذين كان لهم قصب السبق في التنافس على دراسة الألفاظ العربية، ومحاولة التحصيل فيها، فكانوا روادا لأهم ثلاث مدارس وهي: المدرسة البصرية، المدرسة الكوفية، والمدرسة البغدادية هذه المدارس الثلاث كان لكل منها منهجا ومادتها العلمية التي استقت منها وعلمائها الممتازين بروح العلم والتنافس، فأثري الدرس النحوي أيما إثراء من خلال الخلاف ما بين البصريين والكوفيين وأغني من خلال ظهور المذهب البغدادي كمذهب مستقل، أنبأ عن فئة منصفة حاولت الجمع بين المذهبين وترجيح المنهج الصحيح والأخذ به في محاولة لتحقيق الإنصاف.

والآن سندرج الحديث عن المدارس حسب التأريخ الزمني لظهورها.

---

[1] محمد الطنطاوي، نشأة النحو تاريخ أشهر النحاة، ص36.

[2] الشاطر أحمد محمد، الموجز في نشأة النحو، ص37.

1/ المدرسة البصرية:

معلوم أن البصرة كانت موطن العلوم العقلية، نشأ فيها علم الكلام وظهر الدعاة الأوائل لمذهب المعتزلة، الذي لعب دورا مهما في تاريخ الفكر الإسلامي، وكما يعرف عنها أنها أحكمت المنطق، إذ أخضعت الأصول إلى أحكام العقل، واصطنعت أساليب المتكلمين وتثبيت الأصل وتوضيح القواعد، فاختلطت الثقافات واستفادت من ثقافات الأعاجم عن طريق الاختلاط وعن طريق الترجمة والتعريب. [1]

وكانت النهضة الميمونة لنشوء النحو بالبصرة، وذلك لما اشتهر به أهلها بميولهم الطبيعي إلى الاستفادة من هذ الفن اتقاء لوباء اللحن وكان عماد البحث اللغوي في هذه المدرسة: "الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي خلف المادة العلمية لتلميذه سيبويه وفق منهج علمي دقيق وقد امتازت هذه المدرسة بخصائص منها:

- اعتمدوا السماع
- وضعوا الأقيسة على الكثير المطرد من كلام العرب المسموع، وأول المسموع كلام الله.
- وقفوا من القرآن وقراءاته المدافع عما يرد في الكتاب العظيم فقاسوا على آياته ما أجازوه من قواعد.
- عدم الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، واعتمدوا عليه في إثبات ظاهرة يؤخذ بها ويقاس عليها[2]،

فقد ابتعد الأولون عنه ولم يرد أنهم اعتمدوا عليه في استنباط قاعدة، ثم انتبه إليه فيما بعد بعض التابعين كالحسن بن الضائع.

وكان هذا لأن البصريون اعتمدوا القياس الشّاذ والمثبت، بحيث اشترطوا في اللغات التي يقاس عليها أن تكون فصيحة، ولذلك عدوا لغة قريش أفصحها، وهي قبيلة الرسول عليه لصلاة والسلام[3] فما يشهد لها أنها كانت أجود العرب انتقاء لأفصح الألفاظ على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعا وإبانة عما في النفس. هذا بالإضافة إلى قبائل أخرى ككنانة وبعض الطائفين وقيس وتميم وأسد وهذيل.

---

[1] شعبان عوض محمد العبيدي، النحو العربي ومنهاج التأليف والتحليل منشورات جامعة فاريوس، ليبيا، (د،ط) 1989، ص 139.

[2] خديجة الحديثي، المدارس النحوية، دار الامل للنشر والتوزيع الأردن، (ط3)، 1421 هـ، 2001 م، ص77. ص78.

[3] السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تعليق محمد أحمد جاد المولى بك، محمد أبو الفضل ابراهيم علي محمد البيجاوي، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3، المج 1، ص210.

2/ المدرسة الكوفية:

مدرسة الكوفة النحوية حديثة العهد بالنشوء، إذا ما قيست بمدرسة البصرة النحوية، فقد سبقت البصرة الكوفة بهذه الدراسة، يقول ابن النديم: «الواقع أن البصرة هي التي قامت بعبء هذا العمل منذ نشأته، حتى أصبح خلقا سويا، ومر زمن طويل قبل أن تشارك الكوفة فيه وهي إنما أخدته عن البصرة»[1].

وكان سبب هذا التأخر انشغال أهل الكوفة بالميادين العسكرية والسياسية من جهة، وتلاقي أصحاب المذاهب والنحل في البصرة من جهة أخرى.

ولهذا كانت المدرسة الكوفية مدينة في نشأتها لأعمال البصريين الأوليين، ولا يعني هذا أن الكوفيين كانوا قد اقتبسوا هذه الدراسة أو نقلوها نقلا، فقد برز فيها طابعهم العلمي الخاص، فكان لهم في الأصول التي تلقوها تغيير وتعديل، وكان لهم فيما تلقوه زيادات بل لقد حاولوا إعادة النظر فيها، والرجوع إلى مصادرها الأولى، ليرجعوا بنتائج إذا اتفقت مع ما رجع البصريون به في بعض الوجوه، فقد اختلفت عنها في بعض الوجوه. [2]

فالكوفيون لهم طابعهم الخاص، ولهم مصادرهم التي أرجعوا إليها أصول دراستهم النحوية وهي:

- النحو البصري.
- لغات الأعراب التي اعتمد عليها البصريون.
- لغات أخرى أبي البصريون الاستشهاد بها.
- الشعر العربي.
- القراءات.

إذن فالكوفيون وعلى تشعيب مصادرهم، كانت لهم اثراءات جديدة في دراستهم.

أما عن مؤسس هذه المدرسة فأغلب الظن أن الكسائي وتلميذه الفراء هما المؤسسان الحقيقيان لهذه المدرسة، أخذا نحو البصرة وغيرا فيه ونهجا في دراسته منهجا مستقلا، سار عليه المنتسبون إلى هذه المدرسة[3]

وأما عن خصائص هذه الأخيرة فتتلخص فيما يلي:

---

[1] ابن النديم، الفهرست، ص96.

[2] مهدي المخرومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ، نشر مكة مكتبة ومطبعة مصطفى الباي الجلبي وأولاده بمصر، ط2، 1377هـ، 1958،ص329.

[3] مهدي مخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص74.

- كان نحو البصرة مرجعهم.

- الأخذ بلغات العرب المتواترة وغير المتواترة.

- الاحتجاج بما احتج به البصريون بإضافة أشعار القبائل النزارية.

- الاحتجاج بالقراءات متواترها وشاذها.

- دعم الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف ».[1]

وعلى هذا يلاحظ أن الكوفة أسرفت في دراستها ومادتها اللغوية فيما يخص ما تحفظت به البصرة، مما جعلها تتصف بعدم الدقة العلمية في تحري هذه المادة.

فقد خالف الكوفيين البصريين في قياسهم الشاذ، فاعتدّوا بكثير من اللهجات التي أسقطها البصريون من حسابهم، لأنها في نظرهم تمثل جانبا من العربية، وأخدوا يتبعون هذه اللهجات، ويتلقطون خصائصها، ويرصدون أساليب أهلها في مخاطبتهم.

وأتى الكوفيون بزيادات فات البصريين أن يقفوا عليها أو أن يكون لهم رأي فيها، ومن أدوات لم يعرفها البصريون، أو عرفوها، ولكنهم لم يعتمدوا عليها، بخروجها على أقيستهم وأصولهم ومن ذلك أنهم:

- أضافوا إلى الأسماء الموصلة اسما جديدا هو «ذا» مفردة أو مركبة مع «ما»، ولم يعرف البصريون «ذا» اسما موصولا إلا مع «ما» في أحد وجهيها، وقد استند الكوفيون إلى ما أنشدوا من قول الشاعر:

عدس ما لعباد عليك إمارة أمنت وهذا تحميلين طليق

وكان الفراء يقول: «العرب تذهب بهذا وذا إلى معنى «الذي» فيقولون: ومن ذا يقول ذلك في معنى الذي يقول ذاك، وأنشدوا:

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ أَمِنْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ

كأنه قال: والذي تحملين طليق»[2]

بل ذهب الكوفيون إلى أن جميع أسماء الإشارة يجوز أن تقع موصولة، إن لم يكن معها « ما »، واحتجو بأشياء منها قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾ طه /17

[1] خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص 139.

[2] مهدي المخرومي، مدرسة الكوفة، ص917.

وهو ما احتج به الفراء، ومن ذلك: ما قاله ثعلب في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ إن هؤلاء بمعنى الذين، والمراد: الذين تقتلون أنفسكم. [1]

فالكوفيون ارتأوا الذهاب بـ "ذا" و "ذه" و "ذي"، وأخواتهن مذهب الأسماء الموصولة، لأن الأسماء الموصولة أسماء إشارة أيضا.

- المصطلح النحوي بين الكوفيين والبصريين:

لابد للنحو بصيرورته صناعة علمية، من مصطلحات تكون أعلاما على موضوعات ومعان يطلقها أصحاب الصناعة، فيفهمها الدارسون من أهلها وقد عرف النحو أولى المصطلحات في عهد الخليل، وذلك من خلال العمل الذي قام به من وضع أسماء خاصة للنقط التي وضعها أبو الأسود، للدلالة على أحوال أواخر الكلمات المختلفة.

ولم يضع الخليل أسماء للرفع والنصب والجر فحسب، بل وضع أسماء كثيرة لأحوال الكلمة في وجوهها الإعرابية، وما يتبعها أيضا، فكان الرفع ما وقع في أعجاز الكلم منونا، نحو قولك: زيدٌ، والضم ما وقع في أعجاز الكلم غير منون، نحو: يفعلُ.

وقد تأثر الكوفيون به، واقتبسوا منه بعض المصطلحات، ووضعوا لهم مصطلحات أخرى، ومما اقتبسوه منه، كلمة "الخفض" وكلمة "المرسل" وكانوا يعنون بها نفس المدلول الذي عناه الخليل بها.[2]

أما إن عدنا إلى مؤسسي المدرسة البصرية والكوفية نجد أن المصطلحات النحوية عند البصريين وضعها سيبويه وقد تبعه المبرد في الحفاظ على صياغتها البصرية ومن مصطلحاته:

الفتح: ويسميه أيضا: الوضع[3].

الهمزة: ويسميها كذلك الألف[4].

تاء التأنيث: ويسميها الهاء، عبر عن علامة جمع المؤنث السالم بتاء الجمع ، وجعلها نظير الواو و الياء في التذكير .

---

[1] مهدي المخرومي، مدرسة الكوفة، ص318.

[2] مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص304- 305.

[3] سيبويه، الكتاب، تحق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة، ط3، 1408هـ،1988م، ج1 ،ص250.

[4] المصدر نفسه، ج 1، ص77

حروف الإضافة: يطلق سيبويه هذا المصطلح على ما يأتي:

ياء المتكلم، حروف القسم، وياء النسبة، حروف الجر.[1]

أما الكسائي فقد رسم للكوفيين مصطلحاتهم الخاصة بهم، وتبعه في ذلك الفراء.

فنتج عن هذا المصطلح أن تعددت المصطلحات النحوية ما بين هؤلاء فنجد أن المصطلح واحد، لكن التسمية تختلف من اتجاه لآخر ومن عالم لآخر، بحيث لم يقتصر الاختلاف بين المذاهب فحسب بل حتى بين علماء المدرسة الواحدة، فمثلا:

- المفعول المطلق:

سماه سيبويه (الحدث والحدثان) و(الفعل) و(مصدرا) و(توكيدا)

وسماه الكسائي: (الفعل)

وسماه الفراء: (المصدر)

- الظرف:

سمّاه سيبويه (الظرف) و(المستقر) و(الغاية) و(الحين) و(ظرف الدهر)

وسمّاه الكسائي: (الصفة)

وسمّاه الفراء: (المحل) و(الصفة)

وسمّاه ثعلب: (الصفة) و(الأوقات)[2]

ويمكن تحديد المصطلحات النحوية التي اصطنعتها المدرستان بـ ثلاث طوائف:

1- طائفة كوفية خالصة، لم يعرفها، البصريون.

2- وطائفة بصرية خالصة، لم يعرفها الكوفيون.

3- وطائفة كوفية بصرية، إلا أن لها عند الكوفيين اِسما وعند البصريين اِسما آخر.[3]

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج 1، ص17

[2] منصور صالح محمد علي الوليدي، الخلاف النحوي في المنصوبات، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط1،2006،ص52-53

[3] مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص305.

3/ المدرسة البغدادية:

بدأ ظهور المدرسة البغدادية في أوائل القرن الرابع هجري، وقد اختلفت مشارب علماء هذه المدرسة تبعا لمن تتلمذوا عليه، فمنهم من أخذ عن البصريين فغلبت عليهم النزعة البصرية، ومنهم من أخد عن الكوفيين فغلبت عليه النزعة الكوفية، ومنهم من أخد عن المدرستين، ونظر إلى العلم نظرة خاصة مجردة عن العصبية، نظرة المقارنة والترجيح.

ومن هنا قسم أصحاب الطبقات علماء هذه المدرسة إلى ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: أصحاب البصريين.

المجموعة الثانية: أصحاب الكوفيين

المجموعة الثالثة: المحررون من قيود العصبية المذهبية، ومن أشهر علماء كل مجموعة:

- أصحاب البصريين: ومن أشهر العلماء الذين غلبت عليهم النزعة البصرية نذكر: الزجاج (ت311هـ)، ابن السراج (ت316هـ)، الزجاجي (339هـ)، ابن درستويه (ت347هـ)، السيرافي (368هـ)، الفارسي(ت377هـ) وابن جني (392هـ).

- أصحاب الكوفيين: ومن أشهرهم:

ابن الأنباري (محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسين الإمام أبو بكر بن الأنباري (ت327هـ)، ابن خالويه (ت370هـ)

- علماء بغداد الذين تحرروا من قيود العصبية: ومنهم ابن قتيبة (ت267هـ)، ابن كيسان (ت 299 هـ)، الأخفش الصغير (ت 315 هـ) وهناك أيضا فئة أخرى يطلق عليهم اسم "بغداديون متأخرون" وقد عكف هؤلاء على مصنفات علي الفارسي وابن جني، كما عكفوا على دراسة الآراء البصرية والكوفية، وآراء البغداديين الأولين وكان من أهمهم وأوسعهم شهرة: الزمخشري (ت538هـ)، ابن الشجري (ت542)، أو البركات الأنباري(ت577هـ) أبو البقاء العكبري(ت616هـ)، ابن بعيش(ت643هـ)، الرضي الاسترابادي (ت686هـ).[1]

[1] إبراهيم عبود السامرائي، المفيد في المدارس النحوية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط(1)،2007م-1127هـ، ص123-148.

أ- بوادر المذهب البغدادي:

كان العامل السياسي الدافع الأول في تلاقي المدرستين البصرية والكوفية في بغداد، فبعد أن شاع رغد العيش الذي حضي به نحاة الكوفة من قبل بنى العباس في بغداد، عقد نحاة البصرة العزم على الرحيل إليها لمشاركة هذا النعيم، وأولى هؤلاء النحاة" المبرد" الذي حاول البروز بعمله فيها رغم تصدي أبي العباس إلا أنه أسس حلقته العلمية وضمّ بعض الأنصار فيها.

وهكذا التقت المدرستان في بغداد، مدرسة البصرة وزعيمها "المبرد" ومدرسة الكوفة وزعيمها "ثعلب"، فاشتدت المنافسة، واستمرت على أوجها بين هذين الفريقين وكل منهما تشدّه نزعة التفوق والبروز على الآخر، فكثرت المناظرات والمنافرات، هذه الأخيرة التي أصبح لها أثرها الجلي على هذا العلم، مما جعل رجال الدولة والخلفاء يحاولون نبذ هذه العدائية، ومحاولة الأخذ بأصلح الآراء في منهج كلتا المدرستين. [1]

وما كاد القرن الثالث هجري ينتصف حتى ظهرت فئة ثالثة، أو مجموعة من العلماء كانت غايتهم الأسمى النهوض بهذا العلم والحد من هذه العصبية والوقوف الموقف الوسط بين المذهب الكوفي والبصري، فعكفوا على دراسة علم النحو دراسة متأنية بعيدة عن التعصب لمذهب أو فريق، وذلك بالنظر في الآراء والمادة العلمية نظرة انحياز بغية الوصول إلى منهج سليم لوضع القواعد والأخذ بالرأي الأصح خدمة لفائدة عامة وهي بناء النحو دون تميز أو تعصب.

ولعل من هؤلاء العلماء الذين كانت لهم الريادة والأولوية في هذا الاتجاه ابن كيسان والزجاجي وابن علي قدموا بوادر بناء المذهب البغدادي كمذهب مستقل، وذلك لما روي عنهما من آراء اجتهادية انفردوا بها ، مع الأخذ عن كلا المذهبين السابقين.

ب- بغداد ودراسة النحو:

اتجه نحاة بغداد في القرن الرابع هجري نهجا جديدا في دراستهم ومصنفاتهم النحوية يقوم على الانتخاب من أراء المدرسين البصرية والكوفية. [2]

وذلك تبعا للعلماء اللذين تتلمذوا عليهم، فمن تتلمذ على يد علماء بصريين تتشدد لأرائهم النحوية وتبع منهجهم، ومن تتلمذ على يد كوفيين سلّم بما ذهبوا إليه واتبع طريقتهم.

---

[1] ينظر: صالح رواي، النحو العربي نشأته وتطوره، مدارسه، رجاله، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص445،446.

[2] شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7، د س، ص245.

وتتمحور المنازع العامة للمدرسة البغدادية في اتجاهها اتجاهين: اتجاها مبكرا عند ابن كيسان وابن شقير وابن الخياط نزع فيه أصحابه إلى أراء المدرسة الكوفية وأكثروا من الاحتجاج لها، مع فتح الأبواب لكثير من أراء المدرسة البصرية، وأيضا مع فتح باب الاجتهاد لبعض الآراء الجديدة.

واتجاها مقابلا عند الزجاجي ثم عند أبي علي الفارسي وابن جني، نزع فيه أصحابه إلى أراء المدرسة البصرية وهو الاتجاه الذي ساد فيما بعد، لا في مدرسة بغداد وحدها، بل في جميع البيئات التي عنيت بدراسة النحو.[1]

وكان لظهور الإمامين النحويين الكبيرين أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني إيذانا بأن تنزع المدرسة البغدادية نزعة بصرية قوية، وأن يسود اتجاهها في الانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية والاجتهاد في استنباط أراء جديدة، وأن يتأثر بهما النحاة التابعين الذين خلفوهما في العراق والشام وإيران، ويتخذوا نفس المنهج الذي أصّلاه، فلا بد من تمثل الآراء البصرية والكوفية وأراء البغداديين الأوليين الذين كانوا ينزعون نزعة كوفية، ولابد من تمثل أراء أبي علي وابن جنى وهو تمثل جعلهم يعكفون على مصنفات جميع أئمة النحو المتقدمين وخاصة مصنفات أبي علي وابن جني، مما جعلهم يسيرون في نفس الطريق الذي نهجاه وذلّلاه.

ج-العلماء المتأخرون واسهاماتهم:

بعد انقضاء المذهب البغدادي كان ظهور علماء بغداديون عرفوا بالمتأخرون وكانت غايتهم الأسمى إكمال بناء صرح النحو.

وفي محاولة تحديد زمن ظهور هؤلاء يقول الشيخ محمد الطنطاوي رحمه الله: «وهذا الذي يتفق والواقع في الفصل بين المتقدمين والمتأخرين، فالمتأخرون عندهم يبدؤون من العلماء الذين قاموا بنهضة هذا الفن بعد انفراط عهد المذهب البغدادي و اشتغالهم بعلم النحو في الممالك الاسلامية الحديثة، لا تجمعهم زعامة في قطر واحد دون آخر، طوعا للوضع الجديد من تعدد الممالك، واستقلال كل شؤونها الخاصة، لضعف نفود الخلافة العباسية، إلّا أنّ هدف العلماء على اختلاف مواطنهم واحد، فاستقروا في أوطانهم، يتشاطرون الرفع من شأن هذا العلم، ويتبارون في الاستزادة منه»[2]

إذن يذهب محمد الطنطاوي على غيره من العلماء بحسب الاصطلاح المتواطئ عليه بينهم أن انفراط عقد المذهب البغدادي يعدّ حدا فاصلا بين المتقدمين والمتأخرين.

---

[1] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص248.

[2] محمد الطنطاوي، نشأة النحو وأشهر النحاة، ص 192.

كما يقرّ العديد منهم بإسهاماتهم الفعالة في هذا العلم، إذ يقول محمد الطنطاوي أيضا: «إن علماء هذه الحقبة أفرغوا جهدهم في إعلاء منارة هذا العلم، ونوعوا في مصنفاتهم، ابتغاء الإحاطة بكل ما يتصل به وافتتنوا في تلوين عرض هذا الفن بصورة مختلفة، وأدّوا رسالتهم خير تأدية، وما فتئوا جادين في خدمة هذا العلم». [1]

فالمتأخرون يعدون من العلماء الأكفاء الذين قاموا بنهضة هذا الفن وواصلوا النشاط إلى تقصي المسائل التي حدث الخلاف فيها بين البصريين والكوفيين، ومن أهم هؤلاء الأعلام "الزمخشري"، "ابن الشجري"، "أبو البركات الأنباري"، و "ابن العكبري".

رابعا: الخلاف ما بين البصريين والكوفيين

تموطن كل من البصرة والكوفة اقليم العراق، فتقاسماها، حتى كان إذا قيل العراق معناها البصرة والكوفة.

وكان التنافس بين هذين المصرين شديدا، والخلاف محتدما من عدة نواح، من الناحية الحزبية، فالكوفة علوية، والبصرة عثمانية ومن الناحية العنصرية، فأكثر أهل الكوفة من اليمانيين، وأكثر أهل البصرة من المضريين، ومن الناحية العلمية، فأهل الكوفة أصحاب فقه وحديث وقراءة، وأهل البصرة أصحاب علوم وفلسفات، لأنهم أكثر اختلاطا بالأجانب من أهل الكوفة، وأكثر حرية في اعتناق المذاهب المختلفة، وأسرع إلى الأخذ من الثقافات الأجنبية لتوافر مصادرها عندهم وكثرة انتقالاتهم للكسب والتجارة. [2]

فكل هذه المؤهلات أهّلت البصرة لأن تحظى بأكبر قسط من المادة العلمية التي صيغت وفق منهج محكم وبدقة وإحكام.

والكوفة مع ضعف الاتصال بين عناصرها العربية وعناصرها الأجنبية أكبر تحرّجا من أهل البصرة في الأخذ بثقافات الأجانب لكثرة من فيها من الصحابة والتابعين، ومن الفقهاء وأهل الدين. [3]

هذه العوامل أحكمت أسباب الاختلاف والتنافس بين المصرين، فكان من نتائج هذا التنافس أن كانوا يتناظرون في مجالس الخلفاء، وكان الخلفاء يستمتعون بهذا النوع من المناظرات، وربما ظاهروا فريقا على فريق لأسباب تدعوهم إلى ذلك، ولهذا غرست النزعة السياسية بينهما بدرة الضغن وأخمدت الخلاف بينهما لا لشيء

---

[1] محمد الطنطاوي، نشأة النحو وأشهر النحاة، ص 193.

[2] مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص 66.

[3] المصدر نفسه، ص66 .

سوى تعصبا، ولقد تجلت آثاره واضحة في المسائل العلمية النحوية، فكان التنافس بين نحاة الكوفة ونحاة البصرة شديدا في عهد الكسائي وسيبويه.

1/ الأسباب التي أدت إلى الخلاف ما بين البصريين والكوفيين:

نشأ الخلاف بين البصريين والكوفيين على يد سيبويه والكسائي، أي منذ القرن الثاني الهجري، وكان لهذا الخلاف مجموعة أسباب نحصيها فيما يلي:

الاختلاف الطبيعي بين الناس، فأهل البصرة يختلفون في طبيعتهم وطريقة تفكيرهم، ونمط معيشتهم، عن أهل الكوفة بحكم البيئة والثقافة. وبالتالي يختلفون فيما يصدر عنهم من علوم ومنها النحو.

كذلك نزعة التمايز التي جبل عليها الإنسان من حب الغلبة والظهور أمام الناس، يقول الشيخ محمد الطنطاوي: «فحب الغلبة جبلي في الإنسان في مظاهر الحياة المختلفة، فكيف بالعلم الذي هو أنبل الغايات وأسمى المقاصد»[1]. وهذا ما طبع كل من المذهب البصري والكوفي في محاولة كل منهما البروز والتفوق على الآخر.

ثم إنّ تدخل الحكام العباسيين بين الفريقين، ومناصرة فريق على الفريق الآخر، زاد من شق الخلاف بين المذهبين، وأوضح شاهد على ذلك ما فعله يحي بن خالد فقد جمع بين سيبويه إمام البصريين وبين الكسائي إمام الكوفيين، ودارت بينهما المناظرة حول المسألة الزنبورية، فالسياسة كان لها عاملها المؤثر كذلك في هذا الاختلاف.

هذا بالإضافة إلى عامل العصبية للبلد، فقد كان الكوفيون يتعصبون للكوفة، فكان بعضهم يؤلف في مفاخر بلده.

ولعل أهم سبب للاختلاف هو اختلاف المنهج الذي نهجه كل من الفريقين في الأخذ عن العرب وسيتم توضيح ذلك في الحديث عن المذهب البصري.

كما يمكن الأخذ بعامل التفوق والنباهة في العلم، كسبب آخر دافع لهذا الخلاف، وذلك بأن بعض تلاميذ سيبويه كانت لهم حضوة التفوّق والنباهة في علم النحو، فقد كان الأخفش الأوسط أكبر أئمة النحو البصريين بعد سيبويه، فإنه كان عالما بلغات العرب، فخالف أستاذه سيبويه في كثير من المسائل، وحمل ذلك عنه الكوفيون ومضوا يتسعون فيه فتكونت مدرستهم.

---

[1] محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ وضعه، ص 37.

ولقد تابع الكوفيون الأخفش أولا في مسائل نحوية كثيرة منها أن «من» الجارة تزاد في الايجاب مثل قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ - الأحقاب\31\

قوله تعالى: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَب وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسهمْ فِيهَا حَرِير﴾ الكهف \31\.

ومنها يجوز أن يرفع الوصف فاعلا، أو نائب فاعل مكتفى به، وإن لم يعتمد هذا الوصف على نفي أو استفهام مثل قول الشاعر:

بيرٌ بَنُو لهبٍ فَلاَ تَكُ مُلْغِيا مَقَالَةَ لِهْبِي إذَا الطيرُ مَرَّتِ

وتابعوه ثانيا في جعل القراءات مصدرا للقواعد النحوية، مهما كانت هذه القراءات شاذة، ومن ذلك جواز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الجار كقراءة حمزة: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ - النساء/1.

يجر الأرحام، عطفا على الضمير المجرور في «به». ومثل نيابة غير المفعول عن الفاعل مع وجود المفعول في الجملة، كقراءة أبي جعفر: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْماً بِما كانُوا يَكْسِبُونَ﴾ الجاثية 14/، فقد أناب الجار والمجرور: «بما كانوا يكسبون» مع وجود المفعول «قوما»[1].

كذلك كان لطواعية اللغة ومرونتها أثرها الجلي في تأويلات النحويين وتخريجاتهم فجاءت مختلفة ومتباينة بين العلماء، ومن مظاهر هذه المرونة: الحذف والاختصار، مخاطبة الواحد بلفظ الجمع بين الشيئين ثم ذكر أحدهما دون الآخر كما في قوله تعالى:

﴿الَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا﴾ – التوبة /34-

كذلك اختلاف الشواهد قوة وضعفا. [2]

فهذه بعض الأسباب التي يمكن القول أنها كانت دافعا إلى الخلاف ما بين هذين المذهبين، هذا الخلاف الذي داع صيته وطارت شهرته بين الدارسين والباحثين.

---

[1] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 98.

[2] ينظر، محمد حسين صبرة، ثمرة الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص 5، ص12.

أ- المذهب البصري ومنهجه:

كان للبصريين منهجهم الخاص في الأخذ عن العرب، وفي بناء علومهم بحيث كانوا يتشددون في سماعهم عن العرب ولا يثبتون في كتبهم النحوية إلا ما سمعوه عن العرب الفصحاء الذين سلمت فصاحتهم من شوائب التحضر وآفاته. فكانوا يتريثون في الاستقراء بحيث لا منافس لهم يستعجلهم، فلا يدوّنون حتى يثقوا بما يدونون متّئدين مطمئنين إلا شيئا واحدا، ذلك هو منادى العلم المحض، فكان لزاما لذلك أنه لم تدون قواعدهم إلا مدعومة على عناصر ثلاثة:

1- سلامة من أخذوا عنه من العرب المقطوع بعراقتهم في العروبة وصونهم فطرهم من تسرب الوهن إليها من رطانة الحضارة حتى لم يأخذوا إلا عن سكان البوادي بل كانوا يتحرّون عنها إذا لمحوا عليهم ضعفا اعتراهم، فكانوا يختبرونهم أحيانا قبل التقبل لما يروى عنهم، قال ابن جني: «ومن ذلك ما يحكى أن أبا عمرو استضعف فصاحة أبي خيرة لما سأله فقال: كيف تقول استأصل الله عرقاتهم؟ ففتح أبو خيرة التاء، فقال له أبو عمر وهيهات، لان جلدك » [1].

2- الثقة برواية ما سمعوه عنهم عن طريق الحفظة والأثبات الذين بذلوا النفس والنفيس في نقل المرويات عن قائليها معزوة إليهم.

3- الكثرة الفياضة من هذا المسموع التي تخوّل لهم القطع بنظائره وتسلمهم إلى الاطمئنان عليه في نوط القواعد به، وإلا عدوه مرويا يحفظ ولا يقاس عليه إلا إذا لم يرد من نوعه ما يخالفه، فلا بأس من عده مبني التقعيد عليه، ومن هنا ارتضى العلماء رأي سيبويه في إلحاق فعولة بفعيلة في النسب إلى شنوءة شنئيًّا وعدم سماع ما يخالفه نسبا من هذه الزنة.

ولذا قال ابن جماعة في حاشيته على الجار بردي: «فهو جميع المسموع منها فصار أصلا يقاس عليه»[2].

وبعد منافسة الكوفة لهم، زاد البصريون نشاطا ومثابرة على السير في مناهجهم.

---

[1] ينظر، محمد حسين صبرة، ثمرة الخلاف بين النحويين البصريين الكوفيين، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د ط، 2001، ص 5، ص12.

[2] ابن جني، الخصائص، ص 412.

ب- المذهب الكوفي ومنهجه:

تأخر الكوفيين عن البصريين في هذا العلم حقبة طويلة، وذلك لانصرافهم أولا عن التّلقي عنهم رأبا بأنفسهم عن الأخذ منهم، وما لبثوا أن شغلهم الشعر وروايته والأدب وطرائفه، فاستأثروا بهذا وتفوقوا به على البصريين مدة طويلة لما شاركوا فيها البصريين النظر إلى علم النحو.

وبعد تفطنهم لهذا العلم، حاولوا مساهمة البصريين فيه، وشق عليهم أن تماع شخصيتهم في البصريين إن لم يكن لهم نحو خاص، مما دفعهم إلى تنظيم نحوهم على نمط خالص مخالف للبصريين، فاستمعوا من الأعراب الثّاوين بالكوفة، وقد كانوا أقل عددا وأضعف فصاحة وكان أغلبهم يمانيون، وأهل اليمن في نظر أهل التمحيص ممن لا يستند إليهم، فكان الكوفيون يتوسعون في رواية أشعار وعبارات اللغة عن جميع العرب بدويهم وحضريهم، وكانوا يعتدون بالأشعار والأقوال الشاذة التي سمعوها على ألسنة الفصحاء.

فقد عوّل الكوفيون على شعر الأعراب وأخذوا بالقياس النظري ذلك لأنه لم تتهيّأ لهم بيئة تصلح أن تكون منبعا للعلم بغير فن الشعر الذي تفوقوا فيه، فأصاخوا إلى كل مسموع لهم وقاسوا عليه.

ولم يدققوا تدقيق البصريين، بل تدرجوا مطاوعة لمناديهم إلى الاكتفاء بالشاهد الواحد ولو خالف الأصل المعروف المتفق عليه قال الأندلسي: «الكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوبوا عليه بخلاف البصريين» [1].

فمذهب الكوفيين مذهب القياس، ولذا يقول الكسائي:

إنما النحو قياس يتبع وبه في كل أمر ينتفع

وكان هذا التوسع في القياس، بداية للخلاف الواسع ما بين المدرسة البصرية والكوفية.

2/ منشأ الخلاف بين البصريين والكوفيين:

كان قائما على تلك العوامل والأسباب السابقة التي أدّت إلى اختلاف منهج كل من الفريقين عن الآخر، فمنشأ الخلاف بينهما في المسائل والعوامل والاصطلاحات، بحيث يمكن تلخيص منشأ الخلاف فيما يلي:

[1] محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ وضعه، ص 128.

-**المادة العلمية:** بحيث اعتمد البصريون كما سلف الذكر في مادة منهجهم العلمي على الأفصح من الألفاظ والأسهل منها، واعتمدوا على القبائل المقطوع بعراقتها في العربية والمصونة فطرتهم من رطانة الحضارة الأجنبية، فاختاروا من العرب تميما وقيسا وأسدا.

أما الكوفيون فقد قبلوا كل مسموع.

– اختيار سلامة لغة المأخوذ عنه، فكان سبيل البصريون في أخذ القواعد عن الفصحاء، أما الكوفيون فقد قبلوا كل مسموع.

– اختبار سلامة لغة المأخوذ عنه، فكان سبيل البصريون في أخذ القواعد عن الفصحاء، أما الكوفيون فلم يأخذوا بهذا المنهج.

– تأكّد البصريون من الثقات في صحة المروي وتحرِّيهم عن الرواة أما الكوفيون فقد قبلوا كل مسموع.

– تأكد البصريون من الثقات في صحة المروي وتحرّيهم عن الرواة أما الكوفيون فقد تساهلوا في التثبت من صحة المسموع وأمانة راويه وسلامة قائله، فأخذوا عن حماد الرواية، وخلف الأحمر وكلاهما متّهم في روايته يصنع الشعر وينسبه إلى غيره من الأقحاح .[1]

– الاختلاف في كمية المقيس عليه المنقول عن العرب: بحيث اشترط البصريون فيما ينقل عن العرب الكثرة الكاثرة للتّقعيد، أما الكوفيون فلم يشترطوا للقياس كثرة كاثرة بل قاسوا على الشاهد الواحد.

إذن فأوّل الخلاف بين المذهبين يتجلّى من كون المذهب البصري اعتمد السماع والدّقة والتحرّي، أمّا المذهب الكوفي فقد اعتمد القياس والتّوسع في القياس والمقيس عليه.

[1] محمد الطنطاوي، نشأة النحو، ص 108.

3/ مظاهر الخلاف بين المذهبين:

بالنظر في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين يلاحظ أنّ بعض الكوفيين أخذ برأي البصريين في بعض المذاهب كما أن بعض البصريين أخذ برأي الكوفيين في بعضها الآخر وهذا راجع إلى الاعتماد على النقل والقياس. [1] وكمثال عن بعض المسائل الخلافية بين المذهبين نذكر ما يلي:

– ذهب الكوفيون إلى أن الاسم من الوسم، وهو العلامة وذهب البصريون إلى أنه مشتق من السُّمو وهو العلو.

– اشترط البصريون لعمل الوصف الاعتماد على نفي أو استفهام لفظا أو تقديرا، أما الكوفيون فلم يشترطوا هذا.

– أوجب البصريون تذكير الفعل مع جمع المذكر السالم، وتأنيثه مع جمع المؤنث السالم، وجوز الكوفيّون التّذكير والتّأنيث.

– منع البصريون نيابة الظرف والجار والمجرور مع وجود المفعول.

– ذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل جميعا نحو: ضرب زيد عمرا، وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعا.

– ذهب الكوفيون إلى أنّ نعم وبئس اسمان مبتدآن، وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان.

هذه بعض الأمثلة من الخلاف وهي كثيرة، والخلاف لم يقف عند القواعد بل شمل المدلولات العلمية والعوامل والتوجهات، فما يسميه البصري مجرى هو غير مجرى عند الكوفي، و واو المعية عند البصري ظرفا يسميه الكوفي صفة أو محلا، و ما يسميه البصري حرف يسميه الكوفي حرف إضافة، والجرّ عند البصري، خفض عند الكوفي.

وكما سلف، فالأمثلة كثيرة، قد عرضها أبي البركات بن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف.

[1] محمود سليمان ياقوت، مصادر الثلاث النحوي، ص204.

4/ ثمرة الخلاف بين البصريين والكوفيين:

لقد ترتب عن هذا الخلاف نتائج كثيرة، بحيث ذهب كل منهما ينصر مذهبه بأدلة نقلية وعقلية على وفق منهجه، واحتدم الخلاف في ذلك طويلا، وقد أُلِّف في بعض مسائله أسفار خاصة.

وكانت هذه النتائج على وجهين، الإيجابية منها والسلبية، فالسلبية تتجلى في تغيير الروايات وكثرتها بسبب الرواة غير الموثوق بهم وبروايتهم كخلف الأحمر وحماد الراوية، مما خلف الأثار السيئة كاضطراب النصوص التي غيّرت روايتها، وتزعزع الثقة برواية النحويين وسلامة الشواهد التي أيّدوا بها القواعد.

وكذلك كثرة الآراء النحوية نتيجة الخلاف بين المدرستين مما يدفع على التناقض والتعارض، وذلك نتيجة التمسك بالرأي، ومحاولة إبطال حجة الطرف الآخر.

كما يلاحظ التوسع في الإجازة، فالبصريون يمنعون والكوفيون يجيزون، والمبالغة في الصناعة سواء من طرف البصريين أو الكوفيين. كما نتج عن هذه الآثار مجتمعة تضخم كتب النحو، بحيث أصبحت كل قاعدة من القواعد النحوية محوطة بسياج من الخلاف المتشعب، وكنتيجة لهذا أيضا كانت صعوبة النحو وكثرت البلبلة والتحامل على فريق لصالح الفريق الآخر، فخلف ذلك انقسام للعلماء وتغيير بعض المصطلحات النحوية.

أما بالنسبة للإيجابية لهذا الخلاف فتبرز في اكتمال صرح النحو وتشعب مسائله وكثرة مؤلفاته نتيجة التنافس بين البلدين البصرة والكوفة وتم ذلك على طورين، الطور الأول كان على يد سيبويه و الكسائي واستمرت المنافسة بين علماء المذهبين وكذلك المناظرات التي كان لها أثرها الفعال، إذ كانت وقودا صالحا لإشعال نار الاجتهاد في بناء أصول النحو، الذي انتهى الاجتهاد فيه بين الفريقين على يد الإمامين: "المبرد" خاتم البصريين، و"ثعلب" خاتم الكوفيين.

وكان كذلك من النتائج الطيبة لهذا الاختلاف تخريج نحاة آخرين بعد التقاء الفريقان في بغداد في أواخر القرن الثالث الهجري وبعد مرور فترة التعصب للمذهب، وانقضاء عهد العصبية، انكسرت حدّة النزعة الحزبية، وبعدها بدأ التمحيص والبحث في القواعد والمناهج المأخوذ عنها، وانقسم العلماء إلى مجموعات مؤيدين للبصريين، أو الكوفيين، وفئة ثالثة جمعت بين النزعتين والتي مهّدت لظهور المذهب البغدادي.

هذا بالإضافة إلى تيسير النحو للدارسين وتوسع القواعد وزيادة بعض الأدوات نتيجة تتبع الكوفيين للهجات القبائل وفي هذا اثراء للّغة بمعاني جديدة مثل: إضافة أداة جديدة على أدوات الجزم هي "مَهْمَنْ"، وأضافوا إلى أدوات النصب أداة جديدة هي "كما" و وافقهم المبرد من البصريين.[1]

كل هذه النتائج ساهمت في إثراء علم النحو واكتمال بناءه وتنوّع مواده، أعطت دافعا للبحث في مسائله والتنقيب عن الوجه الصحيح فيها تارة، وإبراز العليل منها تارة أخرى، بالإضافة إلى إعطاء فرص التأليف للعلماء في هذه المسائل الخلافية ومحاولة الجمع بين هذين المذهبين أو ترجيح كفة مذهب على آخر بحسب صحة ما ذهبوا إليه.

ولعل أجلّ نتيجة تترائى للعيان هي تلك المؤلفات التي أُلّفت في الخلاف النحوي بين المدرستين، ومن أبرزها كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين "لأبي البركات كمال الدين ابن الأنباري"، والذي حاول فيه الانصاف بين المذهبين.

[1] محمد حسين صبرة: ثمرة الخلاف النحوي بين النحويين البصريين والكوفيين، ص15-20.

الفصـــــــل الثاني

الأنباري والمصطلح النحوي

أولا: التعريف بأبي البركات الأنباري وكتاب الإنصاف

1/ التعريف بأبي البركات الأنباري

2/ تقديم كتاب الانصاف في مسائل "الخلاف بين النحوين البصريين والكوفيين"

ثانيا: منهج الأنباري في الإنصاف

ثالثا: الأنباري والمصطلح النحوي ما بين البصريين والكوفيين

أولا: التعريف بأبي البركات الأنباري وكتاب الإنصاف

1/ التعريف بأبي البركات الأنباري:

هو أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن أبي سعيد الأنباري النحوي*، المولود في ربيع الأول سنة ثلاث عشرة خمسمائة، والمتوفي ليلة الجمعة سابع شعبان سنة سبع وسبعين وخمسمائة.[1]

قدم كمال الدين بن الأنباري بغداد في صباه وقرأ الفقه على سعد الرزاز، حتى برع وحصّل طرفا صالحا من الخلاف، فصار معيدا بالنّظامية، وقرأ الأدب على أبي منصور الجواليقي، ولازم ابن الشجري (542هـ) وسمع بالأنبار من أبيه، وببغداد من عبد الوهاب الأنماطي ويقال: أنه ذهب إلى الأندلس أيضا.

كان كمال الدين إمام، ثقة، صدوقا، فقيها مناظرا، غزير العلم ورعا زاهدا، عابدا، تقيا عفيفا، ولا يقبل من أحد شيئا، خشن العيش والمأكل.[2]

كما كان للأنباري مكانة علمية والمتمثلة في ابداعه للفنون من علم العربية وفقه ونحو وأدب ولغة، وكان لإلمامه بعلم الفقه أثر كبير في ابداعه للنحو اللغوي، فامتاز بفكره الجدلي الذي أهّله للوقوف أمام ثلاثة علوم وهي: علم الخلاف، علم الجدل، علم أصول النحو.

وقد ساهم في تكوين هذه العقلية العلمية، انتقاءه وتتلمذه على أيدي شيوخ كبار منهم: أبو خضر أحمد بن نظام الملك، أبو البركات عبد الوهاب المبارك، بن أحمد الأنماطي، وأبو منصور مهرب بن أحمد بن محمد بن الخضر الجواليقي.

ومن تلاميذه: محمد بن موسى بن عثمان بن حازم الملقب بالحازمي، محمد بن سعيد بن يحي أبو عبد الله الواسطي.

---

* يلتبس على كثير منا مدلول ثلاثة يسمى بابن الأنباري أولهم أبو محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنباري(ت304هـ)، والثاني ابنه أبو بكر (328هـ) والثالث كمال الدين ابن الأنباري(577هـ).

[1] محمود سليمان ياقوت، مصادر التراث النحوي، ص201.

من أهم مؤلفاته:

عاش ابن الأنباري حياة في التدريس والتأليف، وقد جاء في المضان التي ترجمت له أنه ألّف مئة وثلاثين صنفا في اللغة والأدب والأصول والزهد، وأكثرها في الفنون العربية، ولعلّ من أشهرها كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، الإغراب في جدل الإعراب، كتاب أسرار العربية، كتاب نزهة الألباء،[1] وكتب أخرى كثيرة منها:

- الاختصار في الكلام على ألفاظ تدور بين النظار.
- الأسمى في شرح الأسماء.
- البيان في إعراب غريب القرآن.
- شفاء السائل في بيان رتبة الفاعل.
- زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء.
- لمع الأدلة.
- الموجز في القوافي.
- ميزان العربية.
- هداية الذهب في معرفة المذاهب.
- نسمة العبير في التعبير.[2]

هذه بعض من المؤلفات الكثيرة التي اشتهر بها أبو البركات ابن الأنباري وتبقى شهرته الفائقة في علم الخلاف، يعبر عنها في كتابه الموسوم بالإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين.

2/ تقديم كتاب الانصاف في مسائل "الخلاف بين البصريين والكوفيين":

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين هذا أعلى كتب ابن الأنباري المطبوعة وأنفسها فائدة، وفيه يتجلى أسلوبه كاملا "بجمع سماته. عرض فيه مئة وواحد وعشرين مسألة من مسائل الخلاف بين المدرستين، فبسطها بسطا شافيا. وخطته بعد ذكر الموضوع" أن يسير به مراحل أربعا تشبه مراحل الدعوى في المحاكم:

---

(1) عماد مجيد بن علي، المسائل النحوية في كتب التراجم النحوية، دار الكتب والوثائق القومية، المكتب الجامعي، ط1، مايو، 2012، ص35.

(2) جودة مبروك محمد، الدرس النحوي عند ابن الأنباري، مكتبة الآداب، ميدان الاوبرا القاهرة، د ط، 1423هـ،2002م،ص28،21.

1- سرد دعوى الكوفيين فيه ثم دعوى البصريين، وبذلك تحدد جوانب الموضوع له.

2- الادلاء بالبيانات: فيبدأ بحجج الكوفيين بعرضها بوضوح، ثم يعقبها بحجج البصريين كذلك.

3- الردود: يعرض في هذه المرحلة لردود كل فريق على حجج الفريق الآخر وأغلب ما يطرد ذلك البصريين.

4- الحكم: لكن هذه المرحلة لا تطرد في كل المسائل فكأن ابن الأنباري اكتفي بإيراد ردود البصريين على حجج الأولين، فتكون هذه الردود حكمه هو نفسه في المسألة المعروضة.[1]

وعلى الرغم من أنه قال في مقدمته: إنه سيراعي الانصاف كما هو عنوان الكتاب، إلا أن المتصفح لهذا الكتاب، وبمجرد قراءته يوقن له أنه قد غلّب المذهب البصري على الكوفي، ولم ينصف الكوفيين إلا في سبع مسائل فقط هي: العاشرة والثامنة عشر، والسادسة والعشرون، والسبعون، والسابعة والتسعون، والواحدة والسادسة بعد المئة.[2]

أما عن سبب تأليف هذا الكتاب، فنجد أبو البركات يقول في مقدمة كتابه:

«.....فإن جماعة من الفقهاء المتأدبين، والأدباء المتفقهين، والمشتغلين عليه بعلم العربية، بالمدرسة النظامية، عمر الله مبانيها ورحم الله بانيها، سألوني أن ألخص لهم كتابا لطيفا، يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحوي البصرة والكوفة على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وابن حنيفة، ليكون أول كتاب صنِّف في علم العربية على هذا الترتيب وألف على هذا الأسلوب»[3] وفي هذا القول تصريح واضح من أبي البركات عن الدواعي التي دفعته إلى تأليف هذا المؤلف، وأولاها محاولته الإلمام بأشهر المسائل الخلافية بين نحاة البصرة والكوفة، ثم محاولته تحقيق الإنصاف والذهاب المذهب الممنهج منهجية تخدم هذا العلم بالحجة والدليل.

ثانيا: منهج الأنباري في الإنصاف

كان للأنباري منهجه الخاص في عرض مسائله وفكره النحوي، فلم يؤلف أحد من سابقيه وفق منهجه، فقد ابتكره ابتكارا، وينقسم المنهج عنده إلى قسمين:

الأول عام، ويخص مسائل الكتاب، والثاني خاص، ويخص المسألة في ذاتها، فأما النسق العام للكتاب، فهو يقع في مئة و واحد وعشرون مسألة من المسائل الخلافية المشهورة بين نحاة البصرة والكوفة، حسب رؤيته.

---

[1] الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، تحق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، د ط، 1377هـ،1957م،ص18.

[2] محمود سليمان ياقوت، مصادر، التراث النحوي، ص23 .

[3] أبو البركات بن الأنباري: الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق ودراسة: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، د س، المقدمة.

ويبدأ أبو البركات بالمسألة التي عنوانها «الأصل في اشتقاق الأسماء» وينتهي بالمسألة التي عنوانها« القول في ربّ اسم هو أو حرف» ولم يضع عناوين أبواب نحوية، وجعل كل مسألة من مسائله بمثابة الفصل أو الباب، قائمة بداتها، تبدأ بقوله «مسألة» وتنتهي بقوله «الله أعلم».

كما وردت مسائله مرتبة وفق ترتيب أبواب النحو. أما المنهج المتبع في المسألة، فكان واحد في كل الكتاب، بحيث يجيء إجمال الآراء في البداية، ثم يعقبه ذلك بالتفصيل، ويكشف أبو البركات عن منهجه هذا في خطة الكتاب بقوله:« وذكرت من مذهب كل فريق ما اعتمد عليه أهل التحقيق، واعتمدت في النصرة، على ما أذهب إليه من مذهب أهل الكوفة والبصرة على سبيل الإنصاف، لا التعصب والإسراف» [1].

أما عن مميزات منهجه فكانت تنحصر في:

- امتيازه بالاختصار والايجاز.
- سلوكه مسلكين في معالجة مصادره:
- مناقشة رأي المدرسة وابطاله، ويتمثل هذا في موقفه من معظم آراء الكوفة، حيث اتجه إلى تأييد رأي البصرة .
- مناقشة آراء النحاة وإبطالها ويتمثل هذا في موقفه من نحاة البصرة الذين وافقوا الكوفيين في بعض مسائله.

[1] الإنصاف، ص29.

ثالثا: الأنباري والمصطلح النحوي ما بين البصريين والكوفيين

1- علامات الإعراب الفرعية (الواو، الألف، الياء) [1]:

أ- الإعراب:

أثر يحدثه العامل في آخر الكلمة، فيكون آخرها مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو مجزوما، حسب ما يقتضيه ذلك العامل[2] ويعرفه الجرجاني بقوله: «الإعراب هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظا وتقديرا»[3].

والخلاف واقع ما بين النحويين في «الواو» «الألف» «والياء» فذهب سيبويه إلى أنها حروف الإعراب، وذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد، ومن تابعهما إلى أنها تدلّ على الإعراب وليست بإعراب، ولا حروف إعراب، وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن انقلابها هو الإعراب، وذهب قطرب والفراء والزيادي إلى أنها هي الإعراب.[4] وعلى هذا كان الاختلاف بين المدرسة البصرية والكوفية.

ب- الكوفيون:

ذهب الكوفيون إلى أنّ الواو الألف والياء هي حركات إعراب.

حجج الكوفيين: استدلوا على ذلك بقولهم:

حركات الإعراب هي الضمة والفتحة والكسرة، وهي تكون إعرابا للأسماء في حال الإفراد، فكانت الضمة علامة للرفع، والفتحة علامة للنصب، والكسرة علامة للجر.

هذه الحركات تكون إعرابا في حال الإفراد وهي بعينها إعرابا للأسماء في حال الإضافة،[5] والدليل على ذلك تغير الحركات على الباء في حال الرفع والنصب والجر، وكذلك الواو والألف والياء بعد هذه الحركات تجرى مجرى الحركات في كونها إعرابا، بدليل أنها تتغير في حال الرفع والنصب والجر[6]فدلّ على أن الضمة والواو علامة للرفع، والفتحة والألف وعلامة للنصب، والكسرة والياء علامة للجر.

---

[1] الإنصاف، ص13.

[2] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط28 - 1994م، ص17.

[3] الجرجاني، التعريفات، ص 31.

[4] ابن الأنباري، أسرار العربية، تحق: بركات يوسف هبود، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ، 1999م، ص64.

[5] الإنصاف، ص15.

[6] المصدر نفسه، ص16.

– قولهم: إن الحركة التي تكون إعرابا للمفرد في حال الإفراد هي بعينها تكون إعرابا له في حال الإضافة نحو: هذا غلام وهذا غلامك.

– قولهم: إن تغير الحركات على الباء في حال الرفع والنصب والجر يدلّ على أنها حركات إعراب.[1]

– قولهم: لا يجوز أن يقال: إن هذا المعرب يؤدي إلى أن يكون معربا لا حرف إعراب له، وهذا لا نظير له، وذلك لا يجوز [إنما لا يجوز فيما يكون إعرابه بالحركة لا بالحرف] لأن الحركة تدخل في الحرف، بخلاف ما إذا كان معربا بالحرف، لأن الحرف لا يدخل الحرف، والدليل على ذلك الأمثلة الخمسة: يفعلان، وتفعلان، يفعلون، تفعلون، تفعلين.[2]

ج- البصريون:

قال البصريون، بأن الألف والواو والياء هي حروف إعراب.

حجج البصريين:

–احتج البصريون على أن الواو والألف والياء حروف إعراب وليست بإعراب لأن هذه الحروف إنما زيدت للدلالة على التثنية والجمع، وذلك لأن الواحد يدل على المفرد، فإذا زيدت هذه الحروف دلت على التثنية والجمع.[3]

لما زيدت بمعنى التثنية والجمع صارت من تمام صيغة الكلمة التي وضعت لذلك المعنى، فصارت بمنزلة التاء في "القائمة" والألف في "حبلى"، وكما أن التاء والألف حروف اعراب، فكذلك هذه الحروف هي حروف إعراب.[4]

قال ابن مالك:

وارفع بواو وانصبن بالألف واجرر بياء ما من الأسماء أصف

فهذا البيت يبين الحروف الثلاثة النائبة عن الحركات الأصلية الثلاثة، وتلك الحروف هي الواو والألف والياء.[5]

إذن كون هذه العلامات تتبع علامات الإعراب في المفرد والتي هي الضمة والفتحة والكسرة ففي زيادتها دلالة على التثنية والجمع، فهي حروف.

---

[1] الإنصاف، ص16.

[2] المصدر نفسه، ص 28.

[3] المصدر نفسه، ص 13.

[4] المصدر نفسه، ص 15.

[5] عباس حسن، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، دار المعارف بمصر، ص113.

د- الأنباري وحكمه:

ذهب الأنباري مذهب البصريين في القول بأن "الألف" و"الواو" والياء" حروف إعراب.

وقد عرج أولا بإبطال حجج من قال بأنها "دلائل إعراب" بحيث أفسد هذا القول بقوله: «وهذا القول فاسد»[1].

وقدم على ذلك ردّا موضحا رأيه بقوله:

«قولهم إن هذه الحروف تدلّ على الإعراب لا يخلوا إما أن تدل على إعراب في الكلمة، أو في غيرها، فإن كانت تدل على إعراب في الكلمة، فوجب أن تقدر في هذه الحروف، لأنها أواخر الكلمة فيؤول هذا القول إلى أنها حروف إعراب كقول أكثر البصريين»[2]. ردّ كذلك بقوله: «إن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة وجب أن تكون الكلمة مبنية، وليس من مذهب أبي الحسن الأخفش وأبي العباس المبرد وأبي عثمان المازني أن التثنية والجمع مبنيين، وليس لمذهب لقائل هذا القول، وإلا أن يكون إعراب الكلمة ترك إعرابها وذلك محال»[3].

كذلك ردّ على من ذهب بالقول إلى أن انقلاب هذه الحروف هو الإعراب ومنهم المبرد والأخفش بحيث يقول المبرد: «والقول الذي نختاره ونزعم أنه لا يجوز غيره، قول أبي الحسن الأخفش، وذلك أنه يزعم أن الألف إن كانت حرف إعراب فينبغى أن يكون فيها إعراب هو غيرها، كما كان في الدال من زيد، ونحوها، ولكنها دليل على الإعراب، لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه، ولا يكون إعراب إلا في حرف .»[4]

ردّ ابن الأنباري عليه بأنه قول فاسد من وجهين:

أحدهما:

أن هذا يؤدي إلى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف، وهذا لا نظير له في كلام العرب.

الوجه الثاني:

أن هذا يؤدي أن يكون التثنية والجمع في حال الرفع مبنيين، لأن أول أحوال الاسم الرفع ولا انقلاب له، وأن يكونا في حال النصب والجر معربين لانقلابها وليس من مذهب أبي عمر الجرمي أن التثنية والجمع مبنيان في حال من الأحوال.[5]

---

[1] الإنصاف، ص18.

[2] المصدر نفسه،ص28.

[3] ابن الأنباري، أسرار العربية، ص64.

[4] المبرد، المقتضب، تحق: محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة، د ط،1415هـ-1994م، ج2، ص152

[5] الإنصاف، ص28.

أما إبطاله لجواب الكوفيين فكان مؤسسا على الرد على حجهم حجة بحجة بداية بقولهم: «إنها هي الإعراب كالحركات بدليل أنها تتغير تغير الحركات» ردّ عليهم حجتهم من ثلاثة أوجه:[1]

الأول: أن القياس كان يقتضي أن لا تتغير كقراءة من قرأ: «إن هذان لساحران» طه /61.

على لغة بني الحارث بن كعب، إلا أنهم عدلوا عن هذا القياس لإزالة اللبس، وذلك من مثل القول: "ضرب الزيدان العمران" يوقع اللبس.

والدليل على أن هذه الأحرف ليست إعرابا كالحركات أنها لو كانت هي الإعراب كالحركات لكان يجب أن لا يخل سقوطها بمعنى الكلمة كما لو سقطت الحركات، لأن سقوط الإعراب لا يخل بمعنى الكلمة كما لو سقطت الحركات، لأن سقوط الإعراب لا يخل بمعنى الكلمة.

الثاني: أن هذه الحروف إنما تغيرت في التثنية والجمع، لأن لها خاصية لا تكون في غيرها استحقا من أجلها التغيير، وذلك أن كل اسم معتّل لا تدخله الحركات، نحو "رحى، وعصا، وحبلى وبشرى" له نظير من الصحيح يدلّ على مثل إعرابه.

الثالث: أن هذا ينتقض بالضمائر المتصلة والمنفصلة: فإنها تتغير في حال الرفع والنصب والجر، وليس تغيرها إعرابا لأن القول في المنفصلة: "أنا، وأنت" في حال الرفع، و "إياي وإياك" في حال النصب، وتقول في المتصلة "مررت بك" فتكون في موضع نصب، فتتغير هذه الضمائر في هذه الأحوال و إن لم يكن تغيرها إعرابا.

قولهم: «هذا إنما لا يجوز فيما يكون إعرابه بالحركة لا بالحرف» ردّ عليه ابن الأنباري بعدم تسليمه بهذا القول، وعلّل ذلك بأن الأصل في كل معرب أن يكون له حرف إعراب سواء كان معربا بالحركة أو معربا بالحرف، فأما الخمسة أمثلة فمنهم من ذهب إلى أن لها حرف إعراب، وهي الألف في "يفعلان"، والواو في "تفعلون" والياء في "تفعلين".

وعلى هذا تخرج "الألف" و "الواو" و "الياء" في تثنية الأسماء وجمعها فإنها تكون حروف إعراب.[2]

إذن يحكم ابن الأنباري بصحة حجج البصريين وردّ على شواهد الكوفيين.

---

[1] الإنصاف، ص 29- 31.

[2] المصدر نفسه، ص 32- 33.

2- مصطلح الظرف:[1]

المفعول فيه(الظرف): اسم ينصب على تقدير "في" ويذكر لبيان زمان الفعل أو مكانه، وهو قسمان: ظرف زمان وظرف مكان.

1- ظرف الزمان: اسم منصوب يدل على زمان وقوع الفعل.

2- ظرف المكان: اسم منصوب يبين مكان حصول الفعل[2]

ويسمي الكوفيون الظرف بالمحل، ومنهم من يسميه " الصفة" كالكسائي والفراء الذي يسميه "المحل" و"الصفة"[3]أما مصطلح "الظرف" فهو من المصطلحات البصرية.

وموطن الخلاف النحوي يكمن في رفع الاسم بالظرف، إذا ذهب كل من البصريين والكوفيين في مذهب مخالف.

الكوفيين: ذهب الكوفيون إلى أنّ الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه، ومثال ذلك: أمامك زيد، وفي الدار عمرو بحيث "أمامك ظرف تقدّم على الاسم "زيد" فرفع الاسم وكذلك في شبه الجملة " في الدار" تقدم على الاسم " عمرو" فرفع.

حجج الكوفيين:

ويستند الكوفيين على الحجج التالية:

- الأصل في القول "أمامك زيد" وفي الدار عمرو" حل أمامك زيد " وحل في الدار عمرو" فحذف الفعل واكتفى بالظرف منه، وهو غير مطلوب، فارتفع الاسم به كما يرتفع بالفعل.

- الأخذ بمذهب سيبويه كحجّة على صحّة ما ذهبوا إليه، وذلك أن الظرف يرفع إذا وقع خبرا لمبتدأ، أو صفة لموصوف، أو حالا لذي حال، أو صلة لموصول، أو معتمد على همزة الاستفهام، أو حرف النفي، أو كان الواقع بعده "أن" التي في تقدير المصدر، فالخبر كقوله تعالى: ﴿فَأُوْلَئِكَ لَهُمْ جَزَاء الضِّعْفِ﴾ سبأ/34/

ف جزاء مرفوع بالظرف.

والصفة كقولك: مررت برجل صالح في الدار أبوه فصالح صفة لموصوف " رجل"

والحال كقولك: مررت بزيد في الدار أبوه

---

(1) الإنصاف، ص 48.

(2) علي بهاء الدين بوخرور، المدخل النحوي، تطبيق وتدريب في النحو العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت، ط1، 1408هـ 1987م، ص 126+127.

(3) منصور صالح محمد علي الوليدي: الخلاف النحوي في المنصوبات، علم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اربد، الأردن، ط1، 2006، ص53.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَآتَيْنَاهُ الإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ ﴾ المائدة /46/

فهدى ونور مرفوعان بالظرف لأنه حال من الإنجيل.

والدليل على ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾

فعطف " مصدّقا" على الحال قبله، وما ذاك إلا ظرف

ومثال الصفة كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ عِنْدِهِ عُلِمَ الكِتَابُ وَمِنْ عِنْدِهِ عُلِمَ الكِتَابُ﴾ الرعد/43/

- المعتمد على الهمزة كقوله : ما في الدار أحد

- أنّ، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ﴾ فصلت/39/

فأنّ وما عملت فيه في موضع رفع بالظرف.

البصريون:

أما مذهب البصريين النحوي فيقرّ أن "الظرف" لا يرفع الاسم إذا تقدّم عليه، وإنما يرفع بالابتداء.[1]

حجج البصريين: استدلّ البصريون على ذلك بقولهم:

- الاسم بعد الظرف يرتفع بالابتداء، وذلك لأنه:

قد تعرّى من العوامل اللفظية وهو معنى الابتداء

- لا يصلح هنا عامل إلا الظرف، وهو لا يصلح لوجهين:

1- أن الأصل في الظرف أن لا يعمل، وإنما يعمل لقيامه مقام الفعل ولو كان هاهنا عاملا لقيامه مقام الفعل جاز أن تدخل عليه العوامل، فتقول: إن أمامك زيدا، وظننت خلفك عمرا وذلك لأن عاملا لا يدخل على عامل.

لو كان الظرف رافعا لزيد لما جاز ذلك، ولما كان العامل يتعدّاه إلى الاسم ، ويبطل عمله، كما لا يجوز أن يقول: عمرا ظننت ينطلق بكرا" فلما تعداه العامل إلى الاسم كما قال تعالى: ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالا وَجَحِيمًا﴾ المزمل /12/. ولم يرو عن أحد من القراء أنه كان يذهب إلى خلاف النصب، وهذا دليل على أن الاسم بعد الظرف يرتفع بالابتداء.

2- لو كان عاملا لوجب أن يرفع به الاسم في قولك: بك زيد مأخوذ" وبالإجماع أنه لا يجوز ذلك.

وكان الاعتراض على هذين الوجهين من وجهين:

[1] الإنصاف، ص48

1- اعترضوا عليه بأن قالوا: قولكم إنّ العامل يتعداه إلى الاسم بعده ليس بصحيح، لأنّ المحل عندنا اجتمع فيه نصبان، نصب المحل في نفسه، ونصب العامل، ففاض أحدهما إلى زيد فنصبه.

2- اعترضوا عليه بأن قالو: قولكم (يقصد البصريين) إنه لو كان عاملا لوجب أن يرفع الاسم في قولك: "بك زيد مأخوذ " ليس بصحيح، وذلك لأنّ " بك" مع الإضافة إلى الاسم لا يفيد، بخلاف قولنا(يقصد الكوفيين): في الدار زيد، إذا أضيف إليه الاسم، فإنه يفيد ويكون كلاما.

وكانت حجج البصريين في الردّ على هذا الاعتراض بالقول: " وما اعترضوا به الوجهين باطل"[1]

الاعتراض الأول: القول" إنه اجتمع في المحل نصبان نصب المحل في نفسه ونصب العامل" ردّ البصريين بأنه باطل من وجهين:

1- أنّ هذا يؤدي إلى أنه يجوز أن يكون الاسم منصوبا من وجهين، وذلك لا يجوز، وذلك لأنّ القول: "أكبر من زيدا، وأعطيت عمرا العاقلين: لم يجز أن ينصب على الوصف وذلك لأن النصب من وجهين لا يجوز، فكذلك هاهنا.

2- أنّ النصب الذي فاض من المحل إلى الاسم لا يخلو: إما أن يكون نصب المحل، أو نصب العامل، والقول بأنه نصب الظرف فمعناه قول بأنه منصوب بالظرف، وهذا مالا يقول به أحد، لأنه لا دليل عليه. أمّا القول بأنه نصب العامل فقد صحّ قولنا: إن العامل يتعدّاه إلى ما بعده ويبطل.

الاعتراض الثاني:

القول :"إن بك مع الإضافة إلى الاسم لا يفيد بخلاف قولك: في الدار ، إذا أضيف إليه الاسم فإنه يفيد " باطل، وذلك لأنه لوكان عاملا لما وقع الفرق بينهما فبي هذا المعنى ، فالقول: ضارب زيد لا يفيد وذلك لأن "فاعل" يفيد المشاركة بين اثنين أو أكثر، وسار زيد يفيد. ومع هذا فكل منهما (الفعل و الاسم) عامل كالآخر.[2]

إذن البصريون يقرّون أن الاسم يرتفع بالابتداء وليس بتقديم الظرف عليه.

الأنباري وحكمه:

يسرد الأنباري ردودا على حجج الكوفيين ويبيّن بطلانها ويتّبع البصريين فيما ذهبوا إليه، بحيث أورد ردّا عليها حجة بحجة بداية بقولهم: " إنّ الأصل في قولك: أمامك زيد وفي الدار عمرو: حلّ أمامك زيد، وحلّ في الدار عمرو فحذف الفعل واكتفى بالظرف منه".

---

[1] الإنصاف، ص50.

[2] المصدر نفسه، ص 51.

ردّ ابن الأنباري على هذا القول بقوله: قلنا لا نسلّم أن التقدير في الفعل التقديم، بل الفعل وما عمل فيه في تقدير التأخير، وتقديم الظرف لا يدلّ على تقديم الفعل، لأن الظرف معمول الفعل، والفعل هو الخبر، وتقدّم معمول الخبر لا يدلّ على أن الأصل في الخبر التقدّم.

وذلك لأن المبتدأ يخرج عن كونه مبتدأ بتقديمه، ألا ترى أنك تقول: " عمرا زيد ضارب" ولا يدلّ ذلك على أن الأصل في الخبر التقدم، وإن كان يجوز تقديم معموله عليه فكذلك هاهنا.

والدليل على أن الفعل هاهنا في تقدير التأخير، والاسم في تقدير التقديم مسألتان، إحداهما أنك تقول: " في داره زيد" ولو كان الفعل مقدرا قبل زيد كما زعمتم لأدّى ذلك إلى الاضمار قبل الذكر وذلك لا يجوز.

الثانية: أنّا أجمعنا على أنه إذا قال: "في داره زيد قائم "

فإنّ زيدا لا يرتفع بالظرف، وإنما يرتفع عندكم بقائم، وعندنا يرتفع بالابتداء' ولو كان مقدّما على زيد لوجب أن لا يلغى.

– القول: "إنّ الفعل غبر مطلوب، ولا مقدّر" ردّ على هذا بقوله: " قلنا : لو كان الفعل غير مطلوب، ولا مقدّر لأدّى ذلك إلى أن يبقى الظرف منصوبا بغير ناصب، وذلك لا يجوز.[1]

– القول:" إن سيبويه يساعدنا على أنّ الظرف يرفع إذا وقع خبر لمبتدأ أو صفة لموصوف، أو حالا لذي حال...إلى غير ذلك" فإنما كان كذلك لأنّ هذه المواضع أولى بالفعل من غيره فرجّح جانبه على الابتداء وهذا مثل القول في اسم الفاعل إذا جرى خبرا لمبتدأ، أو صفه لموصوف أو حال لذي حال أو صلة لموصول، أو معتمدا على همزة الاستفهام أو حرف النفي[2]

فالخبر كقولك: زيد قائم أبوه

الحال كقوله: جاءني زيد ضاحكا وجهه

الصلة كقولك: رأيت الذاهب غلامه

المعتمد كقوله: أذاهب أخواك

حرف النفي كقولك: ما قائم غلامك.

ويبرّر الأنباري هذا بقوله: إنما كان ذلك لأنّ هذه الأشياء أولى بالفعل من غيره، فلذلك غلب جانب تقديره بخلاف ما وقع الخلاف فيه"[3]

---

[1] الإنصاف، ص51.

[2] المصدر نفسه، ص52.

[3] الإنصاف، ص 52.

وعلى هذا يستنتج أن ابن الأنباري ذهب مذهب البصريين في تسمية المصطلح بالظرف، وكذلك رجّح حججهم في القول بأن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدّم عليه، وإنما بالابتداء.

3-نعم وبئس:

فعلان جامدان، لا مضارع لهما ولا أمر، ولابدّ لهما من شيئين، فاعل: الاسم المرفوع بعدهما، ومخصوص بالمدح أو الذم: الاسم المرفوع الذي يلي الفاعل. [1]

إن قال قائل: هل نعم وبئس اسمان أو فعلان؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك. [2]

الكوفيون: ذهب الكوفيون إلى أنهما اسمان مبتدآن.

الحجج المقدمة: استدلوا على ذلك من خمسة أوجه:

الوجه الأول: أنهم قالوا: الدليل على أنهما اسمان مبتدآن دخول حرف الخفض عليهما، فإنه قد جاء عن العرب أنها تقول: «ما زيد بنعم الرجل»[3] وحرف الجر يختص بالأسماء.

قال حسان بن ثابت رضي الله عنه:

ألست بنعم الجار يؤلف بيته أخا قلة أو معدم المال مصرما

فاحتج الكوفيون بظاهر العبارة، فزعموا أن "نعم" اسم بمعنى الممدوح بدليل دخول حرف الجر عليه، وحروف الجر لا تدخل إلا على الأسماء.

وحكي عن بعض فصحاء العرب أنه قال: «نعم السير على بئس العير» وحكى أبو بكر بن الأنباري* عن أبي العباس أحمد بن يحي ثعلب عن الفراء أن أعرابيا بشر بمولودة فقيل له: «نعم المولودة مولودتك، فقال والله ماهي بنعم المولودة: نصرتها بكاء، وبرها سرقة»[4].

احتجاج الكوفيين بهذا المثل على اسمية "نعم" بدليل دخول الباء الجارة عليها وذلك لأن حرف الجر من خصائص الأسماء.

الوجه الثاني: إن العرب تقول: "يا نعم المولى ويا نعم النصير" فنداءهم "نعم" يدلّ على الاسمية، لأن النداء من خصائص الأسماء، ولو كان فعلا لما توجه نحوه النداء.

---

[1] علي بهاء الدين بوخرور، المدخل النحوي تطبيق وتدريب في النحو العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط 1، 1408 هـ - 1987 م، ص 81.

[2] الإنصاف، ص 86.

[3] أسرار العربية، ص 90.

* أبو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن الأنباري توفي سنة 327 هـ.

[4] الإنصاف، ص 86.

وكذلك قولهم بعدم جواز أن يقال:

إن المقصود بالنداء محذوف للعلم به والتقدير فيه:

يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت، فحذف المنادى لدلالة حرف المنادى عليه، لأنّا نقول: الجواب عن هذا أن المنادى إنما يقدر محذوفا إذا ولي حرف النداء فعل أمر وجرى مجراه، كقراءة الكسائي وأبي جعفر المدني عبد الرحمان السلمي ويعقوب الحضرمي والحسن البصري وحميد الأعرج: "ألا يسجدوا الله " (النمل /251)

أراد: بهؤلاء اسجدوا، وكما قال الأخطل:

أَلاَ يَا اِسْلَمِي يَا هِنْدُ بَنِي بَدْرٍ وَإِنْ كَانَ حَيّانَا عُدًى آخِرُ الدّهْرِ

وقال الآخر:

وَقَالَتْ أَلاَيَا اِسْمَعْ نَعِظْكَ بِخُطَةٍ فَقُلْتُ سَمِيعًا فَانْطِقِي وَأَصِيبِي

أراد: " وقالت يا هذا اسمع" فحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه.[1]

وإنما اختّص هذا التقدير بفعل الأمر دون الخبر، لأن المنادى مخاطب والمأمور مخاطب، فحذفوا الأول فيما إذا ولي حرف النداء فعل أمر، فلا خلاف أن " نعم المولى" خبر فيجب أن لا يقدر المنادى فيه محذوفا، يدلّ عليه أن النداء لا يكاد ينفك عن الأمر أو ما جرى مجراه من الطلب والنهي، ولذلك لا يكاد يوجد في كتاب الله نداء ينفك عن أمر أو نهي، ولذلك لما جاء بعده الخبر في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ﴾ (سورة الحج، آ71) شفعه الأمر في قوله: "فاستمعوا له" فلما كان النداء لا يكاد ينفك عن الأمر وهما جملتا خطاب، جاز أن يحذف المنادى من الجملة الأولى، وليس كذلك " يا نعم المولى ونعم النصير"[2] لأنّ " نعم " خبر، فلا يجوز أن يقدر المنادى فيه محذوفا.

الوجه الثالث: أنهم قالوا: الدليل على أنهما ليس بفعلين أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال، ألا ترى أنه لا يحسن أن تقول: نعم الرجل أمس، ولا نعم الرجل غدا.[3]

وكذلك أيضا لا تقول: " بئس الرجل أمس " ولا " بئس الرجل غدا"

فلمّا لم يحسن اقتران الزمان بهما علم أنهما ليسا بفعلين.

---

[1] الإنصاف، ص89.

[2] المصدر نفسه، ص89.

[3] أسرار العربية، ص 91 .

الوجه الرابع: أنهما لا يتصرفان، ولو كانا فعلين لكانا يتصرفان لأن التصرف من خصائص الأفعال فلمّا لم يتصرفا، دلّ على أنهما ليسا بفعلين.[1]

الوجه الخامس: أنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا :" نعيم الرجل زيد" وليس في أمثله الأفعال شيء على وزن: فعيل ألبتة، فدلّ على أنهما اسمان، وليس بفعلين.[2]

البصريون:

ذهب البصريون إلى أنّ " نعم" و "بئس" فعلان ماضيان لا يتصرفان .

الحجج المقدمة:

استدلوا على ذلك من ثلاث أوجه:

الوجه الأول: أن الضمير يتصل بهما على حدّ اتصاله بالأفعال فإنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا: نعما رجلين، ونعموا رجالا. وحكى ذلك الكسائي وقد رفعا مع ذلك المظهر في نحو:" نعم الرجل" وبئس الغلام" والمضمر في نحو: نعم رجلا زيد، وبئس غلاما عمرو"[3] فدلّ على أنهما فعلان.

الوجه الثاني: أن تاء التأنيث الساكنة التي لم يقلبها أحد من العرب هاء في الوقف، تتصل بهما، كما تتصل بالأفعال، نحو: نعمت المرأة وبئست الجارية، وذلك لأن هذه التاء يختص بها الفعل الماضي ولا تتعداه، فلا يجوز الحكم باسمية ما اتصلت به.[4]

الوجه الثالث: أنهما مبنيان على الفتح كالأفعال الماضية ولو كانا اسمين لما بنيا على الفتح من غير علّة.[5]

الأنباري وحكمه:

أفسد الأنباري استدلال الكوفيين وحكم بصحة مذهب البصريين فبدأ بقوله: وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أما قولهم :" الدليل على أنهما اسمان دخول حرف الجر عليهما في قوله: ألست بنعم الجار.

وقول بعض العرب: نعم السير على بئس العير، وقوله الآخر: والله ماهي بنعم المولودة.

---

(1) الإنصاف، ص 90.

(2) المصدر نفسه، ص90.

(3) المصدر نفسه، ص91 .

(4) المصدر نفسه، ص 91.

(5) المصدر نفسه، ص 95.

فردّ عليه ابن الأنباري بـــ:

" فنقول دخول حرف الجر عليهما ليس فيه حجة، لأن الحكاية فيه مقدرة وحرف يدخل مع تقدير الحكاية على مالا شبهة في فعليته، قال الرجل:

واللَهِ مَالَيْلِي بِنَامَ صَاحِبَهُ وَلاَ مُخَالِطِ اللِيَّانُ جَانِبَهُ[1]

فكان موطن الشاهد " بنام"

فكان هنا دخول حرف الجر على الفعل الماضي لفظا، ومعلوم أنّ حرف الجر، لا يدخل في اللفظ والتقدير على الأفعال، لأنه من اختصاص الأسماء، غير أن النحاة، عللوا دخول الباء- هنا- بأنها داخلة على اسم محذوف، ودخول الاسمية، وروى البصريون هذا ليست، ليردوا على الكوفيين القائلين إن " نعم" اسم بدليل دخول حرف الجر عليها، لأنه يلزم من دخول حرف الجر في اللفظ على كلمة ما أن تكون اسما، لأن التقدير – هنا- ان حرف الجر داخل على كلمة أخرى محذوفة من اللفظ –كما في هذا البيت- ومن هنا ندرك أن دخول الباء في قولهم: " نعم الوالد، وعلى بئس الغير" غير دال على اسمه نعم وبئس.[2]

ولا خلاف أن " نام" فعل ماضي، ولا يجوز أن يقال: إنما هو اسم لدخول حرف الجر عليه، فكذلك – هاهنا – ولولا تقدير الحكاية لم يحسن دخول حرف الجر على: نعم، وبئس، ونام، والتقدير في قوله: ألست بنعم الجار يؤلف بيته:" ألست بجار مقول فيه: نعم الجار وكذلك التقدير في قول بعض العرب: " والله ماهي بنعم المولودة: والله ماهي بمولودة، مقول فيها " نعم المولودة" وكذلك التقدير في قول الآخر: نعم السير على غير مقول فيه بئس العير" وكذلك التقدير في قول الشاعر: والله ما ليلى بنام صاحبه.

التقدير فيه: "والله ما ليلى مقولة فيه نام صاحبه" إلا أنهم حذفوا الموصوف وأقاموا الصفة مقامه؟، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿أَنِ اعْمَلْ سَابِغَات﴾– سورة سبأ /11/.

أي دروعا سابغات، فصار التقدير فيه: ألست بمقول فيه: نعم الجار وماهي بمقول فيها نعم المولودة، ونعم السير على مقولة فيه بئس العبر، وما ليلى بمقولة فيه: "نام صاحبه" ثم حذفوا الصفة التي هي: مقولة فيه، فأوقعوا المحكي بها موقعها، وحذف القول بها في كتاب الله تعالى، وكلام العرب وأشعارهم أكثر من أن يحصى فدخل

[1] الإنصاف، ص 95.

[2] الأنباري، أسرار العربية، ص 92

حرف الجر على هذه الأفعال لفظا، وإن كان حرف الجر دخل على هذه الأفعال في اللفظ إلا أنه داخل على غيرها في التقدير فلا يكون فيه دليل على الاسمية.[1]

– الردّ على الحجة القائلة: قولهم إن العرب تقول: يا نعم المولى ويا نعم النصير ب: المقصود بالنداء محذوف للعلم به والتقدير فيه:

يا لله نعم المولى أنت ونعم النصير أنت لأنه لا فرق بين الفعل وأنت.[2]

بينهما اسم يتوجه النداء إليه، والذي يدلّ على أنه لا فرق بينهما مجيء الجملة الخبرية كما تجيئ الجملة الأمرية بعد حرف النداء بتقدير حذف المنادى.[3]

قال الشاعر:

يَا لَعْنَ بِاللَهُ بَنِي السَعْلاَتَ عَمْرَو بَنَ مَيْمُونٍ شِرَارَ النَاتِ

أراد بالنات، الناس، فحول السين تاء.

وقال آخر:

يَا قَاتَلَ اللَهُ صِبْيَانًا تَجِيءُ بِهِمْ أُمَ المَنَيْبِرِ مِنْ زَيْدٍ لَهَا وَرَايَ

وهي جملة خبرية، فدلّ على أنه لا فرق في ذلك بين الجملة الأمرية والخبرية، فوجب أن يكون المنادى محذوفا في قولهم:

يا نعم المولى و يا نعم النصير[4]

– الردّ على الحجة القائلة: "إنه لا يحسن اقتران الزمان بهما، ولا يجوز تصرفهما " بالقول" إنما امتنعا من اقتران الزمان الماضي والمستقبل بهما، وسلبا التصرف، لأن نعم موضوعة لغاية المدح، وبئس موضوعة، لغاية الذم، فجعل دلا لتهما على الزمان مقصورة على الان.

– الحجة القائلة: " إنه جاء عن العرب أنهم قالوا: نعيم الرجل زيد".

---

(1) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 92+93

(2) الإنصاف، ص 99.

(3) المصدر نفسه، ص99.

(4) المصدر نفسه، ص 100.

– فنقول: هذه رواية شاذة تفرّد بها قطرب وحده، ولئن صحت فليس فيها حجة، لأن هذه الياء نشأت عن اشباع الكسرة لأن الأصل في نعم: نعم بفتح النون " فعل" من الاسم والفعل، وعينه حرف من حروف الحلق فإنه يجوز فيه أربع لغات، فالاسم نحو: فَخَد و فَخِد و فَخُد و فَخْد والفعل نحو: قد شهد وشهد و شهد، على ما بينا في " نعم"[1] وإن ثبت أنّ الأصل في نعم: كانت الياء في" نعم الرجل" اشباعا فلا يكون فيه دليل على الاسمية.

وبهذا يصل الأنباري بعد الردّ على هذه الحجج إلى الحكم بأن " نعم و بئس" فعلان.

4–فعل التعجب: [2]

أفعال التعجب: ما وضع لإنشاء التعجب وله صيغتان ما أفعله و أفعل به. [3]

يقول ابن الأنباري:

فإن قيل: هل «أحسن» فعل أو اسم؟ قيل اختلف النحويون في ذلك[4]

ذهب الكوفيون إلى أن" أفعل" في التعجب نحو" ما أحسن زيدًا" اسم، وذهب البصريون إلى أنه فعل ماض، وإليه ذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين فكان هذا فحوى الخلاف النحوي بين الكوفيين والبصريين.

الكوفيون:

ذهب الكوفيون إلى أن " أفعل" في التعجب اسم. [5]

الحجج المقدمة:

استدلّ الكوفيون على ذلك من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: الدليل على أنه اسم أنه لا يتصرف ولو كان فعلا لوجب أن يكون متصرفا، لأن التصرف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرف دلّ على أنه ليس بفعل فوجب أن يلحق الأسماء. [6]

الوجه الثاني: أنهم قالوا: الدليل على أنه اسم أنه يدخله التصغير والتصغير من خصائص الأسماء.[7]

---

[1] الأنباري، أسرار العربية، ص93

[2] الإنصاف، ص 105.

[3] الجرجاني تعريفات ص 33.

[4] الأنباري، أسرار العربية، ص93

[5] أسرار العربية، ص 102.

[6] الإنصاف، ص 105.

[7] المصدر نفسه، ص106.

قال الشاعر:

يَامَا أَمَيْلحَ غزلانا شدنّ لنا من هؤليائكنّ الضّال والسّمر

ف" أميلح"، تصغير "أملح"، فهنا تصغير فعل التعجب، واستدلّ به الكوفيون على أنه اسم، لأن التصغير من خصائص الأسماء .

الوجه الثالث: أنهم قالوا الدليل على أنه اسم أنه تصحّ عينه نحو :"ما أقْومه" و" ما أبيعه" كما تصّح العين في الاسم نحو: "هذا أقوم منك، وأبيع منك" وذلك لتحرك حرف العلّة وسكون ما قبله.

ولو أنه فعل لوجب أن يعتّل كالفعل، وذلك بأن تعلّ عينه بقلبها ألفا، كما قلبت من الفعل في نحو: قَامَ وبَاعَ وأقامَ وأبَاعَ في قولهم: "أبَعْتُ الشيء" إذا عرضته للبيع وإذا كان قد أجري مجري الأسماء في التصحيح مع ما دخله من الجمود و التصغير أن يكون اسما[1].

– الدليل على أنه ليس بفعل وأنه ليس التقدير فيه شيء أحسن زيدا التقدير فيه قولهم «ما أعظم الله » ولو كان ما زعمتم لوجب أن يكون التقدير: شيء أعظم الله، والله تعالى عظيم لا بجعل جاعل وقال الشاعر:

مَا أَقْدَرَ الله أن يَّدْني على شحط

مَنْ دَارُهُ الحَزْنُ مِمِّنْ دِارُهُ صولٌ

فقال الشاعر: "ما أقدر الله" ولوكان الأمر كما زعمتم (يقصد البصريين) لوجب أن يكون التقدير فيه: شيء أقدر الله، والله تعالى قادر لا بجعل جاعل[2] .

وترجع هذه المسألة إلى علّة زيادة في التعجب وذلك لأن "ما" في غاية الابهام، والشيء إذا كان مبهما كان أعظم في النفس، لاحتماله أمور كثيرة، فلهذا كانت زيادتها في التعجب أولى من غيرها.

فإن قيل: فما معناها؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها بمعنى شيء، وهو في موضع رفع بالابتداء و" أحسن" خبره ، تقديره: شيء أحسن زيدا، وذهب بعض النحويين من البصريين إلى أنه بمعنى" الذي" وهو موضع رفع بالابتداء، و"أحسن" صلته وخبره محذوف وتقديره: الذي أحسن زيدًا شيء.

ويرجّح ابن الأنباري في هذا الرأي سيبويه وأكثر البصريين من خلال قوله: «وما ذهب إليه سيبويه و الأكثرون أولى لأن الكلام على قولهم مستقلّ بنفسه لا يفتقر إلى تقدير شيء، وإذا كان الكلام مستقلّا بنفسه، مستغنيا عن تقدير، كان أولى مما يفتقر إلى تقدير»[3].

---

[1] الإنصاف، ص107.

[2] المصدر نفسه،ص107.

[3] أسرار العربية، ص101.

البصريون:

ذهب البصريون إلى أنّ "أفعل" فعل ماض. [1]

الحجج المقدمة:

استدلّوا على أنه فعل ماض من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنهم قالوا:

الدليل على أنه فعل أنه إذا وصل بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية، نحو:" ما أحسنني عندك، ما أظرفني في عينك، وما أعلمني في ظنك"[2].

ونون الوقاية إنما تدخل على الفعل لا على الاسم، ألا ترى أنك تقول في الفعل: "أرشدني وأسعدني، وأبعدني"

ولا تقول في الاسم "مرشدني" و لا مسعدني".

الوجه الثاني: أنهم قالوا:

– الدليل على أنه فعل أنه ينصب المعارف والنكرات "وأفعل" إذا كان اسما إنما ينصب النكرات خاصة على التمييز نحو قولك: زيد أكبر منك سنا، وأكثر منك علما" ولو قلت: زيدا أكبر منك السن وأكثر منك العلم" لم يجز ولما جاز أن يقال: ما أكبر منك السن له، وما أكثر العلم له"[3] دلّ على أنه فعل وذلك لنصبه المعارف.

الوجه الثالث: أنهم قالوا: الدليل على أنه فعل ماض أنه مفتوح الاخر، فلو لم يكن فعلا، لما كان لبنائه على الفتح وجه،[4] إذا لو كان اسما، لكان يجب أن يكون مرفوعا لوقوعه خبرا لما قبله بالإجماع، فلما وجب أن يكون مفتوحا دلّ على أنه فعل ماض.

الأنباري وحكمه:

رجحّ الأنباري مذهب البصريين وردّ حجج وشواهد الكوفيين، بحيث أورد عبارة: «وأما الجواب عن كلمات الكوفيين»[5] كدليل على الردّ عليهم.

– حجتهم القائلة: «الدليل على أنه اسم أنه لا يتصرف. ردّ بـ: قلنا عدم تصرفه لا يدلّ على أنه اسم، ولأن أجمعنا على أن عسى وليس فعلان ومع هذا لا يتصرفان وكذلك – ها هنا –»[6] .

وعلل ابن الأنباري عدم تصرف فعل التعجب من وجهين:

---

[1] الإنصاف، ص 105.

[2] المبرد، المقتضب، ج1، ص263.

[3] الإنصاف، ص109.

[4] المصدر نفسه، ص110.

[5] الإنصاف، ص 113.

[6] المصدر نفسه، ص 113.

أحدهما: أنهم لما لم يصوغوا للتعجب حرفا يدلّ عليه، جعلوا له صيغة لا تختلف، لتكون دلالة على المعنى الذي أرادوه، وأنه مضمّن معنى ليس في أصله.

الوجه الثاني: إنما لم يتصرف، لأن الفعل المضارع يصلح للحال والاستقبال، والتعجب إنما يكون مما هو موجود في الحال، أو كما فيما مضى، ولا يكون التعجب مما لم يقع فلما كان المضارع يصلح للحال والاستقبال، كرهوا أن يصرفوه إلى صيغة تحمل الاستقبال الذي لا يقع التعجب منه[1] وذلك لأن لا يصير اليقين شكا.

– أما قولهم: «ما أميلح هذا الغلام» فلا يقال ذلك حتى يرى فيه مخيلة ذلك، فذلك ما رأيت في وقتك على ما يكون بعد ذلك، فكأنك قد شاهدته موجودا، ولما كرهوا استعمال المضارع كانوا لاستعمال اسم الفاعل أكره لأنه لا يخص زمنا بعينه فلهذا منعوه من التصرف وعدم التصرف لا يدلّ على أنه اسم، كما في "ليس وعسى".[2]

– الحجة القائلة: «إنه بصغر والتصغير من خصائص الأسماء» ردّ عليه ابن الأنباري بالقول: «الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه:[3]

الوجه الأول: أن التصغير – هنا – لفظي، والمراد به: تصغير المصدر لا تصغير الفعل، والتصغير على اختلاف ضروبه من التحقير كقولك: رجيل، والتقليل كقولك: دريهمات والتقريب كقولك: قبيل، المغرب، والتعطف كقوله صلى الله عليه وسلم: «أصيحابي، أصيحابي» والتعظيم كقول الشاعر:

وكل أناس سوف تدخل بينهم دويهية تصفر منها الأنامل

يريد الموت، ولا داهية أعظم من الموت.

التمدّح كقول الحباب بن المنذر يوم السقيفة:

«أنا جذيلها المحكّك وعذيقها المرجّب» وأما ها هنا فإنه يتناول الاسم لفظا ومعنى والتصغير اللاحق فعل التعجب إنما يتناوله لفظا لا معنى من حيث كان متوجها إلى المصدر وإنما رفضوا ذكر المصدر ها هنا لأن الفعل إذا أزيل عن التصرف لا يؤكد بذكر المصدر، فلما أرادو تصغير المصدر صغروه بتصغير فعله لأنه يقوم مقامه ويدلّ عليه، فالتصغير في الحقيقة للمصدر لا للفعل[4] ، وذلك مثل قوله تعالى:

﴿وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَّهُمْ ﴾ عمران/180/.

فقوله: هو ضمير للبخل، وإن لم يكن مذكورا لدلالة يبخلون عليه.

الوجه الثاني: أنه إنما دخله التصغير حملا على باب "أفعل" الذي للمفاضلة: لاشتراك اللفظين في التفضيل والمبالغة، ألا ترى أنك تقول: «ما أحسن زيدا» لمن بلغ الغاية في الحسن، كما تقول: «زيد أحسن القوم» فتجمع

---

[1] أسرار العربية، ص 103.

[2] الإنصاف، ص 114.

[3] المصدر نفسه، ص 114.

[4] أسرار العربية، ص 103.

بينه وبينهم في أصل الحسن وتفضيله عليهم، فلوجود هذه المشابهة بينهما جاز. «ما أحيسن زيدا وما أميلح غزلانا كما تقول: «غلمانك أحيسن الغلمان، وغزلانك أميلح الغزلان»[1] .

والذي يدلّ على اعتبار هذه المشابهة بينهما: «ما أفعله» فجاز فيهما ما جاز فيه، وامتنع فيهما ما اتسع فيه[2] ، فلم يقولوا: هو أعرج منك، وأعرج القوم، لأنك لا تقول: "ما أعرجه" وتقول «هو أقبح منك عرجا، وهو أقبح القوم عرجا، كما تقول: «ما أقبح عرجه»[3].

وكذلك لا تقول: «هو أحسن منك حسنا» فتؤكده بذكر المصدر، وذلك لأنك لا تقول: «ما أحسن زيدا حسنا» فلما كانت بينهما هذه المشابهة، دخله التصغير حملا على:

"أفعل" الذي للتفضيل والمبالغة. [4]

الوجه الثالث: أن التصغير أنما حسن في فعل التعجب لأنه لما لزم طريقة واحدة، أشبه الأسماء فدخله بعض أحكامها، والشيء إذا أشبه الشيء من وجه لا يخرج بذلك عن أصله، كما أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل فلم يخرج بذلك عن كونه اسما، والفعل محمول على الاسم في الإعراب، ولم يخرج عن كونه فعلا، فكذلك ها هنا. [5]

فكان تصغيرهم فعل التعجب تشبيها بالاسم، وهذا لا يخرجه عن كونه فعلا. [6]

إذن من خلال ردّ الأنباري شواهد الكوفيين وتقديم البراهين على فسادها، يستنتج حكمه بصحة المذهب البصري في الخلاف القائم على "أفعل" التعجب أفعل هو أم اسم، وبأنه رجّح القول بالفعلية.

5- خبر كان: [7]

ترفع كان المبتدأ اسما لها، وتنصب الخبر خبرا لها نحو:

كان عمر سيدا، أو كان سيدا علي.

كان فعل ماض ناقص، وعمر اسمها مرفوع، وسيدا خبرها منصوب تقدم أو تأخر. [8]

---

[1] الإنصاف، ص 116.

[2] أسرار العربية، ص 104.

[3] الإنصاف، ص 117.

[4] أسرار العربية، ص 102.

[5] أسرار العربية، ص 103.

[6] الإنصاف، ص 117.

[7] المصدر نفسه، ص 129.

[8] عبد العزيز بن علي الحربي، الشرح الميسر على ألفية ابن مال في النحو والصرف، دار بن حزم للنشر والتوزيع، ط1، 1424هـ، 2003م، ص 75.

وموضع الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذا المصطلح في وجه نصب خبر "كان"، بحيث ذهب البصريون إلى أن المنصوب بعد كان خبرا لها وذلك أنه مرفوع بها، شبهت كان بالفعل الصحيح نحو: ضرب، فعمل عمله[1]، وهو مذهب ثعلب من الكوفيين، في حين ذهب الكوفيون إلى أنه حال.[2]

وعلى هذا كان الخلاف ما بين المذهبين في "خبر كان."

الكوفيون:

ذهب الكوفيون إلى أن خبر "كان" نصب على الحال.

الحجج المقدمة:

استدلوا على ذلك من وجهين:

الوجه الأول: الدليل على أن خبر كان نصب على الحال أن "كان" فعل غير واقع أي غير متعد، والدليل على أنه غير واقع أن فعل الاثنين إذا كان واقعا، فإنه يقع على الواحد والجمع نحو: ضربا رجلا وضربا رجالا، ولا يجوز ذلك في "كان" وذلك لأن القول: «كان قائما، ولا كانا قياما» لا يجوز ويدلّ على ذلك أنك تكني عن الفعل الواقع نحو: ضرب زيدا، فتقول: فعلت بزيد، ولا تقول في "كنت أخاك": فعلت بأخيك، وإذا لم يكن متعديا، وجب أن يكون منصوبا نصب الحال لا نصب المفعول.[3]

– قولهم: «فإنا ما وجدناه فعلا ينصب مفعولا هو الفاعل في المعنى إلا الحال، فكان حمله عليه أولى»[4] ولأنه يحسن أن تقال فيه: «كان زيد في حالة كذا» فدلّ على أنه نصب على الحال.

الوجه الثاني: استدلالهم بالقول إنما جاز أن تكون الحال معرفة في نحو: كان زيد أخاك بأن المعرفة أقيمت مقام الحال، كما أقيمت الآلة مقام المصدر مثل القول:

«ضربت زيدا سوطا» ينتصب على المصدر – وإن كان آلة – لقيامه مقام المصدر الذي هو "ضرب" وكذلك قد جاءت الحال معرفة في قولهم:

فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على بغض الدخال[5]

فالحال جاءت معرفة "في" أرسلها العراك" فدلّ على صحة النصب على الحال.

البصريون:

ذهب البصريون إلى أن خبر "كان" ينصب نصب المفعول، لا على الحال.[6]

الحجج المقدمة: استدلوا على ذلك بقولهم:

---

(1) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة، مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر، ط1، 1418هـ-1998م، ص 1146.

(2) منصور صالح محمد علي الوليدي، الخلاف النحوي في المنصوبات عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، 2006، ص 66.

(3) الإنصاف، ص 129.

(4) المصدر نفسه، ص 129.

(5) المصدر نفسه، ص 130.

(6) الإنصاف، ص 129.

– وقوعها ضميرا في نحو القول: «كناهم وإذا نكنهم فمن ذا يكونهم»[1] وذلك أن الضمائر لا تقع أحوالا بحال.

واستدلوا بقول الشاعر:

دَعِ الخَمْرَ يَشْرَبْها الغُواةُ، فإنَّني رَأَيْتُ أَخاها مُغْنِياً لِمَكانِها

فإن لا يكُنْهَا أَوَ تَكُنْهُ فَإِنَّــهُ أخوهَا غذته أمــه بِلِبَانها [2]

أراد بقوله: «أخاها» الزبيب، وجعله أخا الخمر، لأنهما من شجرة واحدة.

وكذلك قول آخر:

تَنْفَـكُّ تَسْـمَعُ مَـا حَـيِيت ,بِهَـالِكٍ حَـتَّى تَكُونَـهُ [3]

فوقعت هنا ضميرا، والضمائر لا تقع أحوالا بحال فعدم شروط الحال فيها، فوجب أن ينتصب نصب المفعول لا على الحال. [4]

فكانت هذه شواهد البصريين في إثبات نصب خبر كان نصب المفعول.

الأنباري وحكمه:

فنّد الأنباري حجج الكوفيين وردّ عليهم بحيث قال: «أما قولهم: إن الفعل إذا كان واقعا فإن فعل الاثنين يقع منه على الواحد والجمع...» فردّ على هذا الاستدلال بـ:

– إنما لم يجز في "كان" كما جاز في "ضرب" لأن المفعول في" كان" هو الفاعل في المعنى، ولا يكون الاثنان واحدا ولا جماعة وإنما كان المفعول في "كان" هو الفاعل في المعنى، لأنها تدخل على المبتدأ والخبر، فيصير المبتدأ بمنزلة الفاعل، والخبر بمنزلة المفعول، وكما يجب أن يكون الخبر هو المبتدأ في المعنى نحو «زيد قائم» فكذلك يجب أن يكون المفعول في معنى الفاعل، فلهذا امتنع في "كان" ما جاز في "ضرب" كما أورد الفرق بين "كان" و"ضرب" بـ قوله:

«لا نقول إنّ "كان" بمنزلة "ضرب" فإن "ضرب" فعل حقيقي يدلّ على حدث وزمان، والمرفوع به فاعل حقيقي والمنصوب به فعل حقيقي وأما "كان" فليس فعلا حقيقيا بل يدل على الزمان المعبر عن الحدث، ولهذا يسمى فعل العبارة فالمرفوع به مشبه بالفاعل والمنصوب به مشبه بالمفعول فلهذا سمي المرفوع اسما والمنصوب خبرا»[5] ولهذا المعنى من الفرق بينهما لما كان فعلا حقيقيا جاز إذا كنى عنه نحو: «ضربت زيدا» أن يقال: فعلت بزيد، ولما كانت "كان" فعلا غير حقيقي، بل في فعليتها خلاف.

---

(1) الإنصاف، ص 130.

(2) أبي الأسود الدؤلي، الديوان، ص 162.

(3) البيت لخليفة بن براز.

(4) الإنصاف، ص 131.

(5) المصدر نفسه، ص 131.

وذلك أنه ذهب بعض النحويين إلى أنها حروف وليست أفعالا لأنها لا تدلّ على المصدر، ولما كانت لا تدلّ على المصدر دل على أنها حروف. [1]

والصحيح أنها أفعال، وهو مذهب الأكثرين.

- القول: «أنه يحسن أن يقال: كان زيد "في حالة كذا" فدلّ على أن نصبها نصب الحال» ردّ عيه ابن الأنباري بـ «قلنا: هذا إنما يدلّ على الحال مع وجود شروط الحال بأسرها، ولم يوجد ذلك، لأنه من شروط الحال أن يأتي بعد تمام الكلام»[2] ولم يوجد ذلك في كان الناقصة التي وقع فيها الخلاف دون التامة بمعنى وقع، وكذلك من شروطها ألا تكون إلا نكرة و كثيرا ما يقع خبر "كان" معرفة[3]، ولو كان حالا لما جاز أن يقع إلا نكرة، فجواز وقوعها معرفة دلّ على أنه ليس بحال.

الحجة القائلة: «إنما جاز ذلك لأن المعرفة أقيمت مقام الحال كما أقيمت الآلة مقام المصدر» ردّ ابن الأنباري بـ: «قلنا: الفرق بينهما ظاهر، وذلك أنه إنما حسن أن ينصب "سوطا" على المصدر لأنه قام ذكره، فأفاد فائدته، فحسن أن ينصب بما نصب به لقيامه مقامه و أما ها هنا فلا يحسن أن يقوم المعرفة مقام الحال لأن الحال لا تكون إلا نكرة»[4] .

كما حكم ابن الأنباري على القول بأن الحال قد جاء معرفة في مثل قولهم: "أرسلها العراك" بأنها ألفاظ شاذة وقليلة وأنها ليست أحوالا، وإنما هي مصادر دلت على أفعال في موضع الحال، وذلك لأن التقدير في "أرسلها العراك": أرسلها تعترك العراك" على معنى تعترك الاعتراك، فأقاموا "العراك" مقام "الاعتراك" كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ نوح/171.

ثم حذفوا "تعترك" وهو جملة في موضع الحال، وأقاموا المصدر دليلا عليه[5]، فالاستشهاد بهذه الألفاظ، إنما لقيام هذه المصادر مقام الأفعال، وذلك لأن في ألفاظ المصادر دلالة على الأفعال، وهذه الألفاظ إنما شاذة لا يقاس عليها.

وهكذا يذهب الأنباري مذهب البصريين، ويفنّد حجج الكوفيين في ترجيح نصب خبر "كان" على المفعول.

---

[1] ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 112.

[2] الإنصاف، ص 132.

[3] المصدر نفسه، ص 132.

[4] الإنصاف، ص 132.

[5] سوية، لكتاب، ج1، ص 382.

6-ليس:

ليس: فعل ماض للنفي، مختّص بالأسماء، وهي فعل يشبه الحرف ولولا قبولها علامة الفعل، نحو: «ليست وليس وليسوا ولسنا ولسن" لحكم بحرفيتها»[1].

و "ليس": معناه نفي مضمون الجملة في الحال، تقول: «ليس زيد قائما الآن» ولا تقول: «ليس زيد قائما غدا»، والذي يصدّق أنه فعل لحوق الضمائر وتاء التأنيث ساكنة به، وأصله ليس كـ "صَيِد البعير"[2]

إذن فمعنى "ليس" النفي في الحال، فهي مختصة بنفي الحال.

وقع الخلاف ما بين النحويين في "ليس" أهي حرف أم فعل، وتضاربت الآراء فيما بين النحاة، وكذلك وقع الخلاف ما بين الكوفيين والبصريين في "ليس" ما بين الحرفية والفعلية.

قال صاحب "رصف المباني": «"ليس" ليست محضة في الفعلية ولا محضة في الحرفية فلذلك وقع فيها الخلاف بين سيبويه والفارسي، فزعم سيبويه أنها فعل، وزعم أبو علي أنها حرف»[3].

الكوفيون: ذهب الكوفيون إلى أن "ليس" حرف[4]، وكذلك ذهب ابن السرّاج والفارسي، وابن شقير، إلى أنها حرف

قال أبو جعفر النحاس: قال هشام: ضربت عبد الله ليس زيدا، وقام عبد الله ليس زيد، ومررت بعبد الله ليس بزيد، لأنك لا تضمر المرور والباء، ولا يجيز حذف الباء، ولا يجيزون: إن زيدا ليس عمرا قائم، لأنهم يضمرون العامل بعد الاسم، فيجيزان: زيدا ليس عمرا إن قائم، ولو قلت: ظننت زيدا ليس عمرا قائم جاز عندهم، لأن ظننت تعمل فيما قبلها، والعطف بـ "ليس" عند البصريين خطأ[5]

وذهب الفارسي في "الحلبيات" إلى أنها حرف نفي بمنزلة "ما" النافية.[6]

الحجج المقدمة: استدلّوا على ذلك بقولهم:

- ليس فعل غير متصرف، فلا يجري مجرى الفعل المتصرف، كما أجريت "كان" مجراه لأنها متصرفة. ألا ترى أنّك تقول:

---

(1) مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص 365.

(2) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، تحق: علي بوملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993، ص 344.

(3) الحسن بن قاسم المرادي، الجنى الداني، ص 495.

(4) الأنباري، الإنصاف، ص 138.

(5) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص 1977.

(6) محمد محي الدين عبد الحميد، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ط11، 1383هـ-1963م، ص 28.

كان يكون فهو كائن وكن، كما تقول: ضرب، يضرب، فهو ضارب ومضروب وأضرب ولا يكون ذلك في "ليس"، وإذا كان كذلك فوجب أن لا يجري مجرى ما كان فعلا متصرفا.

– لو كان فعلا لكان ينبغي أن يردّ إلى الأصل إذا اتصلت بالتاء، فيقال في "لست": لِيست، ألا ترى أنك تقول في "صيد البعير": صيِد البعير "فلو أدخلت عليه التاء لقلت" "صيدت" فرددته إلى الأصل، وهو الكسر، فلما لم يرد إلى الأصل وهو الكسر دلّ على أن المغلب عليه الحرفية لا الفعلية.[1]

وكذلك احتجوا بأن قالوا: كونها حرف أو شبيهة بالحرف مما لا يجوز تقديم خبرها عليها، وهذا من حججهم المؤكّدة على حرفية "ليس".

البصريون: ذهب البصريون إلى أنّ "ليس" فعل[2]، وكذلك ذهب ابن كيسان حيث يقول: «... وهذا الذي أذهب إليه لأنّ ليس فعل، ولابدّ للفعل من اسم، فإذا عملت في اسم فلابدّ من خبر والخبر حذفه جائز»[3].

فابن كيسان يقرّ في هذا القول بفعلية "ليس" كونها تعمل في الخبر.

الحجج المقدمة: استدلّ البصريون على فعلية "ليس" بما يلي:

– الدليل على أنّ "ليس" فعل إلحاق الضمائر وتاء التأنيث الساكنة بها[4]، وذلك أن ليس لفظ يتحمل الضمائر وتتصل به تاء التأنيث الساكنة على حسب اتصال ذلك بالأفعال المتصرفة فكان فعلا قياسا على "عسى"، وبيان الوصف، أنك تقول: لست، وليست، وليس، وليسوا، ولسن، فحكم فعل.

وكذلك الإقرار بأنّ هذه الحروف لا تتصل بها هذه العلامات وكذلك الأسماء، وإذا اختصّت هذه العلامات بهذا اللفظ حكم بكونه فعلا.[5]

– كذلك احتجّ البصريون بأنها تعمل في الأسماء المعرفة والنكرة والمظهرة والمضمرة، كالأفعال المتصرفة.[6]

إذن فـ "ليس" فعل لا يتصرف وقد سرد البصريون شواهد دالة على فعليتها، ومعظم النحاة يسيرون على مذهب فعلية "ليس" لأنه القول الأرجح.

---

(1) الإنصاف، ص 138– 139.

(2) المصدر نفسه، ص 140.

(3) في مذاهب النحويين، ارتشاف الضرب، ص 1977.

(4) الإنصاف، ص 140.

(5) أبو البقاء العكبري، التبيين في مذاهب النحويين والكوفيين، تحق: ودراسة عبد الرحمان السليمان العثيمين، ص 351.

(6) الأنباري، الإنصاف، ص 140.

حكم الأنباري:

يذهب ابن الأنباري مذهب البصريين ومعظم النحاة في القول بأن "ليس" فعل، والدليل على ذلك قوله: «... لأن تقديم المعمول على الفعل يقتضي تصرف الفعل في نفسه، و "ليس" فعل غير متصرف، فلا يجوز تقديم معموله عليه، فنحن عملنا بمقتضى الدليلين، فأثبتنا لها أصل العمل لوجود أصل الفعلية، وسلبناها وصف الفعلية وهو التصرف»[1].

وعلى هذا يحكم ابن الأنباري بأن "ليس" فعل غير متصرف، وكما تجدر الإشارة كذلك إلى أن الخلاف في "ليس" بين الحرفية والفعلية ليس خلافا محضا ما بين المدرسة البصرية والكوفية، وإنما هو من المسائل الخلافية حتى ما بين نحاة المدرسة الواحدة.

7-ما الحجازية: [2]

تعمل "ما" في لغة أهل الحجاز فترفع الاسم وتنصب الخبر أما عن وظائف "ما"، فمنها إفادة النفي، فهي مثل "لا" في المعنى والعمل و "ما" أيضا أوغل في الشبه بـ "ليس" من "لا" فتدخل على الأسماء: نكرات ومعارف، وعلى الضمائر والإشارة والأفعال وصورها مع الأسماء يشبه إلى حد كبير صور "ليس" وقد أعملها الحجازيون بشروط فجعلوا لها اسما مرفوعا وخبرا منصوبا كما تعمل ليس، لكون "ما" للحال ولدخولها على الأسماء والأفعال.[3]

ووجه الشبه بين "ما" و "ليس" من وجهين:

الأول: أن "ما" تنفي الحال، كما أن "ليس" تنفي الحال.

الثاني: أن "ما" تدخل على المبتدأ والخبر، ويقوي المشابهة بينها دخول الباء في خبرها، كما تدخل في خبر "ليس".[4]

فـ "ما" بلغة الحجازيين عاملة، وبلغة التميميين لا تعمل ولذلك وقع الخلاف ما بين الكوفيين والبصريين بحيث ذهب الكوفيون إلى أن "ما" الحجازية غير عاملة، في حين أقرّ البصريون بعملها، وكلّا من المذهبين أقام رأيه على حجج وشواهد.

---

[1] الإنصاف، ص 142.

[2] الأنباري، الإنصاف، ص 144.

[3] هادي نهر، التراكيب اللغوية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، د ط، 2004،ص 282.

[4] الأنباري، أسرار العربية، ص 90.

الكوفيون:

ذهب الكوفيون إلى أن "ما" في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر وهو منصوب بحذف حرف الخفض.[1]

الحجج المقدمة: احتجّ الكوفيون بالأقوال التالية:

– إنها لا تعمل في الخبر، وذلك لأن القياس فيها، أن لا تكون عاملة ألبتة، لأن الحرف إنما يكون عاملا إذا كان مختصا، كحرف الخفض لمّا اختص بالأسماء عمل فيها وحرف الجزم لما اختّص بالأفعال عمل فيها.

وإذا كان غير مختص فوجب أن لا يعمل كحرف الاستفهام والعطف.

– احتجّوا كذلك بأن قالوا: بأن "ما" غير عاملة لأنه تارة يدخل على الاسم نحو: ما زيدٌ قائم، وتارة يدخل على الفعل، نحو: ما يقوم زيدٌ، فلما كانت مشتركة بين الاسم والفعل وجب أن لا تعمل ولهذا كانت مهملة غير معملة في لغة بني تميم وهو القياس.[2]

– كما احتجّ الكوفيون على اعمال البصريين لما" الجازية" لأنهم شبهوها بـــ" ليس" من وجهة المعنى، وهو شبه ضعيف فلا تقوى على العمل في الخبر كما عملت " ليس" لأن " ليس" فعل، "ما" حرف والحرف أضعف من الفعل فبطل أن يكون منصوبا ب "ما" بحذف حرف الخفض لأن الأصل: "ما بقائم" على حذف حرف الخفض ووجب أن يكون منصوبا بحذف حرف الخفض لأن الأصل" ما زيدٌ بقائم" فلمّا حذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوباً، لأن الصفات منتصباتُ الأنفس، فلمّا ذهبت أبقت خلفاً منها.[3]

– لم يجز النصب إذا قدِّم الخبر، نحو: "ما قائمٌ زيدٌ" أو دخل حرف الاستثناء نحو: ما زيدٌ إلاّ قائم" لأنّه لا يحسنُ دخول الباء معهما فلا يقال: "ما بقائمٍ زيدٌ، وما زيدٌ إلاّ بقائم"[4] فدلّ على أن" ما" غير عاملة.

البصريون: ذهب البصريون إلى أنّ "ما الحجازية" تعمل في الخبر وهو منصوب بها.[5]

الحجج المقدمة: استدلّ البصريون على ذلك بقولهم:

– الدليل على أن "ما" تنصب الخبر، وذلك أن "ما " أشبهت "ليس" فوجب أن تعمل عمل "ليس" وعمل ليس الرفع والنصب ووجه الشبه بينهما من وجهين،[6] وقد مرّ ذكرهما.

---

(1) الإنصاف، ص 144.

(2) المصدر نفسه، ص 144.

(3) المصدر نفسه، ص145.

(4) المصدر نفسه، ص 145.

(5) المصدر نفسه، ص 144.

(6) الإنصاف، ص145.

فإذا ثبت أنها قد اشبهت" ليس" من وجهين، فوجب أن تجري مجراه، وذلك لأن العرب يجرون الشيء مُجرى الشيء إذا شابهه من وجهين.

إذن بالنظر إلى حجج الكوفيين وحجج البصريين نجد أن حجج البصريين أكثر إقناعا، وذلك أن لغة أهل الحجاز هي لغة القرآن لذلك وجب إعمالها.

يقول المبرد:" وذلك أنهم رأوها في معنى (ليس)، تقع مبتدأة، وتنفي ما يكون في الحال، وما لم يقع. فلمّا خَلَصَتْ في معنى (ليس) ودلّت على ما تدلّ عليه، ولم يكن بين نفييهما فصل ألبتة حتى صارت كل واحدة تُغْني عن الأخرى أجروها مجراها"[1]فيصرّح المبرد في هذا القول بـ شبه" ليس" و "ما" ولذلك فهي تابعة لها في عملها.

الأنباري وحكمه:

ذهب الأنباري مذهب البصريين في هذه المسألة والدليل على ذلك ردّه على حجج الكوفيين بحيث قال: «وأمّا دعواهم أنّ الأصل "ما زيدُ بقائم"، فلا نسلّم وإنّما الأصل عدمها»[2]

ويعلّل الأنباري دخول "الباء" من وجهين:

أحدهما: أنّها أدخلت توكيدًا للنفي

والثاني: لتكون في خبر "ما" بإزاء اللام في خبر " إنّ " لأن "ما" تنفي ما تثبته" إن" فجعلت الباء في خبرها نحو: "ما زيدٌ بقائم" لتكون بإزاء اللام في خبر " إنّ" نحو" إن زيدًا لقائمٌ" كما جعلت السين جواب" لن" ألا ترى أنك تقول " لن" يفعل فيكون الجواب " سيفعل"، وكذلك جعلت " قد" جواب" لما" فمثلا تقول :" لما يفعل" فيكون الجواب" قد فعل"، ولو حذفت " لما" فقلت: " لم بفعل" فكان الجواب" فعل" من غير " قد" فدلّ على أن "قد" جواب "لما" فكذلك الباء جواب" إن".

حجة الكوفيين القائلة: « إنه لما حذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوبا لأن الصفات منتصبات الأنفس، فلما ذهبت أبقت خلفا» ردّ ابن الأنباري عليها بـــ: «قلنا: هذا فاسد لأن الباء في نفسها كانت مكسورة غير مفتوحة وليس فيها إعراب، لأن الإعراب لا يقع على حروف المعاني»[3]

كما ردّ الأنباري بقوله: لوكان حرف الخفض يوجب النصب كما زعم الكوفيين لكان ذلك يجب في كل موضع يحذف فيه ولا خلاف أن كثيرا من الأسماء تدخلها الخفض ولا تنتصب بحذفها كقوله تعالى: ﴿ كَفَى بِاَللَّهِ

---

[1] المبرد، المقتضب، ج4، ص188.

[2] الإنصاف، ص146.

[3] الإنصاف، ص6 14.

شَهِيدًا ﴾ النساء/78/ وقوله كذلك ﴿وَكَفَى بِاَللَّهِ نَصِيرًا ﴾ النساء/43/ ولو حذفت حرف الخفض لقلت: كفى الله شهيدا وكفى الله نصيرا بالرفع. [1]

وكون وقوع الاجماع على وجوب الرفع على عكس النصب الذي فيه الخلاف دلّ على صحة مذهب البصريين.

8- الفعل:

تعريف الفعل: كلمة تدل على أمرين معا هما (معنى أي حدث) وزمن يقترن به.[2]

وفي تعريف آخر: «الفعل كلمة تدلّ على حدث مقترن بزمان من الأزمنة وهو ثلاثة أقسام: مضارع ،ماض، أمر»[3].

إذن كلا التعريفين يدلان على أن الفعل كلمة، وكلاهما ينص على أنه مقترن بزمان من الأزمنة.

والخلاف النحوي الواقع ما بين الكوفيين والبصريين يكمن في الفعل أهو أصل أم فرع عن المصدر.

الكوفيون: ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه.[4] بمعنى أن الفعل أصل والمصدر فرع.

الحجج المقدمة:

استدلّ الكوفيون على ما ذهبوا إليه بقولهم:

- إنما قلنا إن المصدر مشتق من الفعل لأن المصدر يصح لصحته ويعتل لاعتلاله، وذلك مثل القول: «قاوم قواما» فيصح المصدر لصحة الفعل، كذلك «قام قياما»[5] فيعتّل لاعتلاله.

فلما صح لصحته واعتل لاعتلاله دلّ على أن الفعل أصل والمصدر فرع عليه.

- كذلك قالوا: الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن الفعل يعمل في المصدر، وذلك من مثل القول: «ضربت ضربا» فتنصب «ضربا» ب «ضربت»، فوجب أن يكون فرعا له، وذلك لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول فوجب أن يكون المصدر فرعا على الفعل.

الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر يذكر تأكيدا للفعل، ولا شك أن رتبة المؤكد قبل رتبة المؤكد فدل على أن الفعل أصل والمصدر فرع، والدليل على ذلك أنه توجد أفعالا ولا مصادر لها، خصوصا على

---

[1] الأنباري، أسرار العربية، ص90..

[2] عباس حسن، النحو الوافي، ص 46.

[3] محمود حسن مغالسة، النحو الشافي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط3، 1417هـ-1997م، ص 16.

[4] الإنصاف، ص 192.

[5] المصدر نفسه، ص 192.

أصل البصريين وهي: نعم، وبئس، وعسى، وليس، وفعل التعجب، وحبذا، فلو لم يكن المصدر فرعا لا أصلا لما خلا عن هذه الأفعال، للاستحالة وجود الفرع من غير أصل.[1]

– الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر لا يتصوّر معناه ما لم يكن فعل فاعل، والفاعل وضع له فعل ويفعل، فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلا للمصدر.

– كما احتج الكوفيون بقولهم بعدم جواز القول: «إن المصدر إنما سمي مصدرا لصدور الفعل عنه، وكذلك للموضع الذي تصدر عنه الإبل مصدرا لصدورها عنه»[2].

وذلك لأنه بحسبهم سمي مصدرا لأنه مصدور عن الفعل، كمثل القول: مركب فاره، ومشرب عذب، أي مركوب فاره، ومشروب عذب والمراد به المفعول لا الموضع.[3]

كانت هذه شواهد الكوفيين على أن الفعل أصل والمصدر فرع، وهي شواهد منطقية إذا نظر إلى أن المصدر يتعلق بفعل فاعل.

البصريون: ذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه،[4] بمعنى أن الفعل فرع والمصدر أصل.

الحجج المقدمة:

استدلّ البصريون على مذهبهم بالأدلة التالية:

– الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدلّ على زمان مطلق،[5] والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل.

– استدلوا كذلك بقولهم بأن الأزمنة ثلاثة، ولهذا كانت الأفعال ثلاثة: ماض، وحاضر، ومستقبل، فدلّ على أن المصدر أصل للفعل.

– الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر اسم والاسم يقوم بنفسه، ويستغني عن الفعل، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم.[6] وما يستغني بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلا مما لا يقوم بنفسه، ويفتقر إلى غيره.

---

[1] الإنصاف، ص 192.

[2] المصدر نفسه، ص 193.

[3] المصدر نفسه، ص 192.

[4] المصدر نفسه، ص 192.

[5] ابن يعيش، شرح المفصل، دار بامر المشيخة إدارة الطباعة المنيرية، ج1، ص 23.

[6] أسرار العربية، ص 172.

– الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر له مثال واحد نحو الضرب، والقتل، والفعل له أمثلة مختلفة، وذلك كمثل الذهب نوع واحد، وما يوجد منه أنواع وصور مختلفة.[1]

– الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدلّ على شيئين: الحدث والزمان المحصل،[2] والمصدر يدلّ بصيغته على شيء واحد، وهو الحدث، وكما أن الواحد أصل الإثنين، فكذلك المصدر أصل الفعل.[3]

– الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدلّ على ما يدلّ عليه المصدر، والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل وذلك من مثل: "ضرب" يدل على ما يدلّ عليه الضرب، و"الضرب" لا يدلّ على ما يدلّ عليه "ضرب" وإذا كان كذلك دلّ على أن المصدر أصل، والفعل فرع، لأن الفرع لابد أن يكون فيه الأصل، فكان الفعل فرع والمصدر أصل.[4]

– الدليل على أن المصدر ليس مشتقا من الفعل أنه لو كان مشتقا منه لكان يجب أن يجري على سنن في القياس ولم يختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين، فلما اختلف المصدر اختلاف الأجناس كالرجل والثوب والتراب وسائر الأجناس دلّ علي أنه ليس مشتقا من الفعل.

– الدليل على ذلك أيضا قولهم: لو كان المصدر مشتقا من الفعل لوجب أن يدلّ على ما في الفعل من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث، كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول به، فلما لم يكن المصدر كذلك دلّ على أنه ليس مشتقا من الفعل.[5]

– الدليل على أن المصدر ليس مشتقا من الفعل، قول العرب: «أكرم إكراما» باثبات الهمزة، ولو كان مشتقا من الفعل لوجب أن تحذف منه الهمزة، كما حذفت من اسم الفاعل والمفعول نحو «مكرم، ومكرم» لما كانا مشتقين منه، فلما لم تحذف هاهنا كما حذفت مما هو مشتق منه، دلّ على أنه ليس بمشتق منه.[6]

– الدليل على أنه المصدر هو الأصل تسميته مصدرا، أن المصدر هو الموضع الذي يصدر عنه، ولهذا قيل للموضع الذي تصدر عنه الإبل «مصدر» فلما سمي مصدرا دلّ على أن الفعل قد صدر عنه.[7]

---

[1] الإنصاف، ص 194.

[2] سيبويه الكتاب، ج1، ص 76.

[3] الإنصاف، ص 194.

[4] المصدر نفسه، ص 195.

[5] الإنصاف، ص 196.

[6] وسبويه يسمي المصدر حدثا وحدثان وفعلا وذا انتصب فعله يسميه مفعولا مطلقا.

[7] الإنصاف، ص 196.

الأنباري وحكمه:

رجح ابن الأنباري مذهب البصريين وحكم بصحة شواهدهم وفساد شواهد الكوفيين، وذلك من خلال الردّ عليها حجة بحجة، بداية بقولهم:

«إن المصدر يصحّ لصحة الفعل ويعتّل لا عتلا له » ردّ يقوله :«قلنا الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه».[1]

الوجه الأول: أن المصدر الذي لا علّة فيه، ولا زيادة ، لا يأتي الا صحيحا، نحو: «ضربته ضربا» وإنما يأتي معتلا ما كانت فيه الزيادة، والكلام إنما وقع في أصول المصدر لا في فروعها.

الوجه الثاني: أنّا نقول: إنّما صحّ لصحّته، واعتّل لاعتلاله طلبا للتشاكل وذلك لا يدّل على الأصلية والفعلية، وهذا من مثل القول "يعد" والأصل فيه «يوعد» فحذفوا الواو لو قوعها بين ياء وكسرة، وهذا لا يعني أنّها مشتقة منها.

الوجه الثالث: أنّا نقول: يجوز أن يكون المصدر أصلا للفعل ويحمل على الفعل الذي هو فرع، كما بنينا الفعل المضارع في فعل جماعة النسوة نحو «يَضْرِبْنَ» حملا على «ضَرَبْنَ» وهو فرع، لأنّ الفعل المستقبل قبل الماضي.

واستدلّ الأنباري في هذا بقول الفراء :«إنّما بني الفعل الماضي علي الفتح في فعل الواحد أصل الإثنين » ردًا بأنّ جواز الكوفيين بأن يحكموا الأصل على الفرع في هذا القول جاز للبصريين أن يحملوا الأصل على الفرع في قولهم.

– حجتهم القائلة: «إنّ الفعل يعمل في المصدر، فيجب أن يكون أصلاً» ردّ عليها بقوله: «كونه عاملاً فيه لا يدلّ على أنّه أصل له »[2] وعلل ذلك من وجهين:

– الأول: قوله: أنّ أجمعنا على أنّ الحروف والأفعال تعمل في الأسماء ولا خلاف والأفعال ليست أصلاً للأسماء [3].

الثاني: أنّ معنى قولنا «ضَرَبَ ضربًا» أي أوقع ضربا، كقولك «ضَرَبَ زيدًا»، في كونها مفعولين، وإذا كان المعني أوقع ضرباً، فلا شك أنّ الضرب معقول قبل إيقاعه، مقصود إليه، ولهذا يصح أن يؤمر به فيقول: «أُضْرُبْ » وما أشبه ذلك، فإدا ثبت أنّه معقول قبل ايقاعك معلوم قبل فعلك دلّ على أنّه قبل الفعل.[4]

هذين الوجهين أبطل بهما ابن الأنباري حجة الكوفيين في أنّ الفعل عاملاً في المصدر مما يجعله أصلاً.

---

[1] الإنصاف، ص196

[2] المصدر نفسه، ص196-198.

[3] المصدر نفسه، ص198.

[4] ابن الأنباري، أسرار العربية، ص105

– قولهم «إنّ المصدر يذكر تأكيداً للفعل، ورتبة المؤكّد قبل رتبة المؤكّد» أبطله ابن الأنباري بدليل أنّه لا يدلّ على الأصالة والفرعية، والمثال على ذلك القول: «جاءني زيدٌ زيدٌ، ورأيت زيدًا زيدًا، ومررت بزيدٍ زيدٍ» فإنّ زيدًا الثاني يكون توكيدًا للأول في هذه المواضع كلّها، وليس مشتقًا من الأول، ولا فرعًا عليه.

– قولهم: «إنّ نجد أفعالاً ولا مصدر لها» ردّ ابن الأنباري عليهم قولهم ب : «خلوّ تلك الأفعال التي ذكرتموها عن استعمال لا يخرج بذلك عن كونه أصلاً، وأنّ الفعل فرع عليه، لأنه قد يستعمل الفرع، وإن لم يستعمل الأصل ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلاً ولا الفرع عن كونه فرعًا».

وضرب على ذلك مثالا بقوله:

أنّ العرب قالوا: «طير عبابيد» أي متفرقه، فاستعملوا لفظ الجمع الذي هو فرع، وإن لم يستعملوا لفظ الواحد الذي هو الأصل ولم يخرج بذلك الواحد أن يكون أصلا للجمع .[1]

ـ قولهم: «إنّ المصدر لا يتصور ما لم يكن فعل، فاعل والفعل وضع له فَعَلَ وَ يَفْعَلُ» أبطل ابن الأنباري هذا القول ، علّل ذلك بأنّ الفعل في الحقيقة ما يدل عليه المصدر نحو الضرب والقتل، وما نسمّيه فعلاً من فعل و يفعل إنّما هو إخبار بوقوع ذلك الفعل في زمان معين، ومن المحال الاخبار بوقوع شيء قبل تسميته.[2]

ـ قولهم: «إنّه مصدورا عن الفعل مثل مركب فارهٌ ومشربٌ عذبٌ » أبطله من وجهين:[3]

الأول: أنّ الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها، فلا يجوز العدول بها عنه، والظاهر يوجب أن يكون المصدر للموضوع لا للمفعول، فوجب حمله عليه.

الثاني: أنّ قولهم «مركبٌ فاره، ومشرب عذب» يجوز أنّ يكون المراد به موضع الركوب، وموضع المشرب، ونسب إليه الفراهةُ والعذوبة للمجاورة، كما يقال جرى النهر والنهر لا يجري، إنّما يجري الماء فيه.

كانت هذه ردودًا ردّ بها الأنباري شواهد الكوفيين وأثبت بها بطلان مذهبهم وصحة مذهب البصريين إذ مع أنّ استدلالات الكوفيين واقعة إلاّ أنّ حجج البصريين أكثر إقناعاً وحكم بأنّ المصدر أصل و الفعل فرع.

9- الخلاف:[4]

عامل كوفي أعمله الكوفيون في عدّة مواضع، ولم يكن للبصريين مصطلح يقابله.[5]

---

[1] الإنصاف، ص198.

[2] المصدر نفسه، ص199.

[3] المصدر نفسه، ص 199.

[4] الإنصاف، ص200.

[5] المصدر نفسه، ص200.

إذن فالخلاف عامل معنوي عند الكوفيين، إذ قالوا: إنّ الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبرا للمبتدأ نحو: «زَيْدٌ أمامك، وعمر وراءك»

رفضه البصريون، وقالوا: إنّه منصوب بفعل مقدّر، والتقدير: «زَيْدٌ استقرّ وراءك»

وقال الكوفيون بالخلاف في نصب المفعول معه نحو «استوى الماء والخشبة، فرفضه البصريون وقالوا: نصب الفعل الذي قبله بتوسط الواو.[1] »

وقد ورد مصطلح "الخلاف" في "الانصاف" في مسألة الناصب للظرف إذا وقع خبرًا.

الكوفيون: ذهب الكوفيون إلى أنّ الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبرًا للمبتدأ، نحو: «زيدٌ أمامك، وَعَمْرُو وراءَك» وذهب أبو العباس أحمد بن يحي ثعلب من الكوفيين إلى أنّه ينتصب بفعل محذوف غير مقدّر، لأنّ الأصل في قولك: "أَمَامَكَ زيدٌ" حلّ أمامك، فحذف الفعل، وهو غير مطلوب واكتفى بالظرف منه، فبقي منصوبا على ما كان عليه مع الفعل[2].

حجج الكوفيين: احتجّ الكوفيون على ما ذهبوا إليه بقولهم:

إنّما قلنا إنّه ينتصب بالخلاف، وذلك لأنّ خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، وذلك لأنّ القول: "زَيْدٌ قَائِمٌ" و «عَمْرٌو منطلق»، كان «قائم» في المعنى هو "زَيْدٌ"، ومنطلق في المعنى هو "عمرو"، وإذا قيل: «زَيْدٌ أمامك، وعمرو وراءك» لم يكن أمامك في المعنى هو "زيد"، ولا وراءك في المعنى هو "عمرو" كما كان "قائم" في المعنى هو "زيد"، ومنطلق في المعنى هو «عمرو» فلمّا كان مخالفًا له نصب على الخلاف ليفرقوا بين المعنيين.[3]

إذن كانت هذه تعليلات الكوفيين في إقرار هذا العامل المعنوي.

البصريون: ذهب البصريون إلى أنّ "الظرف" ينتصب بفعل مقدّر، والتقدير: «زَيْدٌ استقرّ أمامك» و«عمرو استقرّ وراءك»، وذهب بعضهم إلى أنّه ينتصب بتقدير اسم فاعل، والتقدير: زيدٌ مستقّرٌ أمامك، وعمرٌو مستقّرٌ وراءك.[4]

حجج البصريين: احتجّ البصريّون على ما ذهبوا إليه بقولهم:

ـ إنّما قلنا إنّه ينتصب بعامل مقدّر، وذلك لأنّ الأصل في قولك «زيدٌ أمامك، وعمرٌو وراءك»: في أمامك، وفي وراءك.

وعللوا ذلك بأنّ الظرف: كلّ اسم من أسماء الأمكنة أو الأزمنة يراد فيه معنى "في"، وفي: حرف جر.

---

[1] الإنصاف، ص202

[2] مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة النحو، ص306.

[3] محمد أحمد عوض، المصطلح النحوي، ص203.

[4] الإنصاف، ص202.

وحروف الجرّ لابدّ لها من شيء تتعلق به، لأنّها دخلت رابطة تربط الأسماء بالأفعال، من مثل القول: «عَجِبْتُ من زَيْدٍ، وَنَظَرْتُ إلى عمرو»، ولو قيل «من زيد» أو «إلى عمرو» لم يجز حتى تقدّر لحرف الجر شيئًا يتعلق به.

فدلّ على أنّ التقدير في القول :«زيدٌ أَمَامَك، وَعَمْرُو وراءك»: زيدٌ استقرّ في أمامك، وعمرو استقرّ في ورائك، ثم حذف الحرف فاتّصل الفعل بالظرف فنصبه، فالفعل الذي هو "استقرّ" مقدر مع الظرف كما هو مقدر مع الحرف.[1]

وأما حجة من قال من البصريين أنّ الظرف ينتصب بتقدير اسم الفاعل- وهو مستقر- فحجتهم في ذلك:

أنّ تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل، لأنّ اسم الفاعل اسم يجوز أنّ يتعلق به حرف الجرّ، والاسم هو الأصل، والفعل فرع، فلمّا وجب تقدير أحدهما كان تقدير الأصل أولى من تقدير الفرع.[2]

الأنباري وحكمه:

بدأ ابن الأنباري في هده المسألة بردّه أولا على حجة القائلين من البصريين بأن الظرف ينتصب بتقدير اسم الفاعل، بحيث أبطل هذا الرأي بقوله: «والصحيح عندي هو الأوّل»[3].

وهو يقصد أكثر البصريين وتعليله لذلك أنّ:

اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل، وإن كان هو الأصل في غير العمل، فالواجب هنا تقدير الأصل في العمل وهو «الفعل» على ما هو فرع وهو "اسم الفاعل".

وقدم على ذلك دليلا وهو: أنّ الظرف يكون صلة للذي نحو :"رأيت الذي أمامك، والذي وراءك" وما أشبه ذلك.

والصلة لا تكون إلا جملة، فلو كان المقدّر اسم الفاعل الذي هو مستقر لكان مفردا، لأنّ اسم الفاعل مع الضمير لا يكون جملة وإنّما يكون مفردا، والمفرد لا يكون صلة ألبتة، فوجب أن يكون المقدّر الفعل الذي هو استقر، لأنّ الفعل مع الضمير يكون جملة.[4]

وعلى هذا ردّ الأنباري هذا القول بالدليل والتوضيح أمّا بالنسبة لحكمه ما بين الكوفيين والبصريين، فقد انتصر للبصريين وردّ على الكوفيين حججهم بداية بقولهم :«إنّ خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، وإذا قلت: زيدٌ

---

[1] الإنصاف، ص202-203.

[2] المصدر نفسه، ص202.

[3] المصدر نفسه، ص203.

[4] الإنصاف، ص203-204.

أمامك وعمرو وراءك، و(أمامك) ليس هو(زيدٌ) و (وراءك) ليس هو (عَمْرُو) فلمّا كان مخالفا له وجب أن يكون منصوبا على الخلاف » أفسد هذا القول ابن الأنباري، وعلل فساده بقوله: وذلك لأنه لو كان الموجب لنص الظرف كونه مخالفا للمبتدأ لكان المبتدأ أيضا يجب أن يكون منصوبًا، لأنّ المبتدأ مخالف للمبتدأ لكان المبتدأ أيضا يجب أن يكون منصوبا، لأنّ المبتدأ مخالف للظرف كما أنّ الظرف مخالف للمبتدأ.[1]

وذلك أنّ الخلاف لا يتصوّر أنّ يكون من واحد، وإنّما يكون من إثنين فصاعدًا، والصحيح أن يقال: "زيدًا أَمَامَكَ "و "عَمْرًا وَرَاءَك " ولما لم يجز ذلك كان دليلاً على فساد ما ذهب إليه الكوفيين.

قول أبي العباس بن ثعلب : «إنه ينتصب بفعل محذوف غير مقدّر...» ردّ عليه الأنباري بأنه فاسد أيضا، وتعليله لفساده أنه يؤدي إلى أن يكون منصوبا بفعل معدوم من كلّ وجه لفظا وتقديرًا، والفعل لا يخلو إمّا أنّ يكون مظهرًا موجودًا أو مقدرًا في حكم الموجود.[2] وإنّ لم يكن على هذين الحالين كان معدومًا من كلّ وجه، والمعدوم لا يكون عاملاً، فمن المستحيل النصب بعامل معدوم.

على هذا انتصر الأنباري للمذهب البصري وحكم بصحة تعليلا تهم وردّ حجج الكوفيين عليهم بدليل أنّ العلل النحوية مشبهة بالعلل الحسية، وأنّ القول بمصطلح" الخلاف" لا نظير له في العربية، ولا شاهد له في العلل النحوية، ليبقي بهذا مصطلح "الخلاف" مصطلحا كوفيا خاصا بهم.

10- حاشى:[3]

حاشا: فعل ماضي ضمّن معنى "إلاّ" الاستثنائية، فاستثني بها، كما يستثنى ب "إلّا"[4]

وحاشا لها ثلاثة أقسام:

الأول: أن تكون فعلا ماضيا بمعنى أستثني ومضارعها " أحاشي" كقول النابغة:

ولا أحاشي من الأقوام من أحد

وحكى ابن سيّده أن حاشيت بمعنى: استثنيت، و"أحاشي" بمعنى أستثني. ولا اشكال في فعلية هذه.

الثاني: أن تكون للتنزيه، كقولهم: حاشى لزيد، "وحاشى" هذه ليس معاناها الاستثناء، بل معناها التنزيه عمّا لا يليق بالمذكور، وقد يراد به تنزيه اسم.

الثالث: أن تكون من أدوات الاستثناء. نحو: قام القوم حاشا زيد، وفيها مذاهب.[5]

---

[1] الإنصاف، ص204

[2] المصدر نفسه، ص204

[3] المصدر نفسه، ص 241

[4] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص 509

[5] الحسين بن قاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحق فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العمية بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ-1992م، ص .

ومذهب سيبويه وأكثر البصريين أنها حرف خافض دالّ على الاستثناء ك"إلاّ" يقول سيبويه: "وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده، كما تجر "حتى" ما بعدها وفيه معنى الاستثناء"[1]

وذهب بعض الكوفيين والمبرد والفراء أنها فعل ناصب للاسم بعدها بمنزلة: عدا زيدا، وخلا زيدا، وجوز المبرد في الاستثناء الوجهين يقول المبرد:"...ما كان حرفا ف سوى (إلا) فحاشا، وخلا، وما كان "فعلا" فحاشا وخلا، وإن وافقا لفظ الحروف وعدا ولا يكون"[2]

وعلى هذا فالمبرد يصنّف "حاشا" حرفا وفعلا.

وذهب بعض الكوفيين إلى أنها فعل استعملت استعمال الحروف فحذف فاعلها.[3]

إذن على إثر هذا الخلاف ما بين النحويين في كون "حاشا" حرف أم فعل، كان كذلك الخلاف واقع ما بين البصريين والكوفيين.

الكوفيون: ذهب الكوفيون إلى أن "حاشى" في الاستثناء فعل ماضي، وذهب بعضهم إلى أنه فعل استعمل استعمال الأدوات.[4]

الحجج المقدمة:

استدلوا على ذلك بقولهم:

– الدليل على أنه فعل أنه يتصّرف، والدليل على أنه يتصرف قول النابغة:

وَلاَ أَرَى فَاعِلاً مِنَ النَاسِ يُشْبِهُ وَمَا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ

فقال: "أحاشي" وهي فعل متصرف ففيها دلالة على التصرف وإذا كان متصرفا فيجب أن يكون فعلا لأن التصرف من خصائص الأفعال.

– كذلك الدليل على أنه فعل أن لام الخفض تتعلق به، قال الله تعالى: ﴿حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ يوسف/31/

وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل، لا بالحرف لأن الحرف لا يتعلق بالحرف واللام حذفت لكثرة استعماله في الكلام.[5]

---

(1) سيبويه، الكتاب ج2، ص349

(2) المبرد، المقتضب، ج4، ص391

(3) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص 33 15

(4) الإنصاف، ص 241.

(5) الإنصاف، ص 242.

– الدليل على أنه فعل أنه يدخله الحذف، والحذف إنما يكون في الفعل، لا الحرف، واستشهدوا بقولهم في "حاشى الله" حاش لله، ولهذا قرأ أكثر القرّاء: "حاش لله" بإسقاط الألف، وكذلك هو مكتوب في المصاحف فدلّ على أنه فعل[1] فكانت هذه جملة الحجج التي استشهد بها الكوفيين على أنّ "حاشا " فعل.

البصريون: ذهب البصريون إلى أنّ (حاشى)حرف جرّ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه يكون فعلا ويكون حرفا.[2]

الحجج المقدمة:

استدلّ البصريون على ما ذهبوا إليه بقولهم:

– الدليل على أنه ليس بفعل، وأنه حرف أنه لا يجوز دخول "ما" عليه، فلا يقال: "ما حاشى زيدا" كما يقال : "ما خلا زيدا"[3] و" ما حاشا زيدا" فلمّا لم يقولوا ذلك دلّ على فساد ما ذهبوا إليه.

– والدليل على ذلك أيضا أن الاسم يأتي بعد (حاشا) مجرورا.

قال الشاعر:

حَاشَى أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ ضَنًّا عَنِ المِلْحَاةِ وَالشَّتْمِ [4]

وهو يقصد بقوله: أستثني أبا ثوبان مما سبق القول به، فهو حريص ألا يناله سباب أو لوم.

فلا يخلو: إما أن يكون هو العامل للجر، أو عامل مقدّر بطل أن يقال عامل مقدّر، لأنّ عامل الجر لا يعمل مع الحذف فوجب أن يكون هو العامل.

الأنباري وحكمه:

ذهب الأنباري مذهب البصريين في الحكم على المصطلح حاشا بأنه حرف جر، وذلك ظاهر من خلال قوله: «وأما الجواب عن كلمات الكوفيين»[5].

بحيث فنّد حججهم بالردّ عليها بداية بقولهم:

– "إنه يتصرف"، ردّ على هذه الحجة بقوله: قلنا لا نسلّم.

– قول النابغة:

وما أحاشي من الأقوام من أحد

---

(1) الإنصاف، ص242.

(2) المصدر نفسه، ص241.

(3) الأنباري، أسرار العربية، ص 119.

(4) البيت للجميع الأسدي في الأصمعيات، ص 218.

(5) الإنصاف، ص 243.

ردّ عليه بـ: قوله أحاشى مأخوذ من لفظ "حاشى" وليس متصرفا منه، كما قال: بسمل، وهلل، وحمدل، سبحل، وحولق.

إذا قال: بسم الله، ولا إله إلا الله، والحمد لله، وسبحان الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وكذلك يقال "لبّى" إذا قال: لبيك، وأفّ، إذا قال: أفة، وهو اسم للضجرة.

فكما بنيت هذه الألفاظ وإن كانت لا تتصرف فكذلك كان الأمر في قول النابغة "أحاشى".

– قولهم: «إن لام الجر تتعلق به» ردّ عليه بقوله: «قلنا لا نسلّم فإن اللام في قولهم "حاشى لله" زائدة لا تتعلق بشيء»[1] وضرب أمثلة على ذلك كقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ الأعراف/154، لأن التقدير فيه يرهبون ربّهم واللام زائدة لا تتعلق بشيء.

وكقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾ العلق/14.

أي: ألم يعلم أن الله، والباء زائدة لا تتعلق بشيء.

وكذلك مثل قول الشاعر:

نَضْرِبُ بالسَّيْفِ وَنَرْجُو بالفَرَجْ

أي نرجو الفرج، والباء زائدة لا تتعلق بشيء، فكذلك الأمر بالنسبة لقول الكوفيين بأن لام الجر تتعلق بـ "حاشى".

– قولهم في قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ﴾ يوسف/31 ردّ الأنباري بقوله: «ليس لهم فيه حجة»[2].

وعلّل ذلك بأن " حاشى" في هذا القول ليس باستثناء وإنما هو بمنزلة قولك: «بعيدا منه»، إذ ليس هو موضع استثناء وهو من مثل القول مثلا: فلان يقتل أو يموت أو نحو ذلك فيردّ عليه بـ "حاشاه" وهذا ليس باستثناء وإنما هو بمنزلة قولك: «بعيدا منه»[3] فكذلك القول في هذه الآية.

– قولهم: «يدخله الحذف والحذف لا يكون في الحرف» ردّ ابن الأنباري الجواب عليهم من وجهين:

الوجه الأول قال: أنّا لا نسلّم أنه قد دخله الحذف، فإنّ الأصل عند بعضهم في "حاشى": حاش، بغير ألف، وإنما زيدت فيه الألف، وهذا هو الجواب عن احتجاجهم بقراءة من قرأ (حاش لله).

---

[1] الإنصاف، ص 244.

[2] المصدر نفسه، ص 244.

[3] الإنصاف، ص 245.

الوجه الثاني قال ابن الأنباري: أنّا نسلّم أن الأصل فيه "حاشى" بالألف، وإنما حذفت لكثرة الاستعمال.[1]

– قولهم: «إنّ الحرف لا يدخله الحذف» ردّ عليه ابن الأنباري بـ: قلنا لا نسلّم، بل الحرف يدخله الحذف، ألا ترى أنهم قالوا في "إنّ" المشددة، إن بالتخفيف.[2]

وكذلك احتجّ ابن الانباري بقول الشاعر:

ألم تعلمن ياربِّ أن ربَ دعوة

دعوتك فيها مخلصا لو أجابها

فوردت "رب" بدون تشديد أي مخففة.

وكذلك استشهد بما حكي عن العرب أنهم قالو في:

«سوف أفعل»، سو أفعل، بحذف الفاء، وحكي ابن خالويه فيها «سف أفعل» بحذف الواو، وحكى الكوفيين أيضا أن الأصل في "سأفعل" "سوف أفعل" فحذفت الواو والفاء معا، وسوف حرف.

فردّ ابن الأنباري بعد هذا بقوله: «وإذا جوزتم حذف حرفين فكيف تمنعون جواز حذف حرف واحد»[3].

وبهذا أفسد حجج وأدلّة الكوفيين، وحكم بصحة المذهب البصري.

11–سوى:[4]

نكرة متوغلة في الإبهام والتنكير، فلا تفيدها إضافتها إلى المعرفة تعريفا، ولهذا توصف بها النكرة مع إضافتها إلى معرفة.[5]

وقد وقع الخلاف ما بين النحويين الكوفيين والبصريين حول "سوى".

الكوفيون: ذهب الكوفيون إلى أن "سوى" تكون اسما وتكون ظرفا.

الحجج المقدمة: استدلّ الكوفيون على ذلك بالحجج التالية:

– دخول حرف الخفض عليها، دليل على أنها تكون اسما بمنزلة "غير" بغير إلزام الظرفية يقول الشاعر:

لا ينطق المَكْرُوهَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ إذا جلسوا مِنَّا ولا من سِوَائِنَا

فأدخل عليها حرف الخفض «من».

---

(1) الإنصاف، ص 246.

(2) المصدر نفسه، ص 246.

(3) المصدر نفسه، ص 246.

(4) الإنصاف، ص 252.

(5) مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص 208.

وقال آخر:

جانَفُ عَنْ جُلّ اليَمَامَة ِ نَاقَتِي وما قصدتْ منْ أهلها لسوائك

فأدخل عليها لام الخفض، فدلّ على أنها لا تلزم الظرفية.

وكذلك قول آخر:

أكُرُّ على الكَتِيبَةِ لا أبالي أفيها كان حَتْفِي أم سِوَاهَا

فـ "سواها" في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في "فيها" والتقدير أم في سواها.[1]

– الدليل على أن "سوى" تكون اسما وتكون ظرفا أنه روي عن بعض العرب أنه قال: «أتاني سواؤك»[2].

وذلك بمعنى "غيرك"، فدلّ على أنها تستعمل اسما.

البصريون: ذهب البصريون إلى أن "سوى" لا تكون إلا ظرفا.[3]

الحجج المقدمة: استدلوا على ذلك بالحجج التالية:

– أن العرب لم تستعمل هذا اللفظ في اختيار الكلام إلا ظرفا نحو قولهم: «مررت بالذي سواك» فوقوعها هنا يدلّ على ظرفيتها بخلاف غير.

كذلك قولهم: «مررت برجل سواك»[4].

والتقدير: مررت برجل مكانك، أي يغني غناءك ويسدّ مسدّك، وهو موضع نصب على الظرف بفعل مقدر، وتقديره: استقرّ سواك أي مكانك، بخلاف "غير" في:

مررت برجل غيرك.

والدليل على تغاير "سوى" و "غير" أن "سوى" لا تضاف إلّا إلى معرفة، نحو «سواك، وسوى العاقل» ولو قلت: سوى عاقل، لم يجز.

ولو قلت في «غير»: مررت برجل غير عاقل، لكان جائز.

– الدليل على أن "سوى" ظرف أن العامل يتعدّى إلى ما بعدها كالظرف، قال لبيد:

وابذُل سوَام المالِ إنّ سواءَها دهما وجونا

فنصب "سواءها" على الظرف، ونصب "دهما" بـ "إن" كقولك: إنَّ عندك رجلا.

---

(1) الإنصاف، ص 253.

(2) المصدر نفسه، ص 253.

(3) المصدر نفسه، ص 252.

(4) الإنصاف، ص 253.

– لو كانت "سوى " مما تستعمل اسما لكثر ذلك في استعمال العرب، وفي عدم ذلك دليل على أنها لا تستعمل إلا ظرفا.[1]

الأنباري وحكمه:

ذهب الأنباري في هذه المسألة مذهب البصريين، وحكم بصحّة ما ذهبوا إليه، وأضحظ شواهد الكوفيين بالردّ عليها، وذلك من خلال قوله:

«أما الجواب عن كلمات الكوفيين»[2] كدليل على الردّ عليهم، إذ ردّ عليها حجة بحجة بداية بما أنشدوه من قول الشاعر:

إذا جلسوا منّا ولا من سوائنا

وقول الآخر: وما قصدت من أهلها سوائها.

يردّ ابن الأنباري بقوله: «فإنما جاز ذلك لضرورة الشعر، وعندنا أنه يجوز أن تخرج عن الظرفية في ضرورة الشعر، ولم يقع الخلاف في حال الضرورة لأنها في معنى "غير" وليس شيئا يضطرون إليه ولا يحاولون به وجها»[3].

أما حجتهم القائلة بأن "سواها "في موضع خفض بالعطف في قول الشاعر:

أفيها كان حتفي أم سواها.

فردّ عليها الأنباري بـ «أن سواها ليست في موضع جر بالعطف على الضمير المخفوض في "فيها"، وإنما هو منصوب على الظرف، لأن العطف على الضمير المجرور لا يجوز، وإنما هو شيء تبنونه على أصلكم في جواز العطف على الضمير المخفوض»[4].

كذلك حجتّهم القائلة بأنه روي عن بعض العرب أنه قال:

«أتاني سواؤك» فنّدها بقوله: «رواية تفرّد بها الفراء عن أبي تروان، وهي رواية شاذة غريبة، فلا يكون فيها حجّة»[5].

وهكذا ردّ ابن الأنباري شواهد الكوفيين ورجّح مذهب البصريين.

---

(1) الإنصاف، ص 254.

(2) المصدر نفسه، ص 254.

(3) المصدر نفسه، ص 254.

(4) الإنصاف، ص 255.

(5) المصدر نفسه، ص 255 .

12- المنادى:

المنادى: اسم يقع بعد حرف من أحرف النداء واستدعاء لمدوله نحو : يا محمد ، الاسم المقصود ويسمى منادى، والحرف، الذي قبله يسمى حرف النداء.[1]

ويعرفه الجرجاني بقوله:« المنادى هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظا أو تقديرا».[2]

وتختلف تسمية هذا المصطلح ما بين الكوفيين والبصريين بحيث يسميه الكوفيون " المدعو"، وقد ورد ذكر هذا المصطلح في كتاب "الانصاف في مسائل الخلاف " وذلك من خلال قول ابن الأنباري: «ولئن سلّمنا أنه روي ما أنشدوه في "اللهم" بأن ياء المخاطب لا للمدعو، فكأنه قال" ما عليك أن تقول كلما سجدت أو صليت يا هذه اللّهم "، وحذف المدعو كثيرا في كلامهم ».[3]

وهو بقوله في كلامهم يقصد الكوفيين، وقد جاراهم بمصطلحهم . وأما البصريين فاصطلحوا عليه" المنادى" وهومن مصطلحاتهم.

يقول ابن الأنباري:« ولو كان قال قائل في اختيار الكلام: يا اللّهم على تقدير حذف منادى نحو اللّهم، ثم يقول اللّهم على نداء بياء لكان جائز»[4]

وهو في قوله هذا يتبع البصريين في المصطلح ويسميه كما يسمونه بالمنادى أما عن الخلاف النحوي الواقع بين النحويين الكوفيين والبصريين في" المنادى" فهو في الإعراب والبناء.

الكوفيين: ذهب الكوفيين إلى أن الاسم المنادى المعرف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين.[5]

قال الكسائي: «المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية»[6].

وهو يقصد أنه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى فلا بد فيه من الإعراب.

حجج الكوفيين: استدلّ الكوفيين على ما ذهبوا إليه بقولهم:

- إنه لا معرب له يصحبه.

- إنّا رفعناه بغير تنوين ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع صحيح فرق والدليل على هذا أنه لا يوجد معرب له يصحبه من رافع ولا ناصب ولا خافض وهو مفعول المعنى.

---

(1) علي بهاء الدين بوخرور، المدخل النحوي تطبيق وتدريب في النحو العربي، ص 182.

(2) الجرجاني، التعريفات، ص 230.

(3) المصدر نفسه، ص 294.

(4) المصدر نفسه، ص 294.

(5) الإنصاف، ص 275.

(6) يوسف حسن عمر، شرح الرضي على الكافية، ج1، ص 349.

– حملنا المضاف على لفظ المنصوب لكثرته في الكلام، وذلك أن الكوفيين نصبوا المضاف لأنهم وجدوا أكثر الكلام منصوبا فحمل على النصب لأنه أكثر استعمالا.

– قول الفراء: «إن الأصل في النداء أن يقال: يا زيداه كالندبة فيكون الاسم بين صوتين مديدين وهما "يا" في أول الاسم و"الألف" في آخره»[1].

– قوله: «إن الألف المزيدة في آخره بمنزلة المضاف إليه، فلما حذفوها بنوه على الضم، كما حذف المضاف إليه من قبل ومن بعد».

بحيث لما استغنوا عن الصوت الأول وهو "الياء" في أوله عن الثاني وهو "الألف" في آخره، فحذفوها وبنو آخر الاسم على الضم.

– قوله كذلك: «إنما لم يقدر ذلك في المنادى المفرد المضاف لطوله».

وذلك بخلاف المفرد لأنه مثله يفتقر في باب الصوت إلى ما يفتقر إليه المفرد.[2]

جعل نصب المضاف مبنيا على فتح ما قبل الألف المزيدة في آخر المنادى مما جعلها بمنزلة المضاف إليه.

– كما احتج الكوفيين بعدم جواز ندبة الجمع الذي على هجائين من مثل ندبة «قنسرون» بحذف النون وإثباتها.[3]

– كما قالوا بأن المفرد بمنزلة المضاف بدليل دخول الألف واللام عليه.

– وهو عندهم ليس منصوبا بفعل بدليل امتناع الحال أن تقع معه.[4]

البصريون: أما مذهب البصريين فيفضي إلى القول بأن المنادى مبني على الضم وموضعه النصب لأنه مفعول.[5]

قال ابن الحاجب: «ويبنى على ما يرفع به إن كان مفردا معرفة مثل: يا زيد ويا رجل، ويا زيدان ويا زيدون»[6].

---

[1] الإنصاف، ص 275.

[2] المصدر نفسه، ص 276.

[3] الإنصاف، ص 276.

[4] المصدر نفسه، ص 277.

[5] المصدر نفسه، ص 275.

[6] يوسف حسن عمر، شرح الرضي على الكافية، ص 349.

وقال الرضي: إنما قال ما يرفع به ليكون أهم من قوله: يبنى على الضم، فإن نحو: يا زيدان ويا زيدون خارج منه، وما يرفع به الاسم الضم والألف والواو.

وانتصاب المنادى عند سيبويه على أنه مفعول به، وناصبه الفعل المقدر، وأصله عنده يا أدعو زيدا، فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته.[1]

حجج البصريين: استدلّ البصريون على ما ذهبوا إليه بقولهم:

إنه مبني وإن كان يجب في الأصل أن يكون معربا لأنه أشبه كاف الخطاب، وكاف الخطاب مبنية، فكذلك ما أشبهها.

ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه: الخطاب، التعريف والإفراد.

– إنما وجب أن يكون مبنيا لأنه وقع موقع اسم الخطاب، وذلك لأن الأصل في القول: "يا زيد" هو "يا إياك ويا أنت" لأن المنادى لما كان مخاطبا كان ينبغي أن يستغني عن ذكر اسمه ويؤتى باسم الخطاب، فيقال: «يا إياك» أو «يا أنت»[2]. وذلك من مثل قول الشاعر: يا مر يا بن واقع يا أنتا

فلما وقع الاسم المنادى موقع اسم الخطاب وجب أن يكون مبنيا، كما أن اسم الخطاب مبني.

وجب أن يكون مبني على الضم لوجهين:[3]

الأول: أنه لا يخلو إما أن يبنى على الفتح أو الكسر، أو الضم، بطل أن يبنى على الفتح لأنه كان يلتبس بما لا يتصرف ،بطل أن يبنى على الكسر لأنه كان يلتبس بالمضاف إلى النفس وإذا بطل أن يبنى على الفتح وعلى الكسر تعيّن أن يبنى على الضم.

الثاني: أنه يبنى على الضم فرقا بينه وبين المضاف لأنه إن كان مضافا إلى النفس كان مكسورا، وإن كان مضافا إلى غيرك كان منصوبا، فبني على الضم لئلا يلتبس بالمضاف لأنه لا يدخل المضاف.

– القول أنه في موضع نصب لأنه مفعول، وذلك لأن التقدير في قولك: "يا زيد"، "أدعو زيدا" أو "أنادي زيدا" فلما قامت "يا" مقام "أدعو" عملت عمله.

والدليل أنها قامت مقامه من وجهين:

الوجه الاول: أنها تدخلها الإمالة[4]، نحو «يا زيد، ويا عمرو» والإمالة إنما تكون في الاسم والفعل.

---

[1] يوسف حسن عمر، شرح الرضي على الكافية، ص 346.

[2] الإنصاف، ص 277.

[3] الإنصاف، ص 278.

[4] المبرد، المقتضب، ج3، ص 42.

الوجه الثاني: ان لام الجر تتعلق بها، نحو «يا لزيد، ويا لعمرو» فإن هذه اللام لام الاستغاثة وهي حرف جر[1] فلو لم تكن «يا» قامت مقام الفعل، وإلا لما جاز أن يتعلق بها حرف الجر، لأن الحرف لا يتعلق بالحرف، فدلّ على أنها قد قامت مقام الفعل[2]، وهذا مذهب أكثر النحويين.

– الدليل على أنه في موضع نصب، القول في وصفه «يا زيد الظريف» بالنصب حملا على الموضع، كما يقال: «يا زيد الظريف» بالرفع حملا على اللفظ، وذلك كما في القول: «مررت بزيد الظريف والظريف» فالجر على اللفظ والنصب على الموضع.[3]

فكذلك هنا المنادى في موضع نصب، لأن المنادى المفرد في موضع نصب لأنه مفعول، وهو الأصل في كل منادى. [4]

الأنباري وحكمه:

ذهب الأنباري في هذه المسألة الخلافية مذهب البصريين والدليل على ذلك ردّه على شواهد الكوفيين، بداية بقوله «إن المنادى لا معرب له يصحبه» ردّ ابن الأنباري بقوله: «قلنا: لا نسلّم، وقد بيّنا ذلك في دليلنا»[5]، وهو يقصد بقوله في "دليلنا" دليل البصريين في أن المنادى معرب.

– قول الكوفيين: «إنّا رفعناه» ردّ عليهم بتساؤله القائل: وكيف رفعتموه ولا رافع له؟ [6] فجادلهم بحجتهم بحيث لا يوجد في العربية مرفوع بلا رافع أو منصوب بلا ناصب أو مخفوض بلا خافض، فلا دليل على هذا.

قولهم كذلك «ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع فرق» أبطل ابن الأنباري هذه الحجة، وتعليله في ذلك أن فيما يرفع بغير تنوين ما هو صحيح الإعراب.

قولهم: «إنّا حملنا المضاف على لفظ المنصوب، لكثرته في الكلام» ردّ ابن الأنباري بقوله: «هذا يبطل بالمفرد» وذلك لأنه كان ينبغي أن يحمل على النصب لكثرته في الكلام، فلما لم يحمل المفرد على النصب دلّ على أنه ليس لهذا التعليل أصل.[7]

– كما أضحظ قول الفراء وذلك لأنه يفتقر إلى الدليل.

– قول الفراء بأن: «الألف المزيدة في آخره بمنزلة المضاف إليه، فلما حذفوها بنوه على الضم، كما إذا حذف المضاف إليه من قبل ومن بعد» أبطل ابن الأنباري هذا القول في المنادى المضاف، نحو «يا عبد عمرو»

---

[1] الإنصاف، ص 279.

[2] المصدر نفسه، ص 279.

[3] ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق،ط2، 1413، 1993، ج1، ص 131.

[4] الإنصاف، ص 280.

[5] المصدر نفسه، ص 280.

[6] الإنصاف، ص 280.

[7] المصدر نفسه، ص 280.

وعلّل ذلك بأنه يفتقر في باب الصوت إلى ما يفتقر إليه المفرد، فالواجب القول: «يا عبد عمرو» بالضم، لأن أصله: يا عبد عمراه.[1]

قول الفراء: «إنما لم يقدر ذلك في المنادى المضاف لطوله» أبطل ابن الأنباري كذلك هذا القول، وعلل ذلك بقوله: «لأن الطول لا يمنع تقدير الكلمة على حقها من تقدير الصوت في أوّله وآخره لأنه لا فرق في باب النداء بين طويل الأسماء وقصيرها»[2].

وضرب ابن الأنباري على ذلك مثالا ب: تسمية رجل ب «قرعبلانة» أو «هزنبران» أو «أشناندانة» أو ما أشبه ذلك، فالواجب فيه الضم، وإن كان أكثر حروفا من «يا عبد عمرو» فكان هذا دليل أبطل به قول الفراء والكوفيين في الطول ، لكن هذه الأسماء التي قدمها ابن الأنباري غريبة ومستهينة.

– قول الكوفيون بعدم جواز ندبة الجمع الذي على هجائين مثل ندبة «قنسرون» ردّ ابن الأنباري بقوله: «هذا يلزمكم إذا جعلتم مكان الواو ياء، فإنه يجوز عندكم أن تقولوا: واقنسريناه إن امتنع عندكم «واقنسروناه» وكلاهما لفظ الجمع»[3].

– قولهم: «المفرد بمنزلة المضاف»، لم يسلّم ابن الأنباري بهذا القول، وذلك لأن دخول الألف واللام عليه وعلّل ذلك بأن امتناع دخول الألف واللام عليه لما ذكرت، وإنما امتنع دخولها لأن الإشارة إليه منصوبا بفعل امتناع الحال أن تقع معه.

لم يسلّم ابن الانباري بهذا القول وعلّل ذلك بتناقض معنى الكلام فيه.[4]، وقدم ابن الأنباري أمثلة توضح عدم تسليمه القول: «يا زيد راكبا» على معنى الحال، كان التقدير النداء في حال الركوب، وإن لم يكن راكبا فلا نداء، وهذا مستحيل لأن النداء قد وقع بقوله: يازيد.[5] وذلك أن النداء لا يرتبط بحالة المنادى، فسواء أكان راكبا أم لا فهو منادى لأن الأصل هو أداة النداء والمنادى.

إذن ابن الانباري سار مسار البصريين في مصطلح "المنادى" فسماه كما سموه، ولم يأخذ بمصطلح الكوفيين وكذلك سائر النحاة.

كما أنه ذهب مذهبهم في الخلاف النحوي القائم حول ما إذا كان المنادى المفرد معربا أو مبنيا، وأخذ شواهد البصريين، وفند رأي الكوفيين بردّ شواهدهم عليهم.

---

[1] الإنصاف، ص 280.

[2] المصدر نفسه، ص 281.

[3] المصدر نفسه، ص 282.

[4] الإنصاف، ص 282.

[5] المصدر نفسه، ص 282.

13-ربّ: [1]

حرف جر على الرأي الراجح وتفيد التقليل أو التكثير ومن شروطها التصدير وأن يكون مجرورها نكرة، ومحلّه مبتدأ أو مفعول وهي للتكثير أوسع من التقليل[2]

ومثال ذلك القول: ربّ رجل صالح لقيت.

ف: رجل اسم مجرور لفظا منصوب محلا على أنه مفعول لقيت .

ووقع الخلاف بين البصريين والكوفيين في "ربّ" هي اسم أم حرف؟

الكوفيون: ذهب الكوفيون إلى أن "ربّ" اسم، قال الفراء وجماعة من الكوفيين: «إن (ربّ) اسم معمولة لجوابها كـ (إذا)، أو حين في الظروف وتقدّمت عندهم لاقتضائها الجواب وهي مبنية، قالوا: وقد يبتدأ بها فيقال: ربّ رجل أفضل من عمرو، ويقال: ربّ ضربة ضربت، وربّ يوم سرت ،بتقدير الظرف، وربّ رجل ضربت مفعول، وربّ رجل قام مبتدأ»[3].

الحجج المقدمة: استدلّوا على ذلك بقولهم:

– إنما قلنا إنه اسم حملا على "كم" لأنّ "كم" للعدد والتكثير، و "ربّ" للعدد والتقليل، فكما أن "كم" اسم، فكذلك "ربّ"[4].

– الدليل على أن "ربّ" ليست بحرف جر أنها تخالف حروف الجر وذلك في أربعة أشياء:

أحدها: أنها لا تقع إلّا في صدر الكلام، وحروف الجر لا تقع في صدر الكلام، وإنما تقع متوسطة لأنها إنما دخلت رابطة بين الأسماء والأفعال.

الثاني: أنها لا تعمل إلا في نكرة، وحروف الجر تعمل في النكرة والمعرفة.

الثالث: أنها لا تعمل إلا في نكرة موصوفة، وحروف الجر تعمل في نكرة موصوفة وغير موصوفة.

الرابع: أنه لا يجوز عندكم (يقصد البصريين) إظهار الفعل الذي تتعلق به، وكونه على خلاف الحروف في هذه الأشياء دليل على أنه ليس بحرف.[5]

– الدليل دلالة ظاهرة على أنه ليس بحرف أنه يدخله الحذف، فيقال في "ربّ": "رب"، قال الله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ الحجر/2/.

---

[1] الإنصاف، ص 319.

[2] هادي نهر، التراكيب اللغوية، ص 165.

[3] أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ص 1737.

[4] الإنصاف، ص 319.

[5] المصدر نفسه، ص 319.

قرئ بالتخفيف، كما قرئ بالتشديد، وفيها أربع لغات: ربّ، وربّ، ورب، بضم الراء وتشديد الباء وتخفيفها وفتح الراء وتشديد الباء وتخفيفها، فدلّ على أنها ليست بحرف.

البصريون: ذهب البصريون إلى أن "ربّ" حرف جر.[1]

الحجج المقدمة: استدلوا على ما ذهبوا إليه بقولهم:

– الدليل على أن "ربّ" حرف أنها لا يحسن فيها علامات الأسماء ولا علامات الأفعال، وأنها قد جاءت لمعنى في غيرها كالحرف، وهو تقليل ما دخلت عليه نحو:

«ربّ رجل يفهم»[2] أي ذلك قليل.

إذن فحجّة البصريين في الحكم على "ربّ" أنها حرف تكمن في عدم قبولها لعلامات الإعراب.

الأنباري وحكمه:

ذهب الأنباري مذهب البصريين في القول بأن "ربّ" حرف، والدليل على ذلك قوله: «وأما الجواب عن كلمات الكوفيين»[3].

حيث ردّ على حججهم بداية بقولهم: «إنما قلنا إنها اسم حملا على (كم) لأنّ "كم" للعدد والتكثير، و"ربّ" للعدد والتقليل» ردّ ابن الأنباري بقوله: «قلنا لا نسلّم أنها للعدد، وإنما هي للتقليل فقط، على أن "كم" إنما حكم بأنها اسم، لأنه يحسن فيها علامات الأسماء نحو دخول حروف الجر عليها، نحو "بكم رجل مررت" وما أشبه ذلك»[4].

وكذلك جواز الإخبار عنه، نحو "كم رجلا جاءك" وهذا غير موجود في "ربّ" فدلّ ذلك على الفرق بين "ربّ" و "كم".

– حجتهم القائلة: «إنها تخالف حروف الجر في أربعة أشياء...» ردّ عليه بقوله: «قلنا إنما فعلوا ذلك إيجازا واختصارا من مثل القول: ربّ رجل يعلم، كان التقدير فيه: ربّ رجل يعلم أدركت أو لقيت، فحذف لدلالة الحال عليه»[5].

---

[1] الإنصاف، ص 319.

[2] المصدر نفسه، ص 320.

[3] الإنصاف، ص 320.

[4] المصدر نفسه، ص 320.

[5] المصدر نفسه، ص 320.

وضرب مثال آخر على حذفها في قوله تعالى: ﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ﴾ النمل/12/، إلى قوله تعالى: ﴿إِلَى فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ﴾ النمل/12/، ولم يذكر مرسلا لدلالة الحال عليه.

– الحجة القائلة: «إنه يدخله الحذف، والحذف لا يدخل الحرف» ردّ الأنباري بـ: «قلنا لا نسلّم، فإنه قد جاء الحذف في الحرف، فإن أنّ المشددة يجوز تخفيفها وهي حرف»[1].

وبضحظ شواهد الكوفيين، رجحّ الأنباري مذهب البصريين .

14–واو (ربّ): [2]

حرف الواو أنواع متعددة، لكل نوع استعمال خاص يؤدي إلى معنى معين، ومن أنواعه واو (ربّ)، حيث ينوب عن "ربّ "جوازا بعد حذفها في مواضع محددة، ولا يتحتم أن تكون هذه الواو نائبة عن (ربّ) المحذوفة.[3]

وذلك لأنّ حذف (ربّ) يجوز مع إبقاء عملها ومعناها كما كانت، وهذا الحذف قياسي بعد "الواو" و "الفاء" و "بل" ولكنه بعد "الواو" أكثر.[4]

إذن من خلال هذا يستنتج أن الخلاف واقع ما بين النحاة في اعمال واو (ربّ)، وكذلك هو واقع في تصنيفها بحيث وقع الخلاف ما بين النحويين الكوفيين والبصريين في تصنيفها أهي واو قسم أم واو عطف؟

الكوفيون:

جعل الكوفيون واو "ربّ" كواو القسم، وهي عندهم عاملة تعمل في النكرة الخفض بنفسها، وكذلك ذهب أبو العباس المبرد من البصريين، حيث، يقول: «... وليس كما قالوا لأنّ الواو بدل من ربّ، كما ذكرت لك، والواو في قوله تبارك وتعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّه﴾ واو عطف، ومحال أن يحذف حرف الخفض ولا يأتي منه بدل»[5].

الحجج المقدمة: استدلوا على قولهم بما يلي:

– الواو هي العاملة، لأنها نابت عن "ربّ"، فلما نابت عن "ربّ"، فلما نابت عن "ربّ" وهي تعمل الخفض فكذلك الواو لنيابتها عنها، وصارت كواو القسم.

---

(1) الإنصاف، ص 321.

(2) المصدر نفسه، ص 322.

(3) عباس حسن، النحو الوافي، ص 49.

(4) الإنصاف، ص 528.

(5) المبرد، المقتضب، ج2، ص 347.

– الدليل على أنها ليست عاطفة، أنّ حرف العطف لا يجوز الابتداء به،[1] واستدلوا بابتداء القصيدة به كقول الشاعر: وبلد عامية أعماؤه

وكقول الآخر:

وبلدة ليس بها أنيس.

وكلا القولين يبتدأن بالواو، وهذا دليل على أن الواو ليست واو عطف.

البصريون: جعل البصريون واو "ربّ" واو عطف وهي غير عاملة عندهم، وإنما العمل لـ "ربّ" مقدرة،[2] وذلك أن الواو أنابت مناب "ربّ" في نحو قوله:

وَقَاتِمِ الأعماقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقْ

وفي قوله: وبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ كَأَن لَو أَرضية سماؤه

وقوله: ولَيْلة ذاتِ نَدىً سَرَيْتُ

وفي قوله: ومَنْهَلٍ من الأَنِيس نائي

تقديره: وربّ كذا، وهذه الواو حرف عطف.[3]

حجج البصريين: استدلوا على قولهم بما يلي:

– الدليل على أنها واو عطف، وأن "ربّ" مضمرة بعدها أنه يجوز ظهورها معها نحو: "وربّ بلدة".

– والدليل على أن "الواو" ليست عاملة وأن العمل ل "ربّ" مقدرة وذلك لأن الواو حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل شيئا، لأن الحرف يعمل إذا كان مختصا، وحرف العطف غير مختص، فوجب أن لا يكون عاملا، وإذا لم يكن عاملا وجب أن يكون العامل "ربّ" مقدرة.[4]

الأنباري وحكمه:

ذهب الأنباري مذهب البصريين القول في القول بأن واو "ربّ" واو عطف وأنها غير عاملة.

وردّ على حجج الكوفيين بقوله: «وأما الجواب عن كلمات الكوفيين»[5]، فردّ شواهدهم عليهم شاهدا بشاهد بداية بقولهم: «إنها لما نايت عن "ربّ" عملت عملها كواو القسم» ردّ عليه بقوله أنه فاسد، وتعليله: «لأنه قد جاء عنهم الجر باضمار "ربّ" من غير عوض منها»[6] وذلك نحو قوله:

---

(1) الإنصاف، ص 323.

(2) المصدر نفسه، ص 322.

(3) ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1413هـ، 1993م، ج1، ص 636.

(4) الإنصاف، ص 323.

(5) المصدر نفسه، ص 323.

(6) المصدر نفسه، ص 323.

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ كِدْتُ أقْضِي الحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ

وقال آخر:

مثلُكِ أَو خيرٌ تركتُ رَذِيَّةً تُقَلِّب عينيها إِذا طار طائرُ

والدليل أيضا على فساد ما ذهبوا إليه: أنها تضمر بعد "بل" في مثل قول الشاعر:

بل جوز تيهاء كظهر الحجفت

والتقدير: بل ربّ جوز ولا يقول أحد إن "بل" تجرّ وكذلك تضمر بعد الفاء.

والدليل على أن هذه الأحرف التي هي الواو والفاء وبل ليست نائبة عن "ربّ" ولا عوضا عنها أنه يحسن ظهورها معها، فيقال «وربّ بلد» «وبل ربّ بلد» «و فربّ حور» ولو كانت عوضا عنها لما جاز ظهورها معها، لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض وذلك أن واو القسم لما كانت عوضا عن الباء لم يجز أن يجمع بينهما، فلا يقال: «وبالله لأفعلنّ»[1] .

– الدليل على أنها واو عطف أنه جاز الجمع بين "الواو" و "ربّ" كدليل على أنها ليست عوضا عنها بخلاف واو القسم.

– قول الكوفيين بأن: حرف العطف لا يجوز الابتداء به والشاعر ابتدأ بالواو في أول القصيدة كقوله:

وبلد عامية أعماؤه.

ردّ ابن الأنباري بأن هذه الواو واو عطف، وإن وقعت في أول القصيدة لأنها في التقدير عاطفة على كلام مقدر وذلك من مثل القول: «ربّ قفر طامس أعلامه سلكته، وبلد عامية أعماؤه قطعته»[2].

وصاحب هذا القول يصف نفسه بركوب الأخطار وقطع المفاوز والقفار وكذلك ابن جني يقول:

«فإن قلت: فإنّ نجدها مبتدأة في أوائل القصائد فعلى أي شيء عطفت؟

فالجواب: أن القصيدة تجري مجرى الرسالة، وإنما يؤتى بالشعر بعد خطاب يجري أو خطاب يتصل، فيأتي بالقصيدة معطوفة بالواو على ما تقدمها.

والواو حرف عطف في: وبلد عامية أعماؤه»[3].

يعلّل بهذا القول ابن جني مجيء الواو في أول القصائد.

---

[1] الإنصاف، ص 324- 325.

[2] الإنصاف، ص 325.

[3] ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص 636- 637.

وفي الأخير وبعد سرد ردود ابن الأنباري على حجج واستدلالات الكوفيين، يتضّح حكمه بأن واو "ربّ" هي واو عطف، ولما تبث بأنها واو عطف كان ينبغي أن لا تكون عاملة.

15- الخفض:

الجر، الكسر، الخفض: هذه المصطلحات متداخلة فيما بينها من علماء اللغة من يستعملها دلالة على المدلول الواحد، ومنهم من يتمسك بمصطلح دون سواه.[1]

وتمسك الكوفيون بمصطلح "الخفض" وعمموا استعماله، فأصبح يطلق عندهم على المنون وغير المنون، واستعمل البصريون مصطلح الكسر والجر.[2]

ويستعمل كل نحوي المصطلح الذي اختاره، فمثلا يقول سيبويه: «والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه»[3].

وقال المبرد: «فمن المضاف إليه ما تضيف إليه بحرف جر»[4].

وقال السيوطي: «الجر إما بحرف أو إضافة»[5].

من خلال هذا يلاحظ اختلاف العلماء في هذا المصطلح، وهذا الخلاف تابع للخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية، يقول السيوطي: «الجر من عبارات البصريين والخفض من عبارات الكوفيين»[6].

وكذلك سرد هذا الخلاف في ثنايا الانصاف في مسائل الخلاف.

الكوفيون:

استعمل الكوفيون مصطلح "الخفض" بدلا من مصطلح "الجر"، فنجد مثلا استشهادهم بالقول: «فأما إذا كان الاسم بعدهما مخفوضا كان الخفض بهما اعتبارا بـ "من" ولهذا المعنى كان الخفض بـ "منذ" أجود من الخفض بـ "مذ"»[7].

---

(1) نور الهدى لوشن، حروف الجر في العربية بين المصطلح والوظيفة، المكتب الجامعي الحديث، د ط، 2002، ص 23.

(2) نفس المرجع، ص 24.

(3) سبويه، الكتاب، ج1، ص 243.

(4) المبرد، المقتضب، ج4، ص 136.

(5) السيوطي، الهمع الهوامع في شرح مجمع الجوامع، تحق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1418هـ- 1998م،ج4، ص 153.

(6) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، مطبوعات مجموع اللغة العربية، دمشق، د ط، 1407هـ- 1987م، ج 2، ص 110.

(7) الإنصاف، ص 327.

إذن توسع الكوفيون في "الخفض" فاستعملوه في الكلمات المنونة وغير المنونة، بعد أن كان الخليل لا يستعمله إلا في المنون، وأن البصريين نقلوا "الجر" من كونه حركة يستعان بها عند الخليل على التخلص من الساكنين، في نحو: لم يذهب الرجل، إلى كونه حركة خاصة بالأسماء المعربة سواء أكانت منونة، أم غير منونة.[1]

فمخفوضا بمعنى مجرورا، وقولهم: كان الخفض بمعنى الجر وكذلك قولهم: «واو ربّ تعمل في النكرة الخفض بنفسها»[2].

وكلما سردت أدلة الكوفيين في الانصاف كان استعمال الخفض بدلا من الجر.

البصريون:

استعمل البصريون مصطلح "الجر" بدلا من الخفض، فمثلا قولهم: «إنما قلنا: إنه لا يجوز فيه الجر لأن "كم" هي العاملة فيما بعدها الجر»[3].

وكذلك قولهم: «حرف جر»[4].

وكمثال على هذا الخلاف نورد لمسألة الخلاف في اعمال حرف الخفض مضمرا والاختلاف الوارد بين البصريين والكوفيين.

الكوفيون: ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الخفض في القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض.

الحجج المقدمة: يستدلون على ذلك بقولهم:

– جاء عن العرب أنهم يلقون الواو من القسم، ويخفضون بها، قال الفراء: «سمعناهم يقولون: «الله لتفعلن»، فيقول المجيب «الله لأفعلنّ» بألف واحدة مقصورة في الثانية، فيخفض بتقدير حرف الخفض، وإن كان محذوفا.

– اعمال حرف الخفض مع الحذف، مثلا: مررت برجل صالح إلا صالح فطالح، أي إلا أكن مررت برجل صالح، فقد مررت بطالح.

وكذلك القول: كيف أصبحت؟ فيقول: «خير عافاك الله» أي بخير.

---

(1) مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة النحو، ص 311.

(2) الإنصاف، ص 322.

(3) المصدر نفسه، ص 261.

(4) الإنصاف، ص 261.

وقول الشاعر:

رسم دار وقفت في طلله كدت أقضي الحياة من جلله

وخفض "رسم" بإضمار حرف الخفض[1] كدليل الجواز.

- كذلك قولهم بـ: اعمال "ربّ" مع الحذف بعد "الواو" و "الفاء" و "بل".

البصريون: ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك إلا بعوض نحو ألف الاستفهام نحو قولك: «آلله ما فعلت كذا».

الحجج المقدمة: استدلوا بالحجج التالية:

- الاجماع على أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف، وإنما تعمل مع الحذف في بعض المواضع إذا كان لها عوض. [2]

- وكذلك الدليل على ذلك أنه لا يجوز أن يظهر معهما حرف القسم فلا يقال " أو الله" و «لا ها والله»[3].

وذلك لكون ألف الاستفهام وها التثنية صارتا عوضا عن حرف القسم، وذلك لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض أو المعوض منه.

فالواو مثلا لما كانت عوضا عن الباء، لم يجز أن يجمع بينهما فلا يجوز أن يقال: «بو الله لأفعلنّ»، فكذلك هنا لا يجوز الجمع.

الأنباري وحكمه:

ذهب الأنباري في هذه المسألة مذهب البصريين مرجحا حججهم ومفندا حجج الكوفيين بحيث ردّ عليها بـ:

- قولهم :«ألله لأفعلنّ»، جاز ذلك مع الاسم خاصة على خلاف القياس لكثرة استعماله، فكذلك جاز حذف حرف الخفض لكثرة الاستعمال مع هذا الاسم دون غيره، والدليل عليه اختصاص هذا الاسم بما لا يكون في غيره، مثل: التاء في "تا الله" كقوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم ﴾ [4] سورة الأنبياء -آ 57-

---

[1] الإنصاف، ص 334، 335.

[2] ابن السراج، الأصول في النحو ، تحق: عبد الحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، ج1، ص 431.

[3] الإنصاف، ص 336.

[4] المصدر نفسه، ص 337.

هذا مع عدم جواز دخول التاء في غيره، وذلك أن هذا الاسم يختص بهذا الحكم.

– قولهم بالمثل المقول عن العرب: «مررت برجل صالح إلا صالح فطالح» أي إلا أكن مررت برجل صالح فقد مررت بطالح.

ردّ ابن الأنباري بقوله: «قلنا هذا لغة قليلة الاستعمال بعيدة عن القياس، فلا يجوز أن يقاس عليها»[1].

وكذلك القول: خير عافاك الله، أي: بخير، فهو من الشاذ الذي لا يعتّد به لقلته وشذوذه.

– إضمار "ربّ" بعد "الواو" و "الفاء" و "بل" وهي حروف جر.

رد الأنباري على هذه الحجة بقوله: «إنما جاز ذلك لأن هذه الأحرف صارت دالة عليها أو عوضا عنها، فجاز حذفها، وما حذف وفي اللفظ على حذفه دلالة أو حذف إلى عوض وبدل، فهو في حكم الثابت، والخلاف ها هنا فإنكم جوزتم حذف القسم، ولا دلالة في اللفظ على حذفه»[2].

على هذا يلاحظ استعمال البصريين لمصطلح "الجر"، والكوفيين لمصطلح "الخفض"، وأما الأنباري فيستعمل كذلك مصطلح "الجر"، وكذلك معظم النحاة يستعملونه عوضا عن "الخفض" مما كتب له الاستقرار أكثر من مصطلح الكوفيين.

16–لام الابتداء:[3]

ولام الابتداء هي اللام المفتوحة في قولك: «لزيد منطلق» ولا تدخل إلا على الاسم والفعل المضارع، كقوله عز وجلّ «لأنتم أشد رهبة» الحشر 13.

وقوله: «وإن ربك ليحكم بينهم» النحل/ 124.

وفائدتها تأكيد مضمون الجملة»[4].

وقال ابن جني:

«و أمّا لام الابتداء فمن خواص الأسماء، وهي مفتوحة مع المظهر والمضمر تقول: لزيد أفضل من عمرو، ولأنت أكرم من محمد»[5].

وقد وقع الخلاف ما بين الكوفيين والبصريين في هذه اللام، بحيث قال الكوفيون بأنها: جواب القسم، وقال البصريون بأنها لام الابتداء.

---

[1] الإنصاف، ص 339.

[2] المصدر نفسه، ص 339.

[3] ا المصدر نفسه، ص 340.

[4] الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص 427.

[5] ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص 369.

الكوفيون: ذهب الكوفيون إلى القول بأن اللام جواب القسم وليست لام الابتداء.

الحجج المقدمة: استدلوا على ذلك بقولهم:

– الدليل على أن هذه اللام جواب القسم وليست لام الابتداء أن هذه اللام يجوز أن يليها لام المفعول، الذي يجب له النصب وذلك نحو قولهم: «لطعامك زيد آكل» فلو كانت هذه اللام لام الابتداء لكان يجب أن يكون له النصب وذلك أن يكون ما بعدها مرفوعا، ولما كان يجوز أن يليها المفعول الذي يجب أن يكون منصوبا.[1]

البصريون: ذهب البصريون إلى القول بأنها لام الابتداء.

الحجج المقدمة: استدلوا على ذلك بقولهم:

– الدليل على أنها لام الابتداء أنها إذا دخلت على المنصوب بـ "ظننت" أو جبت له الرفع، وأزالت عنه عمل "ظننت" تقول: «ظننت زيدا قائما» فإذا أدخلت على زيد اللام، قلت: «ظننت لزيدا قائما» فأوجبت له الرفع بالابتداء، بعد أن كان منصوبا فدلّ على أنها لام الابتداء.[2]

– عدم جواز القول: «إن الظن محمول على القسم، فاللام جواب القسم، كقولهم: والله لزيد منطلق، لا لام الابتداء، فإذا كانت لام جواب القسم فحكمها أن تبطل عمل "ظننت" ولهذا أوجبت أن ترفع زيد بما بعده لا بالابتداء»[3] وهذا لأن معنى الظن خارج عن معنى القسم لأن فيه معنى الشك.

وذلك أن قولك: "لعمرك" قسم، ومحال أن يجاب القسم بالقسم، فلا يجوز إذن أن يكون التقدير: والله لعمرك لأقومنّ» كما يجوز إذا قلت: لزيد قائم، أن يكون تقديره: والله لزيد قائم.

يقول ابن جني: «واعلم أن لام الابتداء أحد الحرفين الموجبين اللذين يتلقى بهما القسم، وهما: اللام وإنّ، وذلك قولك: والله لزيد عاقل، و: والله إن زيدا عاقل، إلا أنّ هذه اللام قد تتعرف من معنى الجوانب وتخلص للابتداء»[4].

الأنباري وحكمه:

ذهب الأنباري في هذه المسألة مذهب البصريين وحكم بأن هذه اللام "لام الابتداء" وردّ على حجج الكوفيين بداية بحجتهم القائلة: «إن هذه اللام ليست بلام الابتداء، لأن الابتداء يوجب الرفع، وهذه اللام يجوز

---

(1) الإنصاف، ص 340.

(2) المصدر نفسه، ص 340.

(3) المصدر نفسه، ص 341.

(4) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص 383.

أن يليها المفعول، الذي يجب له النصب» نحو قولك «لطعامك زيد آكل»، ردّ بقوله: «قلنا: الأصل في اللام ها هنا أن تدخل على زيد، الذي هو المبتدأ، وإنما دخلت على المفعول الذي هو معمول الخبر، لأنه لما قدّم في صدر الكلام، وقع موقع المبتدأ»[1] ولذلك تسمى لام الابتداء فإذا وقع المفعول موقع الخبر جاز أن تدخل هذه اللام عليه كما تدخل على المبتدأ بوقوعه موقعه.

وعلى هذا يقرّ ابن الأنباري بصحة حكم البصريين.

17-"كي":

تنصب الفعل المضارع ذكرت مع لام التعليل أم لم تذكر، فإذا سبقتها لام التعليل للمصدرية وقد تتصل بها السلام النافية. [2]

كي: حرف تعليل يقال: " جئتك كي أراك ولكي أراك"، ويقال في الأمر: "كيت وكيت وكذا و كذا".[3]

كي: حرف مصدر ونصب والمصدر الأول مجرور باللام مقدرة أو ملفوظة نحو: "اجتهد كي او لكي تنجح" وإذا اتصلت بهما "ما الزائدة فهي كافة ومكفوفة نحو:" يربى الفتى كيما يضر وينفع" وإذا دخلت على ما الاستفهامية " تكون بمنزلة "لام الخبر" نحو "كيم تسأل عن صديقي".[4]

اختلف البصريون والكوفيون حول "كي" فالكوفيون قالوا بأنها "حرف نصب" أما البصريون قالو بأنها "حرف جر".

الكوفيون: ذهب الكوفيون إلى أن كي لا تكون إلا حرف نصب ولا يمكنها أن تكون حرف خفض.[5]

الحجة المقدمة: استدلوا على ذلك بقولهم:

– الدليل على أن كي لا تكون حرف خفض لأن كي من عوامل الأفعال وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن يكون حرف خفض لأنه من عوامل الأسماء وعوامل الأفعال لا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء، والذي يدل على انها لا تكون حرف خفض وحرف الخفض لا يدخل على حرف خفض.[6]

---

(1) الإنصاف، ص 342.

(2) أحمد مختار عمر، مصطفى النحاس زهران، محمد حماسة عبد اللطيف، االنحو الأساسي، ت، دار السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، ط4، دس، ص 402.

(3) مجمع اللغة العربية، معجم الوجيز، دتح، مجمع اللغة العربية، مصر، ط1، 1400 هـ 1980م، ص 140.

(4) محمد احمد مرجان، مفتاح الإعراب، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1421هـ 2000م، ص 39.

(5) الإنصاف، ص 455.

(6) المصدر نفسه، ص 455.

أما في قول الشاعر:

فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم أبدا دواء

– فمن الشاد الذي لا يعرج عليه ولا يؤخذ به الإجماع فيقول "مه"، "من"، "كيمه"، فليس لكي يكون فيه عمل وليس فيه موضع "خفض"، وإنما هو في موضع "نصب".[1]

ذهب "الكوفيون" إلى أنها "ناصبة للفعل المضارع" دائما وتؤول "كيهه" على تقدير "كي" رد عليهم الأشموني بأنه يلزم كثرة الحذف وإخراج "ما الاستفهامية" من المصدر وحذف ألفها، من غير الجر وحذف الفعل المنصوب، مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يتبث.

ومما يرد في قول حاتم الطائي:

فأوقدت ناري كي ليبصر ضوؤها وأخرجت كلبي وهو البيت داخله

فإن "كي" تتعين حرف جر التعليل بمعنى اللام لظهور اللام بعدها وقد جمع بينهما للتأكيد.

البصريون: ذهب البصريون إلى أن "كي" تكون حرف جر.[2]

الحجة المقدمة: استدلوا على ذلك بقولهم:

الدليل على أن "كي" تكون حرف جر دخولها على الاسم الذي هو "ما الاستفهامية" كدخول "اللام" وغيرها من "حروف الجر" عليها، وحذف "الألف" منها.

– والدليل على انها في موضع "جر" أن "الألف" من "ما الاستفهامية" لا تحذف إلا إذا كانت في موضع جر واتصلت بحرف جر مثل: بم، لم، فيم، وقوله تعالى: ﴿ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ الصف/ 2.

– أما إذا اتصلت "لماذا" فلا يجوز حذف الألف منها، وإذا اتصل بها "حرف جر" فلا يجوز القول "لماذا، بيماذا فيماذا، لماذا، فيم ذا" لأنها ما صارت مع "ذا" كالشيء الواحد فلم تحذف الألف منها[3]

– إذا وقعت "الألف" في صدر الكلام، لا يجوز أن تحذف "الألف" منها نحو : ما تريد، ما تصنع، فلا يجوز القول هنا م يريد، م تصنع.

– لما حذف الألف في "كيمه" كما يحذف مع حروف الجردل على انها حرف جر وحذفت لأنها صارت مع حرف الجر بمنزلة واحدة، والحذف هنا كان للتخفيف أيضا.[4]

---

[1] الإنصاف ، ص 455، 456.

[2] المصدر نفسه، ص455.

[3] المصدر نفسه، ص 455، 456.

[4] المصدر نفسه، ص 457.

الأنباري وحكمه:

ذهب الأنباري في هذه المسألة مذهب البصريين ورد على حجج الكوفيين بداية من حجتهم القائلة:

«إن كي من عوامل الأفعال فلا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء»

رد الأنباري: بأن هذه الحروف من عوامل الأفعال في كل الأحوال وفي بعض الأحوال، فإذا قالو في كل الأحوال فلا نسلم وغذا قالو في بعض الأحوال فتسلم، وهذا الآن "كي".[1] على ضربين:

الأول: أن تكون " حرف نصب" من عوامل "الأفعال"، وذلك إذا دخلت عليه "اللام" نحو: «جئتك لكي لتكرمني»، وقوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾ الحديد/ 23.

فكي هي الناصبة بنفسها من غير تقدير "أن" ولا يجوز هنا حرف الجرن لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر.

الثاني: أن تكون حروف الجر كـ "اللام" نحو: «جئتك كي تكرمني» فهذي "كي" حرف جر بمنزلة، والفعل بعدها منصوب بتقدير "أن"، كما هو منصوب بعد اللام بتقدير "أن" وحذفت هنا طلبا للتخفيف.[2]

– و الذي يدل على أنها على بمنزلة "اللام" أنها لبعض "اللام"، فلا فرق هنا في: «جئتك كي تكرمني» «جئتك لتكرمني»، فهي تدل على أنها "حرف جر" كما تكون "حروف جر"

أما قولهم: إن "مه" في «موضع نصب».

رد الانباري: بان هذا باطل لأنه لو كانت "ما" في موضع نصب لكان لا ينبغي أن لا يحذف "الألف" في "ما"، فلا يجوز أن تقول "م تفعل" في قولك: ما تفعل.

فلما حذفت "الألف" دلت على أنها ليست في موضع "نصب" بل في موضع "جر".[3]

ذهب الانباري في هذه المسألة مذهب البصريين مرجحا حججهم، ومفنّدا حجج الكوفيين بالردّ عليها.

18-لام الجحد:[4]

عملها النصب ومعنى الجحود إدخال حرف الجحد على الكلام مثل قولك: ما كان زيد ليفعل، وما كان الله ليضيع إيمانكم.[5]

---

[1] الإنصاف، ص 457.

[2] المصدر نفسه، ص 457، 458.

[3] المصدر نفسه، ص 458، 459.

[4] المصدر نفسه، ص475.

[5] الفراهدي، الجمل في النحو، تحق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ولقد اختلف الكوفيين والبصريين في هذا المصطلح، فالبصريون يسمونه "بالنفي" أما مصطلح الكوفيين هو "الجحد".

فالنفي لغة: الطرد والإخراج والطرح وهو إخبار بالسلب، كما أن النهي طلب بالسلب.

وقد استعملتا كلمتا النفي والجحد في القرآن الكريم بمعنى واحد، فالأول للنفي المادي والثاني للنفي المعنوي، وقد يتشابهان فيقال نفي الشيء نفيا جحده، ونفى ابنه جحده أي أنكر نسبه إليه ثم أنكر حقه عليه. [1]

الجحد: ما انجزم بلم لنفي الماضي وهو عبارة عن الإخبار عن ترك الفعل في الماضي فيكون النفي أعم منه. [2]

إذن فلكل من الجحد والنفي معنى فرعي، لكنهما يلتقيان في معنى عام وهو النفي.

وذلك على أن للجحد معنى في اللغة هو إنكارك بلسانك ما تستيقنه نفسك قال الله تعالى: ﴿وَتِلْكَ عَادٌ جَحَدُواْ بِآيَاتِ رَبِّهِمْ»﴾ هود/59.

وقال أيضا: ﴿ مَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلاَّ الْكَافِرُونَ ﴾ العنكبوت/ 47.

وأما النفي فمعناه اللغوي الطرد والإبعاد، قال تعالى: ﴿... أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنفَوْا مِنْ الأَرْضِ﴾ مريم/ 81. [3]

ويرى الدكتور أحمد مكي الأنصاري أن مصطلح الجحد يساير روح اللغة أكثر من مصطلح النفي، الذي يساير روح الفلسفة. [4]

لكن الملاحظ أن كلا المصطلحين ترك أصداءه في النحويين وكلاهما استعملا، لكن كان مصطلح النفي أكثر حضوة وانتشارا.

وقد ورد مصطلح "النفي" و"الجحد" في كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصرة والكوفة" إذا حاكاه في سرد حجج البصريين من خلال القول في المثال «ما كان زيد ليدخل». [5] كان نفيا ليدخل، فقوله نفيا دليلا على استعمال مصطلح البصريين.

---

(1) هادي نهر، التراكيب اللغوية، ص 267.

(2) الجرجاني (الشريف)، التعريفات، ص 77

(3) عوض أحمد فوزي، المصطلح النحوي ص 188.

(4) المصدر السابق، ص 187.

(5) الإنصاف، ص 475.

و"الجحد" كدليل على أنه مصطلحا كوفيا حاكاه الأنباري في سرد حجج الكوفيين من خلال القول: «الدليل على جواز تقديم المنصوب على الفعل المنصوب بلام الجحد» [1].

وقوله بالجحد نسبة إليهم.

وقد تمحورت مسألة الخلاف ما بين البصريين والكوفيين حول "لام الجحد" فالكوفيون قالوا بأنها "الناصبة لنفسها" أما البصريون وذهبوا إلى أنها "منصوبة بتقدير أن".

الكوفيون: ذهب الكوفيون إلا أن "لام الجحود" هي الناصبة بنفسها ويجوز إظهار "أن" بعدها للتوكيد. [2]

الحجج المقدمة: استدلوا على ذلك بقولهم:

الدليل على أنها هي العاملة بنفسها وجواز إظهار "أن" أنها قامت مقام "كي" ولهذا تشتمل على معنى "كي"، كما أن "كي" تنصب الفعل وكذلك ما قام مقامه.[3]

وتنصب تارة بتقدير "أن" لأنها حرف جر وتارة تنصب بنفسها، وحملها في الحالة التي تنصب الفعل بتقدير "أن" أولى من حملها عليها في حالة النصب. [4]

والدليل على جواز تقديم المنصوب على الفعل المنصوب "بلام الجحد" قول الشاعر:

لقد عذ لتني أم عمر ولم أكن مقالتها ما كانت حيا لأسمعا

هنا قدم منصوب "لأسمع" عليه وفيه "لام الجحود" فدلّ على جوازه، وفيه أيضا دليل على صحة ما ذهبنا إليه من أن لام "الجحود" هي العاملة بنفسها من غير تقدير، فلو كانت "أن" هنا مقدرة لكانت مع الفعل بمنزلة صلة المصدر لا يتقدم عليه. [5]

البصريون: ذهب البصريون إلى أن لام الجحد "ناصبة" بتقدير "أن"، ولا يجوز إظهارها ولا يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب "بلام الجحد" عليها.[6]

الحجة المقدمة: استدلوا على ذلك بقولهم:

إنما قلنا ان الناصب للفعل "أن " المقدرة دون اللام، وذلك لأن "اللام" من عوامل الأسماء وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون من عوامل الأفعال فوجب أن يكون الفعل منصوبا بـــ "تقدير "أن".[7]

---

[1] الإنصاف، ص 474.

[2] الأنباري، الإنصاف، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، دس، 474.

[3] الإنصاف، ص 461.

[4] الأنباري، الإنصاف، ص 463.

[5] المصدر نفسه، ص 474، 475.

[6] المصدر نفسه، ص 461.

[7] المبرد، المقتضب، محمد عبد الخالق عظيمة، دم، القاهرة، 145 هـ 1994م، جزء 2، ص7.

"إن" وجب تقديرها دون غيرها لأن "أن" تكون مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يحسن أن يدخل عليه حرف جر فكان تقديرها أولى من غيرها، فإن شئت أظهرتها بعد اللام وإن شئت أضمرتها. [1]

– أما الدليل على أنه لا يجوز إظهار "أن" بعدها، فذلك يظهر من وجهين:

الوجه الأول: قولهم «ما كان زيد ليدخل»، و ما كان عمرو ليأكل» فجواب الفعل ليس تقديره تقدير اسم، ولا لفظه لفظ اسم، لأنه جواب لقول قائل «زيد سوف يدخل، وعمرو سوف يأكل».

– ولو قلنا «ما كان زيد لأن يدخل» و«ما كان عمرو لأن يأكل» بإظهار "أن" لجعلنا مقابل "سوف يدخل" و"سوف يأكل" "اسما"، لأن "أن" مع الفعل بمنزلة "المصدر"، وهو اسم لذلك لم يجز إظهارها. [2]

الوجه الثاني: فالتقدير عندهم: ما كان زيد مقدرا لأن يدخل أو نحو ذلك، يوجب المستقبل من الفعل، و "أن" توجب "الاستقبال" ولوجوب هذا "الاستقبال"، لابدّ من الاستغناء بما تضمن الكلام من تقدير الاستقبال عن ذكر "أن".

– وإذا لم يجز إظهار «أن» بعدها لكونها صارت بدلا عن اللفظ نحو «ما كان زيد لأن يدخل» كان نافيا لـ (سيدخل)، وإذا أظهرت "أن" مثل: ما كان زيد لأن يدخل".

– ولما تكون "ألف الاستفهام" بدلا من "واو القسم"، نحو «الله لأقومن» فالألف هنا لم يجز إظهارها بل أصبحت وكأنها مظهرة. [3]

الأنباري وحكمه:

ذهب الأنباري في هذه المسألة مذهب البصريين بحيث ردّ على حجج الكوفيين مبطلا إياها، ويتجلى هذا من خلال قوله: «وأما الجواب عن كلمات الكوفيين».

كدليل على الرد عليهم: بداية بحجتهم القائلة في قول الشاعر:

ولم أكن مقالتها مقالتها ما كنت حيا لأسمعا

ردّ بـ «لا حجة لهم فيه، لأن مقالتها منصوب بفعل مقدر، كأنه قال: ولم أكن لأسمع مقالتها، لا بقوله لأسمعا»[4].

وضرب الأنباري مثالا آخر كدليل من خلال قول الشاعر:

---

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف ص 463.

[2] الأنباري، الإنصاف، ص 475.

[3] المصدر نفسه، ص 475، 476.

[4] المصدر نفسه، ص 476.

وإني امرؤ من عصبة خندفية أبت للأعادي أن تديخ رقابها[1]

"فاللام" هنا في قوله: «للأعادي لا تكون من صلة أن «تديخ» بل من صلة "فعل مقدر" قبله وتقديره «أبت ان تديخ» وجعل هذا المظهر تفسيرا لذلك المقدر.[2]

إذن بردّه على هذه الشواهد أثبت الأنباري صحة مذهب البصريين وانتصاره لهم.

19- حتى:

"حتى": تدل على منتهى الابتداء والغاية، تكون بمنزلة تقع على ضربين أحدهما أن يكون ما بعدها جزءا مما قبلها وينتهي الأمر به، والضرب الآخر ينتهي الأمر عنه، ولكنها قد تكون عاطفة وتليها الأفعال ويستأنف الكلام بعدها.[3]

"حتى" حرف يدلّ على الغاية، نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾/05، وبمعنى "كي"، وقولهم" حتام أصله" "حتى ما" حذفت ألف ما الاستفهامية ومعناها "إلى حتى".[4]

تستعمل "حتى" على ثلاثة أوجه:

الأول: أن تكون حرف جر كـ "إلى" نحو قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ القدر/05

وما بعدها مجرور بها في قول جماعة النحويين، إلا في قول شاذ لا يعرج عليه وهو ما قد حكي عن بعضهم أنهم قالوا إنه مجرور بتقدير «إلى» بعد «حتى» وهو قول ظاهر الفساد.

الثاني: أن تكون عاطفة حملا على الواو، نحو «جاءني في القوم حتى زيد، ورأيت القوم حتى زيدا، مررت بالقوم حتى زيد»، حملت "حتى" على الواو، لأنها أشبهتها ووجه الشبه بينهما أن أصل "حتى" أن تكون غاية وإذ كانت غاية كان ما بعدها داخلا في حكم ما قبلها، فإذا قلت: «جاءني القوم حتى زيد» كان زيد داخلا في المجئ كما لو قلت: «جاءني القوم وزيد» فلما أشبهت الواو في هذا المعنى جاز أن تعمل عليها.

- فإذا كانت "عاطفة" وجب أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها، ولا يجب ذلك

في الواو، لأنه لما كانت الغاية على أحد طرفي الشيء، فلا يتصور أن يكون طرفي الشيء من غيره. [5]

فلو قلت: «جاءني الرجال حتى النساء» لجعلت النساء غاية للرجال ومقطعا لهم.

الثالث: أن تكون حرف ابتداء كـ "أمّا" نحو «ضرب القوم حتى زيد ضارب، وذهبوا حتى عمرو ذاهب».

---

(1) المبرد، المقتضب، تحق: محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة، 1415 هـ، 1999م، جزء 4، ص 199.

(2) الأنباري، الإنصاف، ص 476.

(3) ابن سراج، الأصول في النحو، تح عبد الحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، جزء1، ص 424.

(4) مجمع اللغة العربية، معجم الوجيز، دت، مجمع اللغة العربية، مصر، ط1، 1400هـ ، 1980 م،ص140.

(5) الأنباري، أسرار العربية، تح ،محمد هيجت البيطان، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، دط، ص 265، 266.

– فإن قيل هل يكون للجملة بعدها موضع من الإعراب، لأن الجملة يحكم لها موضع من الإعراب إذا وقعت موقع المفرد، فيجوز أن تقع وصفا نحو: «زيد يذهب»، فإن لم تقع هنا موقع المفرد فينبغي أن لا يحكم لها بموضع من الإعراب.

– والأوجه الثلاثة في "حتى" تجمع كلها في مسألة واحدة نحو قولهم:

«أكلت السمكة حتى رأسها، وحتى رأسها، رأسها» بالجر، والرفع، والنصب، فالجر على أن تجعل "حتى" حرف جر ونصب على أن تجعلها حرف عطف، فتعطفه على السمكة، والرفع على أن تجعلها "حرف ابتداء"، وعلى هذه الأوجه الثلاثة ينشد:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها

بالرفع والنصب والجر، فالجر بحتى والنصب على العطف، والرفع على الابتداء.[1]

وقع خلاف ما بين الكوفيين والبصريين في "حتى" " بحيث قال الكوفيون أنها حرف "نصب" والبصريون حرف "جر".

الكوفيون: ذهب الكوفيون إلى أن "حتى" "حرف نصب" تنصب الفعل المستقبل من غير تقدير "أن" نحو قولك: «اطع الله حتى يدخلك الجنة».

وذهب أبو حمزة الكسائي إلى أن الاسم يخفض بعدها "إلى" مضمرة أو مظهرة.[2]

الحجج المقدمة: استدلوا على ذلك بقولهم:

الدليل على أنها تنصب الفعل بنفسها إما أن تكون بمعنى"كي" [3]، واستدلوا على ذلك بقولهم:" أطع الله حتى يدخلك الجنة" أي:"كي يدخلك الجنة".[4]

– أما إذا كانت بمعنى "إلى أن" نحو: " اذكر الله حتى تطلع الشمس" أي إلى أن تطلع الشمس.

– وكذلك" أن أسير حتى تطلع الشمس، وأنا أنام حتى يسمع الأذان"" أنا أكلم زيدًا حتى يأمرني بشيء" فحتى هنا تكون بمعنى "كي"، فكل واحد من هاذين المعنين الناصب له لازم.

– وعند ما يرفع بعد "حتى" فهنا تقع "حتى" في "الاسم ناسقة" نحو: " ضربت القائمة حتى زيدًا" "ضربت القوم زيدًا ضربته"، و"مررت بالقوم حتى زيدًا مررت به"، و"جاءني القوم حتى زيدًا جاءني".(5)

---

[1] الأنباري، أسرار العربية، تح محمد لهجت البيطان، حط، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، دس، ص 266، 268، 269.

[2] الإنصاف، ص 477.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص17.

[4] الإنصاف، ص 477.

[5] المبرد، المقتضب، تح، محمد عبد الخالق عظيمة، د ط، القاهرة، 1415هـ، 1994م، جزء 2، ص 37.

*وإن كانت بمعنى "كي" فقد قامت مقام"كي" و "كي" هنا تنصب فكذلك ما قام مقامها.

– وإذا كانت بمعنى: إلى أن" فقد قامت مقام "أن" و "أن" تنصب فكذلك ما قام مقامها وصار هذا "واو القسم" فإنها لما قامت مقام الباء عملت عملها، واو ربّ لما قامت مقامها عملت عملها.

– وتخفض الاسم بنفسها لأنها قامت مقام" إلى" وإلى" تخفض بعدها. [1]

*أما في قول " الكسائي" أنها تخفض" إلى" مضمرة أو مظهرة، فالتقدير: " ضربت القوم حتى زيد"، "حتى انتهى ضريب إلى زيد، ثم حذف:" انتهى ضربي إلى تخفيضا فوجب أن تكون "إلى " هي العاملة.[2]

– عوامل الأسماء إذا وقعت على الأفعال لم يستقم وصلها بها إلا على إضمار" أن" لأن " أن" والفعل اسم مصدر فتكون واقعة على الأسماء نحو:" أنا أسير حتى تمنعني" و " أنا أقف حتى تطلع الشمس"، فإذا نصت بها على ما وضعت لك كان ذلك على أحد معنيين على "كي" وعلى " إلى أن" لأن " حتى" بمنزلة "إلى".[3]

البصريون: ذهب البصريون إلى القول بأن "حتى" حرف جر، والفعل بعدها منصوب بتقدير " أن" والاسم بعدها مجرور بها. [4]

الحجج المقدمة: استدلوا على ذلك بقولهم:

– الدليل على أن الناصب للفعل "أن" المقدرة دون" حتى"، على أن" حتى" من عوامل الأسماء، فإذا كانت من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تجعل من عوامل الأفعال، لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل الافعال، كما أن عوامل الأفعال لا تكون عوامل الأسماء.

– إذا ثبتت أن عوامل الأسماء لا يجوز أن تكون من عوامل الأفعال، وجب أن يكون الفعل منصوبا لتقدير"أن" وفي نفس الوقت وجب تقديرها من دون غيرها، لأنها مع الفعل بمنزلة المصدر بمنزلة المصدر الذي يدخل عليه حرف الجر، وهي أم الحروف الناصبة للفعل، ولهذا كان تقديرها أولى من غيرها.

– والذي يدل على أن الفعل بعد" حتى" منصوب بتقدير"أن" لا بنفسها قول الشاعر:

داويت عين أبي الدهيق لمطله حتى المصيف ويغلو الفقدان

المصيف مجرور ب"حتى" ويغلو عطف عليه.[5]

---

[1] الإنصاف، ص 477، 478.

[2] المصدر نفسه، ص478.

[3] المبرد، المقتضب، جزء 2، ص 37.

[4] الإنصاف، ص 477.

[5] المصدر نفسه، ص478، 479.

الأنباري وحكمه:

ذهب الأنباري في هذه المسألة مذهب البصريين، وردّ على الكوفيين بداية من حجتهم القائلة: "أن الدليل على قولهم إذا كانت بمعنى "كي" فقد قامت مقام "كي" تنصب فكذلك مقام مقامها".

ردّ الانباري بقوله: أنه لا نسلّم أن "كي" تنصب بنفسها على الإطلاق وإن بل تنصب تارة بتقدير "أن" لأنها حرف جر، وتارة تنصب بنفسها، وليس حملها على إحدى الحاليين أولى من الأخرى، وإنما حملها عليها في الحالة التي تصل الفعل فيه لتقدير" أن" أولى من حملها عليها في حالة التي تنصب الفعل نفسها.

ففي الحالة التي تنصب الفعل بتقدير" أن" حرف جر، كما أن اللام حرف جر.

وفي الحالة التي تنصب الفعل حرف نصب، فحمل حرف الجر على حرف الجر أولى من حمل حرف الجر على حرف النصب. فكما أن "كي" في هذه الحالة تنصب الفعل بتقدير "أن" فكذلك اللام ينبغي أن تنصب بتقدير" أن".[1]

إذا كانت لمعنى" إلى أن" فقد قامت مقام "أن" وأن" تنصب فذلك مقام مقامها".

ردّ الأنباري: بأن هذا فاسد لأنه لا يجوز ظهور " أن" بعد" حتى" ولو كانت بدلا عنها لما جاز ظهورها، لأنه لا يجوز أن يجمع بين البدل والمبدل منه.[2]

واو القسم لما كانت" بدلا" عن الباء لم يجز أن يجمع بينهما فلا يقال:" بو الله لأفعلت" وكذلك التاء في القسم كما كانت بدلا عن الواو لا يقال "تو الله لأقومن".[3]

ويقول ابن يعيش: " واو القسم مبدلة عن الباء الإلصاقية في أقسهن بالله أبدلت عنها عند حذف الفعل ثم التاء مبدلة عن الواو في الله، خاصة وقد روى الأخفش" ترب الكعبة" فالباء لأصالتها تدخل على المظهر والمضمر فتقول بالله وبك لأفعلت والواو لا تدخل إلا على المظهر لنقصانها عن الباء والتاء لا تدخل من المظهر إلا على واحد لنقصانها عن الواو".

"وواو ربّ" لم تقم مقامها وليست عاملة وذلك لأن "الواو" حرف عطف والعطف لا يعمل شيئا لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصا، "وحرف العطف" غير مختص، فوجب أن يكون "عاملا"، وإن لم يكن "عاملا" وجب أن يكون عامل ربّ مقدرا.[4]

---

[1] الإنصاف، ص 463.

[2] المصدر نفسه، ص469،470.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل، دار بامر المشيخة دارة الطباعة المنيرية، ج 68، ص38.

[4] الإنصاف، ص 323.

أما ما ذهب إليه الكسائي من "الخفض" بـ "إلى" مضمرة أو مظهرة" ظاهر الفساد لبعده في التقدير وإبطال معنى حتى، رد الأنباري: أن موضع " حتى" في الأسماء أن يكون الاسم الذي لبعدها من جنس ما قبلها، و"حتى" هنا اختصت من بين الجنس لأنه يستبعد من الفعل أكثر من استبعاده من سائر الجنس.[1]

وهكذا ذهب الأنباري مذهب البصريين مرجحا حججهم ومبطلا حجج الكوفيين.

20- العماد:[2]

العماد: هو الضمير اللاغي الذي يتوسط بين "المبتدأ و "الخبر" و اسم "كان وخبرها" واسم "إن وخبرها".[3]

يقول ابن يعيش في تعريفه: ويتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية وبعده إذا كان الخبر معرفة أو مضارعا في امتناع دخول حرف التعريف عليه كأفعل من كذا أحد الضمائر المنفصلة المرفوعة ليؤذن من أول أمره بأنه خبر لا نعت، وليفيد ضربا من التوكيد و يسميه البصريون فصلا والكوفيون عمادا»[4].

إذن فالخلاف واقع ما بين البصريين والكوفيين حول هذا المصطلح وحول إعرابه، وكلا المذهبين يستند إلى حجج وعلل.

الكوفيون: ذهب الكوفيون إلى أن ما يفصل بين "النعت" و "الخبر" يسمى "عمادا" وله موضع من الإعراب، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما بعده.[5]

يقول ابن يعيش: «والعماد من عبارات الكوفيين كأنه عمد الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده»[6] .

ويقول الرضي: «الكوفيون يسمونه عمادا لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط»[7] .

فتعليل الكوفيون على تسمية هذا المصطلح بـ "العماد" قائم حول مهمته في الحفظ على ما بعده وتحقيق الخبر وتقوية الاسم وهو عندهم مشبه بالعماد الحافظ لسقف البيت وهو الأساس.

---

(1) الإنصاف، ص480.

(2) المصدر نفسه، ص 567.

(3) مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص 312.

(4) ابن يعيش، المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، ج3، ص 109- 110.

(5) الإنصاف، ص 567.

(6) ابن يعيش، المفصل، ج3، ص 110.

(7) ابن حجاب، شرح الرضي على الكافية، مج 1، ص 170.

الحجج المقدمة:

استدل الكوفيون على ما ذهبوا إليه بقولهم:

– الدليل على أن حكمه حكم ما قبله، لأنه توكيد لما قبله فتنزل منزلة النفس إذا كان توكيدا، ففي العماد يجب أن يكون تابعا في إعرابه مثل: زيد هو العاقل. [1]

فعاقل متبوع لـ زيد في إعرابه، وما دام متبوعا له في إعرابه فهو توكيد له.

أما حجة من ذهب إلى أن حكمه حكم ما بعده فهي لأنه مع ما بعده كالشيء الواحد، فوجب ان يكون حكمه بمثل حكمه.[2]

إذن بحسب مذهب الكوفيين فكون العماد وما بعده يشكلان شيئا واحدا، فالواجب الحكم عليهما بنفس الحكم.

البصريون: ذهب البصريون إلى أنه يسمّى "فصلا" لأنه يفصل بين النعت والخبر، إذا كان الخبر مضارعا لنعت الاسم ليخرج من معنى النعت، مثل القول "زيد هو العاقل" ولا موضع له من الإعراب[3] يقول ابن يعيش: «فالفصل من عبارات البصريين كأنه فصل الاسم الأول عما بعده وأذن بتمامه وإن لم يبق منه بقية من نعت ولا بدل إلا الخبر لا غير»[4] .

قال متأخرون من البصريين: «إنما يسمى فصلا لأنه فصل به بين كونه ما بعده نعتا وكونه خبرا لأن إذا قلت: زيد القائم جاز أن يوهم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر، فجئت بالفعل ليتعين كونه خبرا لا صفة»[5].

الغرض من "الفصل" في الأصل هو الفصل بين "النعت والخبر"، فكان القياس ألا يجئ بعد مبتدأ ناسخ، أو منصوب بفعل القلب، يشرط كونه معرفة غير ضمير وكون خبره لام تعريف، صالحا لوصف المبتدأ به وذلك لأنه إذا دخل المبتدأ ناسخ يتميز به الخبر عن النعت بسبب تخالف إعرابيها نحو "كان، إن، أو "ما الحجازية" لم يحتج إلى الفصل.[6]

---

[1] الإنصاف، ص 567.

[2] المصدر نفسه، ص 567.

[3] المصدر نفسه.

[4] ابن يعيش، المفصل، ج3، ص 110.

[5] ابن حجاب، شرح الرضي لكافية ابن حجاب، ص 169.

[6] المصدر نفسه، ص 170.

وإذا كان المبتدأ نكرة لم يؤت بالفصل، لأنه يفيد التأكيد ولا تأكيد النكرة إلا بما سبق استثناؤه من باب التأكيد.

فالفصل يفيد التأكيد، لأن معنى زيد قائم، زيد نفسه القائم، لكنه ليس تأكيدا، لأنه يجيئ بعد الظاهر، والضمير لا يؤكد به الظاهر، فلا يقال "مررت بزيد هو نفسه".

وأيضا يدخل عليه اللام نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ الْحَلِيمُ﴾ هود/87.

ولا يقال: إن زيدا لنفسه قائما، وقد يجمع بين النفس والتأكيد بالضمير لاختلاف لفظيهما، فيقال: ضربته هو نفسه، وضربته إياه نفسه، فيكون مقل قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهمْ أَجْمَعُونَ﴾ الحجر/30.[1]

الحجج المقدمة:

الدليل على أنه لا موضوع له من الإعراب دخوله لمعنى الذي يعني الفصل بين النعت والخبر ولهذا أطلقت عليه تسمية" الفصل".

– دخول الكاف للخطاب في " ذلك وتلك، فتثنى وتجمع ولاحظ لها من الإعراب و "ما" التي تفيد التوكيد التي لاحظ لها في الإعراب أيضا.[2]

لا يظهر أثر الإلغاء إذا توسط بين المبتدأ والخبر أو بين اسم إن وخبرها لأن ما بعده مرفوع، وإنما يظهر أثره إذا توسط بين اسم كان وخبرها وبين مفعولي ظن.

– فإذا جعل عمادا كان ما بعده منصوب على ما ينصب عليه قبل توسطه نحو: كان خالد هو المجتهد وظننت زيدًا هو المجتهد.

والنحاة سواء كانوا كوفيين أو بصريين يجوزون أن لا يكون عمادًا في هذين المثالين السابقين، وأن ما كان بعده منصوبا يرفع على أنه خبر له، فالعرب ليسوا متفقين على اعتبار مثل هذا عمادا فكثيرا منهم يجعلونه اسما وما بعده خبرا.[3]

رجح أبو حيان مصطلح البصريين وتعليلهم له أنه فصل به بين المبتدأ والخبر العموم العليل، وأشار إلى أن الكوفيين أطلقوا عليه العماد لأنه يعتمد عليه في الفائدة، وذلك أنه يبين أن الثاني ليس يتابع لأول وأن هذا المعنى الذي لحظه الكوفيون هو أحد ما سمي به فصلا عند البصريين. .[4]

---

[1] الإنصاف، ص 170.

[2] المصدر نفسه، ص568.

[3] المخزومي، مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة والنحو، ملتزم الطابع والنشر، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1347هـ 1958م، ص313.

[4] المصطلح النحوي، ص193.

الأنباري وحكمه:

ذهب الأنباري في هذه المسألة مذهب" البصريين" وردّ على حجج " الكوفيين" بداية من حجتهم القائلة" إنه توكيد لما قبله فتنزل منزلة النفس وفي قولهم "جاءني زيدُ نفسه".

ردّ الأنباري: بأن هذا باطل لأن المكني لا يكون تأكيدًا للمظهر في شيء من كلامهم، والمصير إلى ما ليس له نظير في كلامهم، فلا يجوز أن يصار إليه .[1]

أما قولهم:" إنه مع ما بعده كالشيء الواحد" ردّ الأنباري" بأن هذا باطل لأنه لا تعلق له بما بعده لأنه كناية عما قبله.

والذي يدلّ على أنه" ليس توكيدا لما قبله بمنزله النفس لأن حكمه حكم ما بعده"

قولهم:" إن كنا لنحن الصالحين"، ردّ الأنباري بقوله: أن دخول اللام يمنع أن يكون توكيدا لمنزلة النفس.[2]

وبهذا أفسد حجج وأدلة الكوفيين، وحكم بصحة المذهب البصري.

---

[1] الإنصاف، ص 568.

[2] المصدر نفسه، ص 568.

خاتمة

خاتمة:

وفي الأخير ومن خلال هذه الدراسة، تمّ التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

النحو العربي بكونه صناعة علمية مرّ بمراحل تطورية أسهمت في بنائه كعلم خالص، واكتمال صرح قواعد اللغة العربية الحافظة لها والمصونة ايّاها من الخطأ والتحريف.

للنحو العربي مذهبان أساسيان يؤرخان له، هما المذهب البصري والمذهب الكوفي، كان للأول الظهور المسبق والعناية الفائقة بعلم النحو.

أجلّ ما يلاحظ من فروق ما بين هذين المذهبين، هو في الأخذ بأصول النحو، وفي خصائص كليهما، إذ أقل ما يقال عن المذهب البصري أنه مذهب القياس الشاذ والدقة المتناهية فهو يعتمد العقل والمنطق، أما المذهب الكوفي فهو مذهب السماع والتوسع في الرواية والقياس.

من خلال هذه الفروقات، كثر التأليف في الخلاف النحوي ولعلّ من أشهر المؤلفات كتاب "الانصاف في مسائل الخلاف ما بين الكوفيين والبصريين" الذي جمعت فيه أشهر المسائل الخلافية ما بين المدرسيين.

الكثير من مسائل الكتاب تدور حول حوار كلامي يستعرض فيه كل فريق أدلته وبراهينه للإقناع بصحة ما عوّل عليه.

كان أسلوب ابن الأنباري فلسفيا في طرح هذه المسائل الخلافية وكان حكمه بصريا، حيث رجحّ شواهد وردّ على الكوفيين حججهم، والملاحظ أنّ الآراء البصرية هي السائدة ما بين معظم النحاة.

كانت في هذا البحث محاولة لجمع أهم المصطلحات في كتاب "الإنصاف" التي أبرزت للخلاف النحوي ما بين الكوفيين والبصريين، بداية من الخلاف في التسمية إلى التصنيف، إلى الإعراب.

وما يجدر الإشارة إليه أنّ الخلاف في تسمية المصطلح النحوي بين الكوفيين والبصريين، يكون أحيانا من خلال المرادف اللغوي نحو:(حروف الجحد –حروف النفي)، وأحيانا يكون لمجرد الخلاف نحو: (علامات الإعراب والبناء ، فالكوفيون عكسوا التسمية فقط). وأحيانا يكون من خلال الاستخدام الغرضي للمصطلح بحيث يقدمون تعليلا يعتمد على الوظيفة النحوية نحو: (ضمير الفصل–العماد)، وأحيانا يكون من خلال العامل

وتحديده نحو: (الخلاف) وأحيانا يكون من خلال التنافس بين البلدين وإثبات الذات، فيحاول أحدهم تقديم ما يبرز نفسه على جميع المستويات.

وما يمكن ملاحظته على تلك المصطلحات هو أنه أحيانا لا يمكن أن تلتبس فرقا فيما بينهما، وكأنه خلاف لمجرّد الخلاف وحسب إلا أنه -كما سبق الذكر- أن المصطلحات التي لاقت القبول والاستقرار فيما بين النحاة كانت معظمها بصرية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم**

1) ابن الأنباري (أبو البركات كمال الدين)، أسرار العربية، تح محمد لهجت البيطان، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، دط، دس.

2) ابن الأنباري (أبو البركات كمال الدين)، الإغراب في جدل الإعراب، تحق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1377هـ،1957م.

3) ابن الأنباري (أبو البركات كمال الدين)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح جودة مبروك محمد مبروك مكتبة الخانجي القاهرة، ط 1، دس.

4) ابن الأنباري (أبو البركات كمال الدين)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط3، 1405هـ، 1985م.

5) ابن الأنباري، أسرار العربية، تحق: بركات يوسف هبود، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ، 1999م.

6) ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تحق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية (د، ط)، (دس).

7) ابن خلدون، المقدمة، تحق وتقديم عبد السلام الشدادي، خزانة ابن خلدون، بيت الفنون والعلوم والآداب الدار البيضاء ط1، دس.

8) ابن سراج، الأصول في النحو، تح عبد الحسن الفتلي، ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، دس.

9) ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد ابن مكرم)، لسان العرب، دار صاد للطباعة و النشر ، بيروت، لبنان، ط4، 2005، مجلد8.

10)ابن يعيش، شرح المفصل، دار بامر المشيخة دارة الطباعة المنيرية، دط، دس.

11)أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة، مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر، ط1، 1418هـ-1998م.

12)أحمد أمين، ضحى السلام، دار الكتاب العربي، بيروت، ط10، (دس).

13)أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، (د، ط)، 1985.

14)أحمد مختار عمر، مصطفى النحاس زهران، محمد حماسة عبد اللطيف، النحو الأساسي، ت، دار السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، ط4، دس.

15)بن جني، سر صناعة الإعراب، تحق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1413هـ، 1993م.

16) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحق: على دحروج مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1996م.

17)الجرجاني (علي بن محمد السيد الشريف)، معجم التعريفات، تحق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، دط، دس.
18)جودة مبروك محمد، الدرس النحوي عند ابن الأنباري، مكتبة الآداب، ميدان الأوبرا القاهرة، دط، 1423هـ،2002م،
19)الحسين بن قاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العمية بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ-1992م .
20)خديجة الحديثي، المدارس النحوية، دار الامل للنشر والتوزيع الأردن، (ط3)، 1421 هـ، 2001 م.
21) الزبيدي (محمد مرتضى الحسيني)، تاج العروس، تحق: عبد المنعم خليل ابراهيم، كريم سيدي محمد محمود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، دس.
22) الزمخشري (جار الله محمود ابن عمر)، أساس البلاغة، تحق: فريد نعيم، شوقي المعري، مكتبة البيان، بيروت، ط1، 1991.
23) الزمخشري (جار الله محمود ابن عمر)، المفصل في صنعة الإعراب، تحق: علي بوملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993.
24)السامرائي (إبراهيم عبود)، المفيد في المدارس النحوية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط(1)، 2007م-1127هـ.
25)سيبويه، الكتاب، تحق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة، ط3، 1408هـ، 1988م.
26)السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر)، الأشباه والنظائر في النحو، مطبوعات مجموع اللغة العربية، دمشق، دس، 1407هـ- 1987م، ج 2، ص 110.
27)السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر)، الاقتراح في علم أصول النحو، دار المعرفة الجامعية، كلية الآداب جامعة طنطا، د ط، 1426 هـ، 2006 م.
28)السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تعليق محمد أحمد جاد المولى بك، محمد أبو الفضل ابراهيم علي محمد البيجاوي، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3، دس.
29)السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر)، الهمع الهوامع في شرح مجمع الجوامع، تحق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1418هـ- 1998م، ج4، ص 153.
30)شعبان عوض محمد العبيدي، النحو العربي ومنهاج التأليف والتحليل منشورات جامعة فاريوس، ليبيا، (د،ط) 1989.
31)شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7، دس.
32)صالح رواي، النحو العربي نشأته وتطوره، مدارسه، رجاله، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

33)عباس حسن، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، دار المعارف بمصر.
34)عبد العزيز بن علي الحربي، الشرح الميسر على ألفية ابن مال في النحو والصرف، دار بن حزم للنشر والتوزيع، ط1، 1424هـ، 2003م.
35)عبد الواحد ابن علي أبو الطيب، مراتب النحويين، تحق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت،ط1، 1423هـ، 2002م.
36)علي بهاء الدين بوخرور، المدخل النحوي، تطبيق وتدريب في النحو العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط 1، 1408 هـ - 1987 م.
37)عماد مجيد بن علي، المسائل النحوية في كتب التراجم النحوية، دار الكتب والوثائق القومية، المكتب الجامعي، ط1، مايو، 2012.
38)عوض أحمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، كلية الآداب، جامعة الرياض السعودية، ط1، 1401 هـ، 1981.
39)الفراهدي، الجمل في النحو، تحق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت.
40)مازن المبارك، النحو العربي، دار الفكر، بيروت، ط3، 1981،.
41)المبرد، المقتضب، تح، محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة، د ط، 1415هـ، 1994م.
42)مجمع اللغة العربية، معجم الوجيز، دت، مجمع اللغة العربية، مصر، ط1، 1400هـ ، 1980.
43)محمد ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، قرأه وشرحه أبو فهم محمود محمد شاكر، السفر الأول، دار المدني بجدة.
44)محمد أحمد مرجان، مفتاح الإعراب، دت، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1،1421هـ 2000م.
45)محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف القاهرة، ط2، دس.
46)محمد بن أبي يعقوب اسحاق، كتاب الفهرست، تحق: رضا تجدد.
47)محمد حسين صبرة، ثمرة الخلاف بين النحويين البصريين الكوفيين، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، دس،2001 .
48) محمد محي الدين عبد الحميد، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ط11، 1383هـ-1963م.
49)محمود سليمان ياقوت، مصادر التراث النحوي، دار المعرفة الجامعية، (د، ط)، 2003.
50)منصور صالح محمد علي الوليدي، الخلاف النحوي في المنصوبات، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط1، 2006.
51)مهدي المخرومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، نشر مكة مكتبة ومطبعة مصطفى الباي الحلبي وأولاده بمصر ط2، 1377هـ، 1958.

52) نور الهدى لوشن، حروف الجر في العربية بين المصطلح والوظيفة، المكتب الجامعي الحديث، دط، 2002.
53) هادي نهر، التراكيب اللغوية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، د ط، 2004، ص 282.
54) يوسف حسن عمر، شرح الرضي على الكافية، ج1.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة	أ
الفصل الأول في المصطلح النحوي	
أولا: تعريف المصطلح النحوي	4
1/ تعريف المصطلح	4
أ- التحديد اللغوي	4
ب- التعريف الاصطلاحي	5
2/ تعريف النحو	5
أ- التعريف اللّغوي	5
ب- التعريف الاصطلاحي	6
3/ تعريف المصطلح النحوي	7
ثانيا: نشأة وتطور المصطلح النحوي	8
1/ نشأة المصطلح النحوي	8
2/ الأدوار التي مرت بها نشأة النحو	11
ثالثا: المدارس النحوية والمصطلح النحوي	12
1/ المدرسة البصرية	13
2/ المدرسة الكوفية	14
- المصطلح النحوي ما بين الكوفيين والبصريين	16
3/ المدرسة البغدادية	18
أ- بوادر المذهب البغدادي	19
ب- بغداد ودراسة النحو	19
ج- العلماء المتأخرون واسهاماتهم	20
رابعا: الخلاف ما بين البصريين والكوفيين	21
1/ الأسباب التي أدت إلى الخلاف ما بين البصريين والكوفيين	22
أ- المذهب البصري ومنهجه	24
ب- المذهب الكوفي ومنهجه	25
2/ منشأ الخلاف بين البصريين والكوفيين	25
3/ مظاهر الخلاف بين المذهبين	27
4/ ثمرة الخلاف بين البصريين والكوفيين	28

الفصل الثاني: الأنباري والمصطلح النحوي	
أولا: التعريف بأبي البركات الأنباري وكتاب الإنصاف	31
1/ التعريف بأبي البركات الأنباري	31
2/ تقديم كتاب الانصاف في مسائل "الخلاف بين النحوين البصريين والكوفيين"	32
ثانيا: منهج الأنباري في الإنصاف	33
ثالثا: الأنباري والمصطلح النحوي ما بين البصريين والكوفيين	35
1- علامات الإعراب الفرعية	35
2- الظرف	39
3- نعم و بئس	43
4- فعل التعجب	48
5- خبر كان	52
6- ليس	56
7- ما الحجازية	58
8- الفعل	61
9- الخلاف	66
10- حاشى	68
11- سوى	73
12- المنادى	75
13- ربّ	80
14- واو ربّ	82
15- الخفض	85
16- لام الابتداء	89
17- كي	91
18- لام الجحد	93
19- حتى	97
20- العماد	101
خاتمة	105
قائمة المصادر والمراجع	107
فهرس المحتويات	108